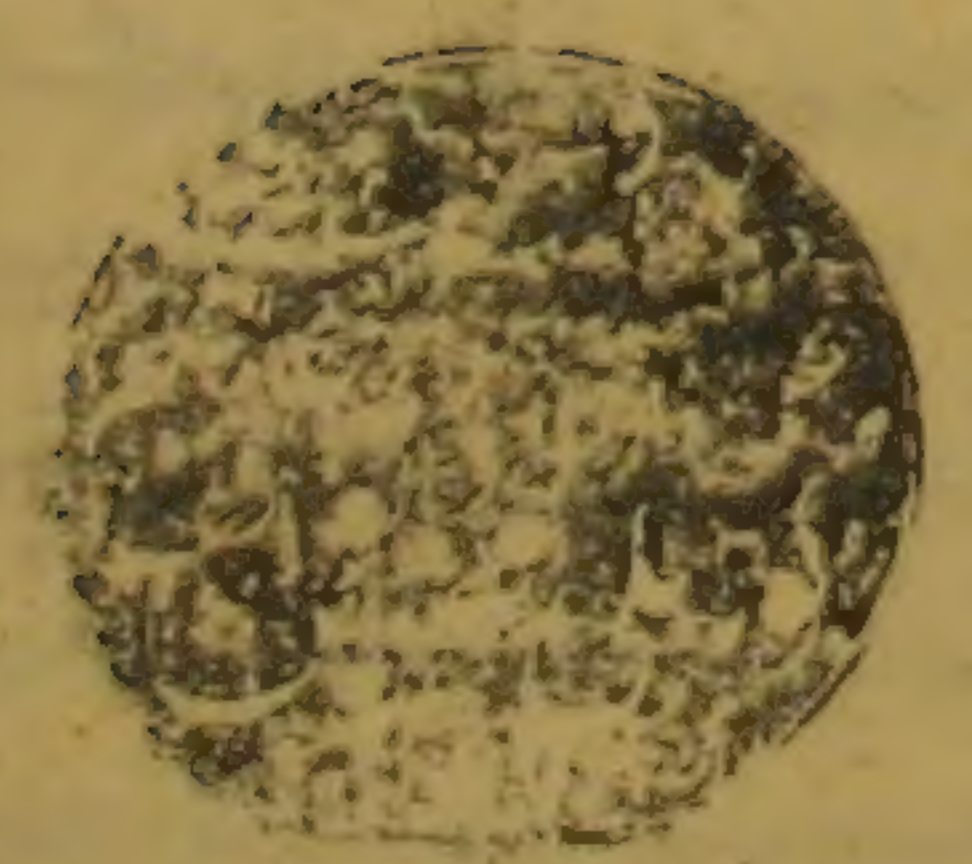






سید محمد رفیع شیری صاحب
۱۲۱۱
دوم سید محمد
عماد الحق
القبر

صاحب السید احمد
بن سید محمد الکفوی
زاده



۲۸۴

اما في حصوله فانه يكون التهنيت بجميع التوشيح والتشجيع او في حصول
كماله فانه يكون التهنيت بنفس التوشيح المذكور يكون كماله بالتشجيع المذكور وهذا
الصحيح بمقتضى وهو التقوية ولما كان تحت الاسلام من بين جلائد النعمان اليه
بقوله المفضل المنعم اجعلها ذاتا اذ في ارضاء الرب تعالى واستعملها بنفسها
لانه السبب لجميع سعادات الدنيا والآخرة والاولى والابدية وكان ذلك بتوسط
بنينا وسيدنا محمد الذي به عبادته بخصوص الصلوة عليه ثم تكون ثناء المفضل
المنعم استغفار لادبه تعالى وقضاء لبعضه فحق ثم ذهب بعضه الى انه الصلوة
مشتركة معنوية بناء على انها في اللغة العطف وله اقوال ثلثة الرحمة
وهي بالنسبة اليه تعالى والاستغفار وهو بالنسبة الى الملائكة والدعاء وهو
بالنسبة الى المؤمنين وذهب بعضه الى انها مشتركة لعظمى وله معان ثلثة
الرحمة والاستغفار والدعاء وذهب بعضه الى ان له معنيين الرحمة والدعاء
وح يكون الاستغفار داخل تحت الدعاء وذهب بعضه الى ان معناها الدعاء
ويستعمل في الرحمة لجازا يرد عليه انها لو كانت بمعنى الدعاء لجاز ان يقال
كان دعاء عليه صلى الله عليه وسلم لكن التالى بطل ويرد ايضا ان رحم يتقدي بنفسه
دون صلى الله عليه وسلم وجواب الاول ان الصلوة بمعنى الدعاء الخاص وهو
الدعاء بالنفع لا بمعنى الدعاء المطلق وان دفع به ايضا ما يرد من انه لا يصح
تقديم الدعاء بالدعاء لوجوب المساواة بين المعرف والمعرف فانهم وجواب
الثاني ان لو قلنا بتراوفا الصلوة والرحمة وليس كذلك وانما قلنا
بانها حقيقة في الدعاء لجاز في الرحمة وكون هذا من باب الترادف يحتاج
للابيان كيف فانهم قد وردت الالفاظ المفردة الدال كل واحد منها
بانفرادها على شئ باعتبار واحد والحقيقة والمجاز دلالتها بالاعتبار
على ان الفصلين المترادفين لا يجب ان يكون تقديرهما بنوع واحد والصفة
لما هو في معنى التفاضل فيه اثارة لافضلته ثم على الاطلاق بالنسبة الى

الانعام وهو مجموع لمعان احدها نوع الانعام وثانيها الانسان والحي واثالثها
جميع ما على الارض ويجوز ان يراد به هذا جميع ما يصدق عليه القدر المشترك
وهو انهم ما يطلو عليه لفظ الانعام بل الاول هو هذا ولم يصح بعلمهم انهم
الشيء يدل على جلالة قدره ولخاتمة شانه من حيث الذات او من حيث الصفات
او من حيثين جميعا وذلك لان بعضه اعلامهم بشعر صفة كمالهم ويجوز
ان يكون عدم التبيين على ان هذا الوصف لا يجوز ان يتصف به
غيره ثم ويجوز ان يكون للتأديب وجهان الاول والاصح ان يتصل في حيز
تلك النعمة العظمى التي تحفظ لانهم كانوا يحفظون الاسلام ويتفنون كانوا
على ما هو عليه اتبعهم اياه في دعائه الفضة بياض في جبهة العرس فوق الارض
وغرة القم سبدهم والاعوا سم للذي له القوة والفرج جمع الاعز والكرام
بالكرم جمع يقاب رجل كرم محرمة وكرام بالضم وكريم وسنة كرم محرمة وكرام
بالضم فالوصف الاول بحسب كمالهم والثاني بحسب كمالهم **قال المفسر**
وبعد مقصود من هذا الكلام التشويق والترغيب الى حواشي على منطوق
التهذيب لطالبي قواعد البيان وسائقى مساق البرهان مع التنبيه على
ان المقصود من التحنية الارشاد والاثارة الى ما هو مطلب السعادة ثم كلمة بعد
هنا من الظروف الوماينة المبينة المقطوعة عن الاضافة وهي يجوز ان تكون
جزء من الشرط او التقدير اما بعد فالمعنى 2 هما يكن من شئ بعد اداء ما وجب
من التسمية والتجديد والتفصيل فاقول هذه هي ويجوز ان تكون جزء من الجزاء
فالمعنى 2 هما يكن من شئ فاقول بعد اداء الواجب هذه هي والاسباب لا بد
ان يكون اما بعد فصل الخطب هو اما بعد الواقع في اوائل الكتب اذا كانت **الفصل**
بين ذكره تعالى وبين الغرض المسمى له الكلام والاسباب الثاني ان يكون لتأكيد
الجزء هذا كله اذا كان اتيان كلمة الفاء في قوله فانه لانه جواب لما المقدر
او الموهومة ولكنه يجوز ان يكون لانه جواب الظرف المنزل منزلة الشرطين مثل

قولهم زيد حين لقينته فأكروته **قال المحقق** فهذا مجازة فائقة وخلاصة رابعة
تروى غليل طالبي صناعة طيزه وتشفى غليل السائقين مساوي البرهان
والخيار عند المحقق ان كلمة هذه في كتاب هذا المقام اثارة للمرتب الحاضر
في الذين تنزىل المعقول منزلة المحسوس وتطلع على ما في المقام من الغليل
والقار المجازة بالكس والضم ما انفقت من شئ والتمر مجازة الراكب
وتجلى اللحم طخت على الجمل والغلاة بالغين المجمة الماء الجاري
بين الشجار ويقاب هذه شجرة راع بها غلة روعى اي برد بها
حرارة جوفى فالمحقق توجه الى معقولاته فلا حظا فوارا القواعد الميزانية
من بينها بحيث كانت ههنا ثم شجرها في كونها سببا يترتب عليه
صحة ترتيب المبادئ الموصلة الى المط والنجاة عن فادده بالطعام الغليل
النافع الذي يترتب عليه الصحة بقاء او وجودا فان الكثير من يورث النجاة
وهي رأس كرواء يورث فساد المزاج وقليده بحيث لا يغني عن صوع لا يكون
غذاء يترتب عليه الصحة وشجرها ايضا في ابرائها الطالبة لما لم تولى واضطر
بسبب الشوق اليها بالماء الجاري المصهور عن حرارة الشئ الذي يمكن
حرارة القلب وبني كلامه على التنبية البليغ ويجوز ان يكون لفظ المجازة حقيقة
بناء على ان المحقق تجل في استحصائها وقت تحصيلها ايها او في استحصائها عند
التوجه الى معقولاته او في تأييدها بآيات خلاصتها الجامعة من حيث انفسها
المقتضعة من حيث ما يدركها من الالفاظ والتشبيه في قوله وخلاصة
رابعة فقط فتبصر ولا يبعد ان يراد من المجازة المباحث المتعلقة بالقول
ان مع ومن المحقق الغلاة المباحث المتعلقة بالقياس او بالكس وتوجيه
التشبيه لا يخفى وقوله تروى لا بد من قوله مجازة فائقة وخلاصة رابعة
مستعمل على الاستعانة بالكناية والتخييل والتشبيح اما الاول ففي ضمير تروى
وتشفى واما الثاني فثبت الرواء والشفاء واما الثالث ففي ذكر الغليل

والغليل

والغليل او يغوز اضافة الغليل والغليل الى الطالب والاب ثوب من اضافة
المشبه به الى المشبه وقوله مساوي البرهان بعد قوله صناعة الميزان ^{تخصيص}
بعد تعميم اهتماما لثباته فان طريق البرهان من بين الطرق الموصلة اهم اما
بالنسبة الى مطلق القياس فثباته هو المدة في تحصيل الاحكام الاعتقادية
المعتبر فيها البقيين الذي هو المدة في كتاب النفس بحسب قوتها النظرية
واما بالنسبة الى القول الثالث فثبات بصورات الوجوه حاصلة في
ضمم الاحكام والاطلاع على حقايق الاشياء منعزلا ومنفردا ان طالبي
الميزان صنفاً بالا اعتبارا لانهم باعتبار اشتياقهم الى تحصيل مخصوص
يحصل لهم غلة اذ الاشتياق يورث حرارة القلب وباعتبار انفسهم
ملاحظة كونه الى التحصيل الكمالا لتأثير النظرية بل العملية ايضا اليه يحصل لهم
غاية الاشتياق وهي ثورث شدة حرارة القلب وهي ثورث الاخراف
في المزاج والمقام لكونه خطايا يكفيه ما يفيد الظن فلذا اعتبر ^{الصف}
الاول بالغليل وعن الثاني بالغليل او التفسير مبني على التشبيه ويجوز
ان يقال انهم صنفان بالذات اذ بعضهم يجوز ان لا يلاحظ كونه
آلة وبعضهم يجوز ان لا يلاحظ الكونه **قال المحقق** لم التفت
لا ما شتر اى الى المشهور والصرف الثاني عن جهة الحقيقة بل التفت الى ما هو
المقام فيما يتعلق بصناعة الميزان واستغنى به وفاء فاطما بتقليد
وجوز ان يكون تغريبية والمواد من النسخ ما يتلقى بمبادئ تلك الصناعة
ومما صدقها من حق الرام وكشف المعاقرة وتغير المقام وتحقيق القواعد
بالبيان والابرام بعد النقوص وبديل على هذا قوله فليسكن النظر انتاع
وما يتلقى بما يدل عليها من الالف ط من اللطائف والنكاح وما يتلقى
بما يدل عليها من الالف ط من اللطائف بها معا من التوجيهات الوجهية وطرح
الخوص عند التفريعات لا ينفقة على ما يدل عليه قوله ولخصت عن الوند

وما ذكرناه من التوجيه علمت انه لا يفتقر عليه 2 ان ما ذكره ان كان
 فيجب ان يحدد عليه واستلزام مسلك النظر مشروط بالاشتبه وان لم يكن
 فقد ثبت الثبات لا ما شتره فقولهم فلم اجد في تفصيل القول لم التفت
 لا ما شتره وقولهم بل لمحضته في تفصيل القول فالحق اعم بالاتباع وقوله
 واثبت بتحقيقات الخ وكذا قولهم اثبت في ثبوتاته فيه اثباته لا وجه
 الجافية التي اثارها بتبيين النسخ بالنسخ هذا والمختص هو الذين المختصون
 بالما لا جاز ان يفوز منه زبد والزيد بضم الزاء المحجمة وسكون الباء الموصدة
 مستعمل في المعنيين احدهما ما يحصل فون الهم بعد طمحه والآخر ما يفرز
 من المختص بعد تحريكه في المختص من السمع بفتح السين المهملة ومعنى
 لمحضته ازلت المختص شبه الحق في المعنوية بالزبد واصناف المنسب به
 الى المنسب ورشح التشبيه بذكر ازالة المختص مع انه
 اميلت بالاشتغال اي وقت التسوية لا وقت تبينها واللاذيم التعريب
 بالنظر الى مقصوده وهو تحديث النسخ او الاعتدال ويجوز ان يراد من الابداء
 ان ينف وقولهم على طريق الارشاد في مقصوده من حيث المعنى فانه لا يتبين
 بالشم او القصدية من غير سبب فكل منتهى والتوقد يجمع بمعنى الاشتغال ومعنى
 الحارة ولعل انها المراد بها اذا التاكيس افضل من التاكيد والركاء قوة الغم وقد
 يستعمل في قوة العاطفة شبرها بالث رة فيقول ما يصل اليه واثبت في التوقد
 والاشتغال تخيلا ونزعا ويجوز ان يكون التوقد في الكلام كناية عن شدته
 وعطف الاشتغال عليه زينة في المعنى فيلزم مراده من البعض ويرغيا في ذلك
 وقوله ونفادته في الكلام ورفاهه لا معارج الكلام يحتمل ان يكون دعاء
 لذلك البعض والاورس ناظر لا وقت تفصيل وانما لا ما بعد التفصيل او عطفها
 على الاورس عطف السبب على السبب فلا تغفل ويحتمل ان يكون لغت ثانيا
 وقوله بنظر الهندية بربط بقوله بحالة والظرف في مستقر اي بحالة

منه

منه بنظر الهندية او هو طالب من التحقيقات والتدقيقات او هو متعلق
 بالاشتغال او بواقعة او برقاها والباء على الاخيرين سببية او فيه تارة في
 بمعنى التقادير يكون متعلق الاشتغال كذا وفان كان قار قال اشتغال
 ذلك البعض بهندية المنطوق فيكون مقرا بالمذكور او قال اشتغال بهندية
 المنطوق والكلام او قال اشتغال به بالكلام والاخيرين على ما ذهب اليه بعض
 الاجلة من ان المنطوق جزء من الكلام يبحث عن المعلومات اما من حيث انها موصلة
 الى العقائد الدينية صورة ومادة على التبيين او من حيث انها موصلة الى الجهول
 صورة ومادة على الاطلاق صح 2 به اي يكون جزء من الكلام ايضا محجة السلام في
 اجابة والغرض من عضد الدين في مواقفه اوبى 2 على ان المنطوق جزء لما عده من العلوم
 المدونة على ما قاله بعض اخر واصافة المنطوق الى الهندية من اضافة الجزء الى الكل
 لما عرفت فيما سبق من ان الهندية اي الكتاب في العلمين وسبجي ما يؤيده
 وتلك الاضافة لما كانت موجهة بان المنطوق هنا ما يبحث عن المعلومات المعينة
 مادة وصورة من حيث انها موصلة الى العلم الكلامية وذلك لتوهم ان المنطوق
 في اثنان هذا المقام تدبطن عليه وصفه بقوله الذي هو العلم في رتبة
 الترتيب لدفع التوهم المذكور وذلك لان العلم يبحث على الاطلاق فالمراد
 به ما يبحث عن المعلومات من حيث انها موصلة الى الجهولات اي القواعد المنطقية
 لاجزئيات موضوعاتها ورسالة الترتيب منه بقاء كل شئ في
 القدر ولا يخفى ان صفة القدر انما هو باعنداله ووصف الترتيب انما هو بصلته
 الحاصلة بعلم المنطوق ويجوز ان يكون العلم بالفن بمعنى الجبل المرتفع على
 هيئة الجسم المخروطي فقولهم وهو العلم تشبيه بليغ اي ان منظر الهندية
 تشبيه بالجبل المرتفع في صفة الترتيب ولفظة فاته ترتيب 2 بمعنى وضع
 كل جزء في موضعه اللازم ومراده من الماهم من لا تعقل كبحر وتميز تمام غير
 عنود فالقصر من لا يسلك سبيل الاستدلال اما لكونه عنودا ساكنا

الجواب او كونه مسترسلا لشعب القيل والقال على ما كان العمل بحقيقة
 الشيء ولو بالجماع والتقليد عن الغير كما في مدح ذلك الشيء وكان مدح
 الشيء متاخرا عن قبوله قال فسوف يمدحها الكلمة او نقول ان الماهر
 انما يقبلها بعد اطلاعه على صحتها فلذا قال في قبولها واما عدمها فانما
 هو بعد ان طالعها مرة بعد اخرى ودققت على رتبها الخزانة ولطاعتها
 المودعة في عبا رتبها الا بصفة فلذا قال فسوف يمدحها فالمراد من الكلام
 2 هو الماهر واطن ان الاول انشأ بقوله وان ذكرها بالجملة
 هذا اي هذا وان الشروع في الملائمة او هذا وان الشروع في تأليفها او هذا
 وان الشروع في تقديرها المستغلي بمطهر التهنيد ولا يخفى ان قوله
 وعلى انه التكلان مع دليل المذكور وهو انه كما خبر كل من اعان كان في مقتضاه
 وهو تفويض امر الاملاء او التأييد او التقدير اليه كما لا يخفى بحفظه
 عن ان يقع منه سوء او خطأ او قصور فخل للكلمات في معنى غفلة او سئ
 او حدوث ما يمنع عن القيام الا انه اراد ان ينسب على ان الحق منه لم يرد
 وطلب لرفاء الرحمن متوقفا منه كما عدم وقوع نفسه بسببها التأييد
 عظيم ان في الحب والتفاخر قال لا تغيب ولا تستعين الا اياه
 بعد ان قال وعلى انه التكلان واستدل عليه بقوله ولا حول ولا قوة الا
 بالله **فصل** في مدحها على تهذيب المصنف والكلام ان يحتمل ان يكون المراد
 بالمصنف المصنف مطلقا اي سواء كان معقولا او مدفوظا بسيطا او مركبا و
 بالكلام المركب التام معقولا او مدفوظا ويحتمل ان يكون معنى واحد او معنى
 التقدير ههنا الاثبات والعقبة هي الاحكام الاعتقادية وهو ما يقصد
 به نفسا لا اعتقادا كقول لا مؤثر في الوجود الا فكر القادر المختار وقيد الاسلام
 اما للاعتقاد عن الاحكام الاعتقادية الحكيمة اعني بها الحكمة النظرية او المراتز
 عن عقبة الامم البقية بناء على ما صرح به الشيخ عند ذكره في بعض نصوصه

من ان الاسلام هو الشريعة المصطفوية ولا يبعد ان يقال انه لا يتردد
 عن عقبة الفرق العزلة الناجية بناء على ما صرح به المصنف في تلويحه من ان
 الاسلام على اطلاقه بصرف لافارقة الناجية اقول كما ان اثبات العقبة
 يحتاج الى الادلة يحتاج في ضمنها الى التعاريف فترتيب الباطن
 والمركبات الحقيقية في اثبات العقبة بالاسلام بصفة تنقيح الانظار
 المتصورة بمراعات شرائط التعاريف مادة وصورة والتجاسي وتنوع
 الالفاظ المختلة فيها وتنقيح التوجيهات والتجارب المتعلقة بها وترتيب
 المركبات الثابتة هو التنقيح في الانظار المقصد بقية مراعات شرائط
 صحتها والتجاسي فيها عن استدرار مقدمه وعن حاشية الاخرى و
 التنقيح في الابرامات بعد النقوض الواردة عليها واما تهذيبها في
 تحرير قواعد الاحكام فان كان المراد بالاحكام عقبة الاسلام فالمراد بالقواعد
 كبريات دلائل تلك العقبة فالكلام هنا كما سبق انفا لان الـ بـ
 بالنظر الى العقبة بالانفس وهذا بالنظر الى كبريات دلائلها فالتهذيب
 في التحرير هو التنقيح حين التخفيفات والتدقيقات هذا ان اريد بالتحرير
 الاثبات ايضا واما اذا ابقى على ظاهره فهو عند روم تحقيق مذهبه اليقين
 باليقينيات وعند روم هدم اوضاع الخصم والزمان او اوضاع من
 هو قاصر عن ادراك البرهان الاثبات بالمظنونات وان كان المراد بالاحكام
 مطلق الاحكام الشرعية بناء على ان مباحث الامامة من العقبة عند
 الكثيرة ولكن قد جرت العادة بابتائها في اواخر الكلام فيجب اعتبار
 شمول القواعد للمقدمات الكلية التي تركب منها دلائل الامامة فيفضل
 وان كان المراد بها الاحكام العملية فقط فالمراد بالقواعد مسائل اصول
 الفقه او هي مع مبادئها ومعنى التحرير في أضما هو المختار عنده وتأنيبه
 ذلك بما يفيد في نظره الوجهان منها في اولوية عطف التحرير على التهذيب لا يخفى

والبرهان دليل قطعي ذاتا ودلالة والفكر اعلم من النظر اذ هو حركة النفس في
المعقولات بالتصديق فالمراد ان نظري الخشوع اذا اقتبس الى ما ثبت عنده قطعا
او ظاهرا وان كونه برهان بناء على الاول فانهما واقعة فهو حق باعتبار ما ثبت
عليه من المطاوعة او كونه من الافكار ان طابق بما ثبت من كونه فهو حق والا
فلا ومن هذا قيل في زبورك تشكك في شأه كاستدلاله بيسوزند بعد اذ رقت
كرم خود آتش پای جویین را فقد ظهر المراد من كونه دم ميزانا لانظار
ومعيارا للافكار اقول ان الذي لم يثبت لا محذورا حاصله ومستلزم كونه
برهان الاضاح فيكون هذا اوسط فنصوب الدعوى مع دليله ان رسول الله صلى
بأحمد برهان الاضاح لانه الذي ارسله ميزانا للافكار ومعيارا للافكار كل من
شأنه هذا برهان الاضاح اما الكبرى فبينة واما الصغرى فلانه الذي ارسله
كتابا لا ريب فيه هي تلك الابصار فكل ما ثبت هذا ارسله ميزانا للافكار ومعيارا
للافكار اما الصغرى فبينة ولما اكبرى فلان ذلك الكتاب ثابت من قطعه
واما كونه دم سبط البرار فيدعي فيه الضرورة وذكر لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم
للمصلح على النبي ارسالة الى النبوة لانهم يقولون ان تلك الصلة يجب ان تكون
امر اشتركا بين الانبياء دم ولا مدخل للنفوس المذكورة بعده في ايجاب الصلوة
عليه دم بل تلك النفوس انما هي للتبشير على تقوته على كل من الفضل والكمال
ويحتمل ان يكون مراده من الصلوة فردا كاملا ذلك ان قال اطلب منه تعالى ان
ينزل عليه رحمة كاملة لانه رسول المؤيداه في يكون تلك النفوس المسروقة
مدخل في ايجاب الفرد الكامل منها فنصير **والاول** ان الآسم بها بمعنى الاتباع
فان ما سر من نفوسهم وهي التعريف والايصال والاشارة ليس مختصا باهل
بيته ولا باصحابه عليه افضل الصلوة فان العلماء اذا لم يتوضؤوا عن التمسك
من اصول نفوسهم فكما رهم كما برأ بعد كما برأ الى ايام لم اذروا نفوسهم في
ايها لهم لا كنوز العرفان اما بالتأليف والتعليم مع انشائها لهم الى معالجة

عبد الجليل

عبد الجليل يحتمل ان اراد بالايان الاسلام فالمراد من الطرف هو ادلة الاحكام
الشرعية اعتقادية كانت او عملية فيجوز ان يراد بالتعريف معناه العرفي
فينظر لما في معنى تلك الادلة ويجوز ان يراد به معنى النبيين والمراد من العرفان
في الاحكام الاعتقادية ومن كونه ادلتها القطعية ويحتمل ان اراد به
الاحكام الاعتقادية ومن العرفان معرفة الله تعالى معرفة وجوداته ووجوب
وجوده وصفاته الوجودية والاضافية والسلبية ووجوده في ذاته و
صفاته وافعاله ويحتمل ان اراد به الاسلام ومن العرفان معرفة تعالى وعلى
الاخيرين **الثاني** ان يقال بابتداء كنوز العرفان على اضافة المشبه الى المشبه
او على الاستعارة الكنية في العرفان والتجيلية في كنوز والقول في ذلك
في طرق الايمان بناء على الاحكام ويحتمل ان اراد به معناه اللغوي اي
التصديق ويخصه حكم القابلة الاجتهاد في التقليد بعد ان يراد من العرفان
التصديق الاستدلال اليقين فينبغي فيه ذلك والظن فيما يكفيه الظن
ينخص الاول بالعمليات والثاني بالاعتقادية فان قلت لفظ من العرفان
معرفة تعالى وهي بمعنى من الاعتقادية قلت هذا التقصير الاجتزاء على
ان المراد من العرفان كتاب معرفة تعالى وذلك لا يحصل الا بجمع الاعتقادية
بل بالعلم باحوال اعيان الموجودات على ما هي عليه بحسب الطاقة البشرية
الارادية انما تخرى المتكلمين شكرهم كصاحب الحلقف والطواع
والقاصد مثلا او رجوا في كلامهم من انزل الحكمة بحيث كما لا يتعين على الحكمة
لولا اشتغالها على السمعية مع دهم وابطالهم ما خالف الشريعة المطهر
من تلك المسائل بل اذا علم المخالف فيها ليس على ما يحال الشيء على ما هو عليه بل هو
جهل فلا يخفى ان من جملة معرفته تعالى انه محدث للعالم وانه تعالى ليس بجهل
ولما عصى فلما بد فيها التصديق بان العالم حادث ولا بد ايضا من تصور العالم
والحادث وتصور نبوته له وتصور لجهنم والعرض وكما ان المعرفة بتلك المسائل

المذكورة بتوقف على التفاضل المتعلق بعالم السموات وبأينها وبما
 يتكبد من صورها وأشكالها وأصواتها والمنطقة بعالم الغابر
 والحواليد بأنواعها والمنطقة باقى الجواهر والاعراض ثم ان اريد بالتعريف
 والابصار منطوق كلامهم فيراد بالمشاهدة والتلوينات المفهوم مطابقا
 كما ان اختلفا وان اريد بهما المعنى المراد المسمى له الكلام فيراد بان لا يتم
 المطلوب الذى لم يسبق له الكلام هذا او نحو ما فسره الكثرة في
 بعض كتب اصول الفقه من انها الثابت بنفس الصيغة مما يميز ان يسبق
 له الكلام وان اريد بهما المعنى كوصف له اللفظ فيراد بها التضمن والالتزام
 وجوز ان يراد بهما ما يتعلق بالخلية بالحاء للمهمة فيراد بها بقولينة
 النقصان والخزان ما يتعلق بالخلية بالحاء المحجة اى ما يتعلق بتصفية
 النفس من ذائل الاخلاق والاعمال من المواقف وفي التعبير بالمشاهدة
 استرة لانه الخلقة بالحاء المحجة يكفيها الكثرة لانها ليست في مرتبة
 الخلقة وامر المتقدم سهل والنقصان ينظر الى الشفاعة الاخرى فيناسبه
 النجاة اقوال ان اراد من الكثرة مصطلح الاصوليين يكون لفظ
 التلويح تاسيسا وان اراد منها معناها المنطوق يكون الايتان تأكيدا
 وجوز ان يراد من مخلوقياتهم تغييراتهم فيحتاج اليها اذ قد يحتاج
 الى تغيير تدبير والى تخير المقام ولا يخفى ما في كلامه من براعة الكمال
 واستجماع اسرار الكتب المعنوية وهي تهذيب فتريد اشارات شفاء
 تلويحات نجاة تعلقات
 بالجمل اقوال الباء فيه سببية
 وذلك لان لفظ ان يكون لخرقة بمعنى الطريقة فلو كان الباء صلة الوصف
 لم يكن في التعريف ما به اطلاق جهة استخفاة مع الحمد ما يفي بوجوب ان للذات مدخل
 فيه مع انهم نفوا ذلك وليس ذلك ان كانت سببية اذ لا يستفاد منه اية جهة
 استخفاة هو لفظه ولا تغفل ان يكون التعريف خاليا عن اشعار كونه لخرقة

جمل اذ الظاهر العظيم ان يكون الوصف بما يعينه واما لان الباء
 اذا كانت سببية كانت مفعلة مفادها حين كونها صلة وذلك لان بعض
 اسباب بمنزلة المادة وهو الامر الجليل الذى يجرد به وبعضها بمنزلة الفاعل المستجمع
 لما يتوقف عليه التأثير وهو الامر الجليل الذى يستوجب به وبقتضيه واما لان
 لكل احد ان ينفذ ما تروى عنده وعطف التمجيد وهو العظيم الباء على اى انشاء
 باء المحم بسبب الوصف المذكور لانه على ما يقول لا يجب ان يكون العظيم
 مطابقا للاعتقاد وكلمة على نهجية واصفا للجهة الى العظيم بيانية
 يجب ان يكون المحم عليه اختيارا بالكون محدثا على علمه وامثاله محدثا بتوقف
 على احوال منتهى احد ان يكون المحم عليه فاعلا وثانيتها ان يكون اختيارا
 وثانيتها ان يكون صفاته العلية رابعة على ذاته العلية وقديرا ان الكثر ثابت
 اما الاول فكما ان المحم عليه في قوتها محدثا على نعمة كذا يجوز ان يكون
 اضافة الوجوه على تلك النعمة اى ايجادها لا نفسها وكذا يجوز ان يكون الامر
 كذلك في محدثا الله على قدرته واما الثاني فلهذا معنى الاختيارى ههنا كونه
 انما على حيث ان شاء ففعل وان لم يشاء لم يفعل بناء على ان التعريف ليس
 مختصا بالمشاهدة واما الثالث فلهذا الحق واختار المحققين كون صفاته
 الذاتية رابعة على ذاته العلية تأمل **قوله** الباء اما صلة للوصف على
 ان يكون للجميل عبارة عن المحم به فجعل ان يكون المراد بالمحم به محم المخصوص
 الجليل اذ ان الفعل للجميل جليل فيراد من الوصف التكلم بذلك الكلام فيكون
 الحمد من مقولة الفعل او يراد منه الهيئة التى تحصل للتكلم بذلك دام منكم
 فيكون الحمد من مقولة التكلم وكيف لا يجوز ان يراد منه ذلك الكلام المخصوص
 اذ لا معنى في كون الباء صلة ويجعل ان يكون المراد به التكلم بذلك الكلام
 فيراد من الوصف ذلك الكلام المخصوص فيكون الحمد من مقولة التكلم بالركب
 من الكيفية اى لخرقة الصوت كيف من هذا انشاء فعل الى ما اذا لفظه كونه

قوله **والمسببية** على ان يكون اه في وان كان ما يكون بمنزلة العلة
 القاطنة وهو السبب المستوجب لتحقيق المحل وصدوره عن الحاضر مربية في الترتيب
 ولكن نفس تلك العلة ليست بمربية فيه فلا يكون التعريف سالما عن نفع ركائز
 واما اذا نوصف المحل به ايضا في الجميل بان يرد من السبب ليشمل المحل المستعرج
 فيكون سالما عن تلك الركائز ولعل مراده مجرد اللاحتمال والاحتياط عنده هو
 كون الباء صلة وفيه ما عرفت سابقا فاعلم **قوله** **على اعتبار النفي**
 او النفي في انتمثال الورد اما حال او نفي اذا المضمون ان بقصد اللفظ معناه
 وباد معناه معنى اخر تابع له بل يفظ نحوه دل عليه ما هو من متعلقة فلا بد من
 الجمع بين الحقيقة والحجاز وهو قد جعل ذلك المعنى الاخر اصلا واسلا لا
 تابعا ولكنه هنا ركبك **قوله** **نجم عليه** وفيه اذ لا ينج عليه ذلك
 ضرورة ان الوصف بالجميل على طريقة التجميل في العظيم القلي يباح مقصده
 فلا يكون سخرية في التاكيس افضل فان قلت يجوز ان يكون بناءا لا تجاه على ذكر
 الطريقة في التعريف فقط لا على المجموع ذكر الطريقة وكون المصنف التجميل تفسيرا
 قلت اما اولان ان البناء على الطريقة فقط لا ينج اما ان يعتبر مجردة عن
 التقييد بالتجميل فقط فهو مانع لان ان يكون التجميل مطلقا على الجهة وهو
 بدون المقصد فالحال او يعتبر مجردة عن التقييد بمجموع العظيم والتجميل
 فيه لا يصدر عن فاضل والنجح انما فاضل ما ثابا فلان المقصود على العظيم
 في تعريه تجاهه في كونه مبنيا على مجموع الطريقة وكون المصنف تفسيرا
 فلهذا من ذلك ان لم يرد الضعيف في الجواب المذكور اما اوله فانه ليس في
 مادة الاشكال اذ لا ينفذ الاعتراف على تقدير كون الباء صلة واما ثانيا
 فانه بناء على التفسير وجعل الجهة بمعنى العظيم والاتجاه بناء على
 كون الجهة بمعنى المربية وايضا علة الاحتياج في قيد الحبيثة هي
 المحذور ليس ناهية وجهه من الضعيف في ان يكون من سبب الجواب ايضا

لو كان سببي دخول السخرية هو ذكر الطريقة مضافة الى العظيم فخر وجهها
 بقية الحبيثة محل بحث لان يقاب مقصوده ان فخر وجهها بما يستلزمه فك
 القيد من كون طريقة العظيم بما مقصوده ولكن في يكون التعريف على راي
 القائلين يكون الدلالة الاتزانية معتبرة في التعريف تأمل **قوله**
 واما ان يكون الجهة بمعنى العلة اه فال تعريف الوصف بالجميل علة هي العظيم
 او علة مقتضية العظيم فيجوز ان يكون قوله على ان يكون الجميل عبارة
 عن المحل به فيشمل تعريف على المحل به وعليه ناظر الى المحل واد من كون المضافة
 بياينة وكونها لامية في تقدير كونها بياينة يكون الشمول على المحل عليه
 بطريق الاستلزام وعلى تقدير كونها لامية يكون من محمول الكل على الجزء ويجوز
 ان يكون ناظر الى كون المضافة لامية فقط وقد عرفت ان الشمول في فعل
 هذا حين كون المضافة بياينة اما ان يكون الباء صلة فيكون الشمول
 استلزاميا اي يكون شموله على المحل عليه بطريق الاستلزام واما ان يكون
 سببية فيكون الشمول مرجحيا واما على المحل به فلا شمول على رايه فانه اراد
 بالسبب العلة المستوجبة لما السبب على الاطلاق نعم نفس التعريف يدل عليه
 الترتيب اما ان الوصف له في لاهية يكون باين ما يدعي على ان الصفا
 وان قلت ان قوله فيشمل التعريف على المحل به وعليه منقطع على قوله واما ان
 الجهة اه لا على خصوص قوله على ان يكون الجميل عبارة عن المحل به يكون جميع ما
 ذكرنا مربية في عبارة الفاضل فنقول ثم لانه ايضا من ابرز الاول ان يكون
 العظيم غير المحل الذي بحسب المعنوم بان يكون عبارة عن اللاتين بآياته
 المحل من اعتقاد او غير ذلك على حقيقته وذلك انما هي باعتبار وجوده في
 اي صورة ولكنه علة ناقصة العلة المؤثرة هي الصورة مع قصد تحقيقه
 في الخارج في فهمه من النشئ عن ملاحظة جلال النعم وافضل استلزامه
 واما ثانيا ان علية انما هي باعتبار وجوده في انما لان لا يتلوا المذكور اعلم

من يجب تحققة في الخارج فلا يكون حلة اما لان وجوده العام لا يدل على وجوده
 الى من اولان وجوده في الشيء اما في صفته فلا يدل على انه من نفس المعتبر او في
 صفته فلا يدل على اوجده الجوارح غير ان من هو ليس في شيء من العلة ومن
 لا يظهرها تواردها العلية فقد اضطررنا **قوله** وفيه نظر اقرب
 ما قاله المحقق من ان المراد بالجميل للجميل الاختياري لانه صفة للفعل وهو الاختيار
 بخلاف دعوى صريح وهو ان الجميل المذكور في تعريف الحمد اختياري والملاذيل وهو
 لان الجميل المذكور فيه صفة للفعل الذي هو بالاختيار وكل صفة للفعل اختياري
 اختياري ولا دعوى من تنهين احدهما ان الجميل المذكور فيه بعض الاختياري
 والا فان القول الجازم يستقيم جملة مقابلة هذه القول فلكون الدعوى
 الصغرى ما يتوقف عليه صحة الدليلين رجاء عنه قدم البحث فيها على البحث في مقدما
 انه يدل الموقوفة عليها صحة داخل فيه فنع التحصيل على تقدير الاستقانة على
 اخر واما جعل النظر المذكور معارضة او نقضا اجاب فلا يخفى من كفاية ذلك في
قوله وهو ينبغي لا يثبت بانه من الجواب وانما غافل على سبيل
 من المحقق ما انه لم يثبت ان ما يشترط لانا نقول ان قولنا هو عالم القادر
 الى المريد حمد عند الحق لانه اظهر الصفات الكمالية فقدم تخصيص الحمد به
 بالاختياري احق بالاتباع عنده فيرد ما يرد على تقدير كون الجميل محمودا او نقول
 ان الخصم ان يستوي بالارجح عنده فليكن المشهور من جهة عند الفاعل غاية
 ما في الباب ان لا يكون البحث الزايدا ولا يجب ذلك ثم كلمة مع يجوز ان يكون
 بمعنى على ولو سلم انه لا يرد عليه شيء في لغة كلامه المشهور ولكن يكون قسما
 كما ذكره المصنف في شرح الكفاية مردودا فان ما ذكره لا يجوز ان يكون على ٢٨
 في صدر الكلام في انه يرد عليه هذا البحث على تقدير كون الجميل محمودا وقوله
 واجبة فلا شبهة ما ذكره في الجميل المحمود عليه في الجميل المحمود به في الجواب
 ان رتبة في مرتبة التشبيه وفيه دفع ما يجنبه من ان ذكر الدليل المذكور في شرح

الكفاية منها ظ في دعوى العينية وحاصلها المحقق على ان خلاصة ذلك ان لا يدل
 بجري في الجميل المحمود به ايضا فمزيد ان يكون المنع الا في وجه على تقدير كون الجميل
 محمودا به ايضا كما لا يخفى على المتأمل فيجوز ان يكون قوله فليكن ما في آخر الدرس
 للثالثة لا جميع ما ذكرنا **قوله** لرجوعه اليه بالحقيقة على ما لا يخفى ان
 وما لا يخفى هو ان القولين متفقان في وجوب كون المحمود عليه اختياريا فان
 كانه مراده من الرجوع المذكور مجرد اتصافهما في ذلك لم يتم التقريب فان قول المحقق
 ايضا كالمع وكذا ما اورده من مثال البؤلو في المدح يدل على ان المراد بعموم الحمد
 الاختياري وغيره في القول الاختياري لا يجب ان يكون المحمود مختارا
 وهذا لا ينهم من هذا القول اذ غاية ما ينهم منه بقاء المحمود به على محموله وهذا
 لا يستلزم ذلك وان كانه مراده من ذلك الرجوع هو الاتصاف المذكور مع اطلاق
 الوصف او عدم تقييده بالاختيار فانه قيل في التعريف هو وصف المختار
 وغيره بالجميل على الجميل اختياري على جهة التنظيم فاما ما قاله من كونه مضمرا
 مع قوله الا ان يبني الكلام على مذهب المتكلمين او يراى من الاختيار
 كون الفعل كانه لا يخفى على الفطن نعم لو كان هذا القول جوابا عن عدم
 الاستقانة ايضا لزم الامر ويجوز ان يكون الراجح ان لا يثبت ذلك في ما ذكرنا
قوله يجوز ان يكون صفة للنفث او شيء ولا يخفى انه بخلافه عند
 جواز كونه صفة للنفث وجواز كونه صفة للشيء وكذا لا يخفى قوله اما
 الاول فنعم من يقول يكون كل واحد من قولنا حمدت الله على قدرته
 وقولنا عالم قادر في مريد جدا واما الثاني فنعم من يقول يكون صفة العلية
 عين ذات العلية ويمكن اثبات المقدمة للمنة بتخصيص كلامه بما هو الحق و
 مختار المحققين ما ان صفات الذاتية دائمة على ذات العلية وبخبر ان كونه
 بالجميل هو المحمود عليه وانه المحمود عليه في الحقيقة هو ان صفته الوجود مطلق
 والافعال ويجوز ان يكون انشا بل كثر في هذا **قوله** الا ان يبني الكلام

القول

يجوز ان يكون جوابا عن عدم الاستقامة والمنع جميعا اما عن الثاني فظا واما عن الاول
فبان بقاء الاستقامة بين ذينك القولين ثابتة لان لام الوصف في التعريف
عوض عن المتعارفين وهو المختار ويجوز ان يكون جوابا عن المنع فقط فيكون الكلام
على مقصور غير واحد ونفسه فليتنا لم يجوز ان يكون اثارة له ما هو الا تضلنا ما
قوله او يدعى التبادر على التقديرين عطف على قوله ان يبني اثباتا للمذهبين
المؤمنين احدهما كون الجمل صفة للفعل والاخرى كون الفعل بالا اختيارا وبها المواد
من التقديرين فيكون جوابا اخر على حيله كما ان قوله ان يبني او جواب على حيله
واثبات المقدمة كنه بعد تسليمها بنى على قطع النظر عنه وقدير تلك هذا لكثرة
الامارة وفي بعض النسخ ويدعى بالواو فيكون عطف على او يراد بالمراد من التقديرين
مذهب المنكلمين وكون المراد من الاختياره فيكون من تنمة الجواب لانه جواب على
حيله فيجوز ان يقاتل قوله فليتنا لم على نسخة الواو لكثرة الامارة لا دفع ما يتوهم
وروده انه لا حاجة الى دعوى التبادر او الجواب تام بدون انضمامها اليه بان الفعل
لكونه عامك مل بالاختيار ولما لا يجاب يكون البناء المذكور صحيحا لا محالة وبين
بل يرجع نسبت الحق اليه او لكثرة الامارة لا دفع منع دعوى التبادر على التقدير الثاني فان
تعريف الحمد المذكور للفرقيين جميعا فالمتبادر من وجوده ما هو المتفق بينهما واما على نسخة
او فهو يجوز ان يكون لكثرة الامارة من ان البناء على مذهب المنكلمين تحصيله بلا
مختصه الفعل يعنى ما بالاختيار ولما لا يجاب فلا بد من قرينة معينة لاحتمالها
دفع بان قوله ان يبني او بناء على دعوى ان التعريف المنكلمين وان قوله او يراد
على دعوى ان الفرقيين يرجع الى انضمام دعوى التبادر والتقدير ان جوابا على حيله اي
بروت انضمم المذكور فلا تغفل **قوله** وكأنه لكثرة الامارة الى ما في قوله والمواد من
الجمل في المنوع احاطت ذلك القول الى المعنى فثبت انهما غير منفعة وقد علمت اندفاع
الكلام الاول من النظرين من دفع باختار الشك الثاني من التزديد والثاني من قول
ان يبني الى بناء على انه مسوق لافهمه ولدفع المنعين او الى ما فيه من المنوع المبينة

انها عاتية على الصنف والى ما فيه من النظر الغير المنفع والمنع المنفع احاطت
والا فيزب على ان يكون ان يبني مسوقا لدفع المنع فقط ويجعل ان يكون المعنى وكأنه
لكثرة الامارة الى ما في التوجيه من ابتداء التعريف على مذهب المنكلمين او ارادة منفعة
الفرقيين في معنى الاختيار بلما وجود قرينة ومن كون التبادر داعيا لا محققا
احاطت ويجعل ان يكون المعنى وكأنه لكثرة الامارة الى ما في التوجيه من ابتداء على
اللب درامات وكأنه لكثرة الامارة الى هذه الاحتمالات قال فليتنا لم والاعتراض الوارد
على الحوالة وهو قوله مع ان ما ذكره المصنف ليس محال ان يث رليه بقوله هذا
في قوله لكثرة الامارة الى هذا بشهادة قوله احاطت فان ان هذا الكلام لا يلزم التوجيه
الذي ذكره المحقق بقوله المهم لان يبني يحمل فقد غفل فلا تغفل **قوله** فليتنا لم
على صفة محتمل ان يكون من اضافة المصدر الى الفعل فيجوز ان يكون قوله
على صفة من باب على نفسك في قوله ام لا احصى ثناء عليك كنت كما اثنيت على
نفسك اي كلمة على صفة الثناء داخل على نحو ولا مانع من ان يكون المحمودة صفة
العلياء في خصوص محمدها ورحمة عركم او نقول ان بناء على مذهب الفرقيين يكون
الصفات عين الذات الا قدس او نقول ان المحمودة هو الذات بواسطة الصفات
اي ان الذات المقدسة يستحق الحمد اولاً وبالذات كذلك يستحق ثانياً وبالعرض اي بواسطة
جعل صفة محمودة او نقول ان المحمودة في الحقيقة هو الذات المقدسة اذ رجوع كل
الحامد اليه مع كل بكونه مؤثرا في الوجود على الاطلاق لانه مع كل بكونه مؤثرا فيه
بالاختيار فلا تغفل ويجوز ان يكون من باب - ثناء الله تعالى ذاته على صفاته بان يذكر
لفظة الجلال واجر عظيمها ما يد على الصفات من اسماء العظام وامثاله كثيرة
في ثناء به الكريم ويجعل ان يكون الاضافة من اضافة المصدر الى المفعول وهذا الاحتمال
الصحيح بما سيأتي من الابحاث ثم الثناء على الصفات عند البعض مدح لانه قد ساء
اذا يد بها مبداء الاثار وانفسها وعنوان الحمد لا يقتضيه لجواز التجريد ولعل التعريف المذكور
له نعم الخصم التعريف بكنهه لا فلها الحق بزعمه **قوله** مع انه قد قلنا وفيه لانهم

حصرا وجهه استحقاقه بجا الحمد في الفضائل والفواضل والذات ليس شئ منهما في تقدير
العينية لا يكون لا يكون محدثا على علمه حمدا فان قلت ان المراد من العلم فيه اما كون
العلم ببدء ثالث فان نفس الثالث في العالمية لا المبدء قلت اما اولها فلان الكون من
الاصناف وكذا الثالث اذ هو كون الاشياء حق ذاتها مكشوف وانما له تعالى والعالمية
اما المتعلق العلم به العالم والمعلوم وهو منها ايضا واما حال عند مثبتتي الاحوال
والكلام في الصفات الوجودية ثانيا في الثالث في الاضافة واما ثانيا فلان اضافة بعض
الصفات كالقدرة والتكوين عند مثبتية فعل فالثاني عليها حمد حقيقة فكما ان من
الافراد يصدر عليه التعريف والثناء على اضافة العلم واما له ليس حمد حقيقة بل هو
اما مصنوع او مدح او اطلاق الحمد عليه مجاز والكلام في الحمد الحقيقي لا يفتقر كلام للمص
في مطلقه انما تفرق للانضمام بعد الدلالة على استحقاق الذات تبينها على تحقق الحقائق
وكلام الفاضل العبادي هناك اي الاستحقاق بالذات والاستحقاق بالصفات جميع في انما
يستحق الحمد من جهة الذات اذ هذا لا يصدر عن له تأمل صادقي فان الباء في عبارة العبادي
ليست بسببية حتى يلزم ان يكون الذات على مستوجبة الحمد ويكون الذات مستحقا له
من جهة وحيتها بل هو من باب بالذات وما بالعرضي فغنى الاستحقاقين استحقاق الذات
من حيث هو استحقاقه من حيث الصفات واما على الاستحقاق في الفضائل
والفواضل **فصل** لان الاختياري ما صدر بالاختيار وتلك الصفات ليست معادة
بالاختيار وفيه لنا لا نعلم استلزامه الدعوى على تقدير الاضافة الى العلم وكونه على صفاته
من باب على نفسه فمستلزم اذ لا يجب في ان يكون المحم عليه صفة ذاتية كيف فانه
اذ كان الذات لا تفسد تاما وصفاته الذاتية فهو لا يجوز ان يكون شئ من افعالها
محمدا عليه اذ يجوز ان يصنف سبحانه قدرته الكاملة بسبب تعليقها لوجود مقدرا وابقا
وفيه ايضا فان لم يزل لا يذهب الى جواز استناد القديم الى كثر وتكون الحمد على تلك الصفات
حقيقة بهذا الاعتبار عنده وعند تابعيه فتأمل ثم ان قولنا ان الارادة نقض وتصويره
ان الله تعالى لا يقدركون لجملة محم عليه فيه اختياريا لا يكون جاسا وكل تبرير غناء

هذا فاسد اما اكبري فلان التعريف بالافضل فاسد واما الصغرى فلان على ذلك التقدير لا يكون
شئ مما على بعض افراد الحمد وهو ثناء الله تعالى على صفاته الذاتية وكل تبرير غير شامل
على بعض افراد الحمد ولا يكون جاسا فان رتبة صفات هذا الصغرى بقوله فلان
الاختياري اه واما ان تعريفه بالافضل وهو فاسد فلان الاختياري هو في خاص بنوع
وهو الفعل وقد تقويت موصفه ان من جملة الخلل في المادة جعل العرضي الخاص بنوع
او وصف فضلا بحيث لا ينعكس برده عليه اما اولها فلان لا يمكن كون الاختياري عرضيا
فاما على الملازمة بل هو الفعل والنفث على اعتبار وجوه الفعل على ان لم لا يجوز ان
يراد الاول واما ثانيا فلان لا يمكن جعل فضلا بحيث لا ينعكس بل هو بحيث ينعكس فليس
مستلزم من قوله بان الاختياري لا قوله وربما تفصيل لمدح المسمى ويجوز
ان يكون الارادة منها لوجوب كون المحم عليه اختياريا وقوله يستلزم ان لا يكون اه
سندا ومصادقة في صورة الاستدلال تنبيه على قوته في زعمه وقوله ذلك اه في تأنيده
له بتجريد معنى الاختياري **فصل** والا اي الصفات الذاتية لو كانت معادة
بالاختيار لكانت معادة لكن العلم ما بطل القائل فلان الذات لا تفسد يستحيل
ان يكون محل للحوادث واما الملازمة فلانها لو كانت معادة بالاختيار لكانت مسبقة
به وبالقصد وكل ما سبقتها كان حادنا وقد يقال ان قوله على ما تقر في محله
وكذا ما سبقتها منه من المنع ينافي لما ادعاه من ضرورة الكبرى وان كان ذلك تنبيها
لها منزلة الضرورية اما بناء على ان تقويتها انما هو بالبرهان المنفرد مقدماته لا البديهي
واما على انه ليس من شئ من لا يندفع ماع المنع الآتي من الاضطرار سيما لا يخفى ولا يبعد
انه يقال كلمة على منبسطه بقوله ضرورة فكانه قال ان استلزام ما تقر به ضروري
وهو انه في ان البرهان المسوي لبيانها من النحل الاول فلا تغفل وقد يستدل على الدعوى
ان العلم والحيوة لو كانا معا ودين بالقصد والاختيار فيتحقق الدور والكمال وبيان
الملازمة ان كل واحد من القصد والاختيار يتوقف عليهما ولا تفرقة بين صفة وصفة
فان كل معا ومن الذات لا بالاختيار **فصل** اعلم من ان يكون اختيارية حقيقة

او بنزلة الاختياري يجوز ان يكون مراده من كونه اعم منهما انه اعم بالاشتراك اللفظي
فيلزم في استعمال المشترك بهذا التعريف بالمعنيين معا الحقيقيين والخياليين
اواحدهما حقيقة والآخر خيالي ويلزم ايضا استعمال بينهما بلا قرينة او لفظ الاختياري
له معنيان افران احدهما ما صدر من المختار والاخر ما هو المشترك بينه لفظا والموجب
ويجوز ان يكون مراده منه انه اعم بالاشتراك المعنوي بان يراد به القدر المشترك في يلزم المذكور
الخاص ان ادعى قدر مشترك كابين الحقيقي والتنزيه بخصوصهما فعليه ان يبينه ثم هذا التعريف
لما هو فيه الاختياري الاكبر من التنزيه على تقدير كون المعرف محققا ليس بطرد
او لفظان الفصل المسمى له هو الاختياري الحقيقي وان ادعى بان فصله كوى
هو الاكبر فلا بدح من ابطال الاحتمال اللفظي واللفظ لا يصلح للابطال كما لا يخفى وظنا
تقدير كون المعرف اعم من الحد الحقيقي والتنزيه لا يكون الجواب مطابقا للسؤال
اذ الشئ على الصفات الذاتية عند الـ ثل من افراد الحقيقي والحد عنده منضم فيه
او هو عنده حقيقي لا تنزيه الى ان يقال ان الجواب بتحقيق لا الزام والثناء المذكور
عند الجيب من افراد التنزيه على فعل قدس وفيه ما فيه لاثارة لا جميع ما ذكرنا
لما استقلال الذات فيها اه كانه قيل استقلال الذات في تلك الصفات في حيث
او الحيوة مثلا مدخل في جزها اثارة لا دفعه باه المراد من استقلاله عدم احتياجه
في تلك الصفات للامر خارج اي عن الذات اي لا امر غيره وكل منها ليس بغيره ^{الصفات} وظنا
وبهذا بيان الصفات الذاتية كما انها ليست بغير الذات كذا كل واحد منها ليس
غير الآخر عند كذا علة او عن الذات والصفات جميعا هذا اوضح بالمقام ويمكن ان
يحمل على ما هو اللفظي بخصوص اللفظ وهو ما لا يكون جزء من مفهوم الشئ ولا عين
مع يكون المقدر لفظ عن الذات وفيه ما فيه اذ استقلال الذات المنفرد
في ان هو في بعض من تلك الصفات لا في كلها فلا يتم الجواب او نقول ان مقدره به
قلت منه انه على تقدير كون المراد من استقلاله عدم الاحتياج المذكور يكون كلامه تاما
بانظره انما يكون تلك الصفات هي الذات ايضا وفيه ما فيه اما اولها فلا

فصله كما هو شأن بعض الافعال الاختيارية على تقدير المساعدة لاي عدالة
الاشارة وتخصيص ذكر خصوص هذا القول بهذا الغرض لاحتياجهم اليه في الجواب
دونه ذلك الغرض ركبك جدا واما ثانيا فلا بد من احتياج الذات في الوجود الى امر
خارج لا يدل على كونه بنزلة الافعال الاختيارية وانما يدل عليه ان لو تحقق الاختيار
في بعض الافعال الاختيارية لا امر خارج وليس كذلك هذا غير ما سيجي لنا فتفطن
ومن هنا عرفت ان ما يقال من ان المعرف قدس استقلال الذات فيها لمجرد ذلك
وجه الشبه ثم معنى استقلاله في تلك الصفات استقلاله في ايجادها اما بان يكون
فانعلا مستقلا بالتاثير فلهذا لا بد في الاحتياج للامر خارج اذ قد يكون ذلك عند احتياج
اسباب التاثير واما عدم احتياجه للامر خارج فيه فلهذا لا بد في الاحتياج الاول فستره
بأنه تحقيق المقام ويجوز ان يحمل على الاول وينضم اليه قوله عدم احتياجه
ويكون المجموع علة التنزيه فان قيل لا يخفى الكلام في عن كفاية اذ فيه استدراك
من وجهين احدهما ان المعرف حاصل جعل تفسيرا والثناء جمع بين معني اللفظ
قلت ان ما ذكره لا يدفع الجواز كما لا يخفى ^{في} ~~في~~ كما هو شأن بعض الافعال
الاختيارية مراده من تلك الافعال اما افعالها او مطلق الافعال فعلى الاول
ان كان المراد من الخارج هو الغير فعند التاثير التوقف في افعالها كما في الافعال
الاختيارية كذلك لا بعينها وان كان المراد منه ما لا يكون جزء من المفهوم ولا عينه
فهم يقولون بان كل فعل صادر عن الذات الاقدس انه ناشئ عن قدرة وارادة قد يتبين
مثلا فلا معنى لقوله كما هو شأن بعض الافعال الاختيارية واما عند التاثير
بالتوقف عنهم وان كان تاما بالنظر الى العقل الاول ولكنه ليس من افعال الاختيارية
عندهم اذ الكلام في الاختياري بمعنى صحة الفعل والترك وعلى التام وكون الخارج
ما لا يكون جزء ولا عين فان قدح المذكور على حاله وعلى التام وكون الخارج بمعنى الغير
ويراد ببعض افعاله سيجي يتم ذلك عند التاثير التوقف لا عند المنبئين فانه
كل ما صدر عنه كما غير المطلوب الاول محتاج الى الوسائط عند فهم التي بنزلة

الشروط والالات وان الكل ليس اختياريا بالمعنى المراد هنا فان قلت هي احتمالات
وهو ان يكون كرادستها افعال العباد قلت وفيه اما اولها فاذ كان القول يكون تلك الصفة
منزلة الافعال الاختيارية الصادرة عن العباد وكيف واما ثانيا فاذ كان قبيح البعض فاسد
وان ثالث فاذ لم يتم وانما يتم عند القائلين يكون افعالهم مخلوقة لهم لا وقتا كرادها هو
في الايجاب فيجوز ان يكون وفيه ما فيه لكثرة ما ذكرنا ~~من الخت~~ ^{الافتعال} الخت ولم يقل
من ان الخت لان الصدور المضاف الى الخت اختياريا يشترط ان يكون بالاختيار اذ تقييد الخت
بكون الخت رايا لغيره عليه الاختيار وفيه واما الصدور المضاف الى الخت فلا لانتفاء التقييد
وهذا ما لا يكرهه الفاضل وبعض من العقلاء لم يتفطن لهذا اولها ما بالانقضاء
او المراد من الاختيارية هنا اي في نفسه يجب ان يكون المحموم عليه اختياريا بالمعنى الاعم
المشترك بين القادر والموجب وهو كون الخت على بحيث ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل
فغير ما حاصله عن قصد بيان كون المدح اعم وهو لا يكون ثابتا في اقوال على تقدير ^{الكون}
بذلك الصدور وانما هو باعتبار كون المدح عليه اعم وكون المحموم عليه اختياريا بهذا المعنى
لا ياب في المدح عليه ايسر كل ما يصدر عليه مدح عليه يصدر عليه نحو عليه اذ هما
ليست تحت مفهوم واحد او تحت مفهومين متساويين وذلك لان معنى ايجابه ان
الذات الاخرى تام في فاعليته من غير قصد مع علم بما يصدر عنه وبصدوره وهذا هو
في غيره سبحانه ونفسي فتفطن فان قلت فما معنى ما نقله الحق من قوله وقيل للمدح
بعم الاختيارية وجزءه كالمع الا انه يجب ان يكون المحموم عليه اختياريا قلت ان معناه
اما ان يكون المحموم به اعم من الاختيارية وجزءه كالمدح به واما ان يكون المحموم اعم من ان يكون
مختارا او غير مختار كالمدح والمحموم عليه يجب ان يكون اختياريا فان اردت من الاختيارية
فيه معنى اناضي بورد ما يرد وان اردت منه المعنى الاعم او ما صدر من المختارين واما الاختيارية
في المحموم به فالمحموم فيجوز حمل على معنى الاضطرار على المعنى الاعم على ما لا يخفى على الزكي
ولكن عدم التفرقة اضطرار الايراد على تقدير كونه نقضا يكون هذا الجيب مانعا
او في قوة يجب كونه موجبا للتعريف فذنه اما بالثبات كون الاختيارية موجبا

فما يمنع وهو الفصل على كل اعتبار او بالثبات عدم انعكاس التعريف واما بالابطال
بجسمة الاختيارية بمعنى ما صدر من الخت راوا بالمعنى الاعم ان ذلك هو موجب
والكل اصعب وما قيل في ابطال الاول سيما ان اثر المختار حادث فنبط محض اذ هو
مبنى على عدم الفرق بين الصادر من المختار وبين الصادر منه بالا اختيار ولا يلزم
انه يلزم كل اثره صادرا منه بالا اختيار بل فيه فنبط كذا من جهة اخرى وهي القول
بحدوث الصفات القديمة وعلى تقدير كونه منها يكون هذا الجيب في صدق الثبات
المقدمة المنة وما يخفى على الغلط انه لا يمكن له ذلك ما لم يبين ان المراد من الاختيارية
في قوله يجب ان يكون المحموم عليه اختياريا هو اما ما صدر من المختار او المعنى
المشترك ولا يجوز ان يراد منه المعنى الاضطراري والبيان قاصر عن ذلك فقلت انه
من قبيل الاكتفاء من الدق باب في فانه على تقدير ان يكون بناء الكلام على المراد
من الاختيارية المعنى الاعم بقضيه لان هذا المعنى متفق عليه بين الفريقين فلا
يصور قلت ليس تمام اما على تقدير ان المراد ما صدر من المختار فقط واما على تقدير
ان المراد المعنى الاعم فليس في منه انه هذا الجواب لا يتم على راي القائلين بكون الصفات
عين الذات فكيف يعمل بمتفق الفريقين وفيه اذ الظاهر المراد بقوله كونه في الجواب
التعريف لا تحقيق المقام فلا اضطراب في الكلام مع انه اي كونه متنا
الذاتية عين الذات العلية هو الحق هذا الحكم منه يجوز ان يكون جهدا ناشئا من
شبهة او من تقليد مخطئ ويجوز ان يكون من الابطال في الطبيعة الناشئة من المقدمات
المخطئية الكاذبة في انفسها سواء كانت صورة القياس صحيحة او فاسدة وتقييده
بقضيه الخت رغبة المحققين يؤيد الاحتمال الاول بل الشيء الثاني ان اذا ادعى
كونه من المحققين في زعمه فالجواب في الشيء الاول منه فاذا علم انه لا يجوز ان
يراد من الاختيارية الا احد هذين المعنيين يكون الجواب حقا على الراي الحق الخت ر
عند المحققين نعم لفافضل التعريف على عين بعين ما ذكرناه من الجوازين فناية
ما يمكن ان يقال باننا نستدل على مذهبنا بمقدمات قد استدل بها اصحاب

الكشف كجـ الكسـم مثلاً وتلك المقدمات وان كانت نظرية في النفسها ولكنها
عند الحكماء بالكشف من اجلية واضحة باعتبار الكشف من استدلالها فكان استدلال
بالاوليات فيكون حقا لا محالة **تأمل قوله** لجواز ان يكون سبق الاختيار عليها
سبقا ذاتيا فالصفات مسبقة بالا اختيار بهذا السبق لا تكون حادثة في الجواب
منع للمقدمة القائلة بان ما كان مسبوقا بالقصد والا اختيار كان حادثة مستند بما
تري حاصلا كانه المراد من الحدث في تلك المقدمة الحدث الذاتي فلا يضرنا اذا حاية
ما لزم ان يكون الصفات مسبقة بالعدم بالذات وهذا ليس بخبر ورواها المخدور
كونها مسبقة بالعدم بالزمان وهو غير لازم وان كان المراد منه فيها الحدث الزمان
فلازم تلك المقدمة وانما يكون كذلك لو ثبت ان كل مسبوق بالا اختيار على الاطلاق حادث
بالزمان فهو ايضا لجواز ان يكون بعض المسبوق بالا اختيار مسبوقا بالسبق الذاتي
والصفات من هذا القبيل فلا تكون حادثة بالزمان فكانة اجته عليه ان ما ذكرته من
السبق الذاتي مجرد اصطلاح للفلسفة ان رتب الجواب بقوله كسبى الوجوب على الوجود
كما يقولون الشيء ما لم يجب لم يوجد وروادهم هو السبق الذاتي ولا يكره المحققون من
المتكلمين في الجواب هناك فهو الجواب هنا على المنع بكيفية الاحتمال فقوله
كسبى الوجوب على الوجود في مجرد التأييد ثم هذا المنع على تقدير كون الابرار نقصا
وقع موقعه وهو لا واما على تقدير كونه منفا فلكونه في صورة الاستدلال فيجوز مقابلة
بالمنع اولان ما ذكرته في تأييد السند من قوله وذلك لان الاختيارى اه في قوله استدلال
على انه يمنع بهذا الاعتبار وايضا انه خبر المراد المقارن بذكر الدعوى مع دليله فيمنع
وفيه اي وفيه بحث ما عند القائلين بكون الصفات عين الذات فلا يفتى
نسبة الصدور بين اثنين بن فيكون احداهما عين الاخر ولان الفلسفة لا يقولون
بالاختيار بالمعنى انقصوا ايضا ان الصفات لو كانت مسبقة بالا اختيار بالمعنى
سبقا ذاتيا لزم ان يكون وجودها بعد القصد بعدية ذاتية وان يكون القصد
جزء من العملية لانه لزم ان يكون كلها معلولا او لا واللازم على رأيهم بطلان ما

العملية لانه في المرتبة الاولى بسيطة والمعلول الاول هو العقل الاول واما عند القائلين
بزيادتها عليه فانهم يقولون بان اثر الفاعل المختار حادثة في هذه القاعدة مستند
قوله بان امتناع سبق الاختيار على الصادر به سبقا ذاتيا وانما يسبق عليه سبقا زمانيا
اذ لو وجد منهم القول بجواز سبقه على الصادر به سبقا ذاتيا لم يطل به القاعدة
مع انها حقة مقررة عندهم فتعين وجوب سبقه على الصادر به سبقا زمانيا
فيطل جواز ان يكون سبق على الصادر به بالسبق الذاتي فيحصل وفيه ابطال
المستند وقوله فلا يتم هذا الجواب اه فيخرج على ما قبله على ما صورنا هذا **قوله**
بلا خلاف يتجه عليه ان بعض المتأخرين وهو المصاعرة على القول بان اثر الفاعل
يجوز ان يكون سبق الاختيار على صفاته متا الذاتية ذاتيا لازما ولم يقرص
له نفسه فقوله بلا خلاف ثم فاشار الى جوابه بقوله وانما اعترضاه برده عليه الجواب
في مقابلة الجواز بكونه باطلا وما ذكر لا يصلح لذلك بل انما يصلح للتأييد فلفظ مراد
الفاعل ان هذا مقرر عندهم وسبني على امتناع سبق الاختيار على الصادر به سبق
ذاتي ما كنت عليه كجـ الجواز لا يقتضي الخلاف في فعل الجواب منع لدعوى نفي و
اه الجواز المذكور يقتضي الخلاف هذا اذا كان ضمير عليه في قوله وان اعترضني عليه
للقول المذكور في قولكم اما اذا كان للابرار وهو الصواب بما سيأتي منه من قوله
الا ان يقال فيكون للمعنى انه لا يتم جواب الابرار على راي احد من القائلين بزيادة
الصفات على الذات وان اعترضني على الابرار بعض المتأخرين وهو الحق الا انه في هذه
الجواب بعينه وفيه دفع ما يوردان بعض القائلين بزيادتها عليه ويكون اثر الفاعل المختار
حادثة اعترضني عليه بما ذكر بعينه فلا يصح التبرع بان لا يتم على راي احد لانه سلب كلي
مع انه تام بالنظر في ذلك البعض ولا يخفى انه يجب ان يلاحظ ههنا شي 2 بانه يقال
اه القائل بوجوب كون المحرم عليه اختياريا يدعى بوجوبه عند الكل فلا يتم عنده كقرص
ايضا لان عنده يجب ان يكون المحرم عليه اختياريا وان يكون اثر الفاعل المختار حادثة
فلو لم يتم قوله بوجوب ههنا المتأخرين لكن القائل بطل ويجوز ان يكون معناه

الحال سبب الكل منه

الجواب المذكور عن الابرار لبعض المتأخرين فان البعض منهم بما ذكرناه في يكون ذلك
لجود التمهيد لقوله الا ان يقاتل ملكا تفضل **الذين** منهم القائلين بكثر اطل
كون المحمور عليه اختياريا بقية لمجموع قسمة المتكلمين والحكام والعصر على اثنان تقصير
وخاتمة دفع ما يورد اننا لا نعلم السلب الكلي وانما يصدق ان لو كان للحكام والمتكلمون كلهم
يشترطون كون المحمور عليه اختياريا وهو لم يثبت كيف ان القائلين بكثر اطل ذكر بعضهم
ومحل ادفع ان السلب الكلي ينظر الى افرادها بنين الطائفتين الذين كان القائلين منهم
وهو ليس على الاطلاق ويجوز ان يكون التقييد بالكثرة الى دليل الملازمة المثالية
بقائه الشرح وذلك لان قسمة فلا يتم اه تفريع على ما قبله فيكون هو مع ما قبله في حكم
الملازمة القائمة اذا تم ما قبله باء مع كونه الى لا يتم هذا الجواب على اوجه من المتكلمين والحكام
فيجعل القيد مقدما والملازمة تابعا هكذا لما كان القائلين بكثر اطل كون المحمور عليه اختياريا
من المتكلمين والحكام ثبت صدق هذه الملازمة فاستثناء المقدم ينتج انتفاء النسبة
لا يخفى على من طالع في قوله انه مع كونه اه واما المقدم فظن على الافتراض الاول يكون
القيد مخصوصا وعي اثنان يكون معتبرا ويجوز ان يكون ذلك بقية للكثرة لا ما قلنا
اننا من انه يجب ان يلاحظ ههنا شئ في بان يقاتل اه ويكون ذكر الحكام لتعظيم المقام
فانهم كرام **ذلك** القول اي قول الحق انه يجب ان يكون المحمور عليه اختياريا
قول الآدمي ومن وافقه اي المص فلا شك في غاية الجواب في فكان الجيب في وفي
دفع الابرار اننا لا نعلم ان عند القائلين يكون الصفات مساوية بالاختيار بالمعنى الضيق
لانه يقول بجواز سبب الاختيار بالذات على الصادرة به ولا يقول بان كل اثر الفاعل
الختار والصا ورعنه بالاختيار مساوية **قول** **الذين** كون تلك الصفات مساوية
اختيارية فاه العلم والقدرة والارادة مساوية لما مضى الوجه على ان كانت مثلا فاه مثلا
يسمى ذاته والصا ورعنه والصدور في ينكشف الكثرة لا شك ان بعد اه انك في
اولاه لم يوجد انك في مثلا وبقية على المقدور ويريد ان لا يبداه يؤثر في وجوده
او في جعله لكن الوجود من القادر لم يوجد المقدور ولا يبداه فيخصي المقدور

بمنه

بوقوعه في وقت كذا وزمان كذا او بعينه بوصف يميزه عن غيره لم يوجد ذلك المقدور
لما مع هذه الامور في هذا علمت كون الصفات الاختيارية مساوية بالاختيار الاختيارية
اما القدرة فلهنفس وجود المقدور واما العلم بنا اعتبارا لانك في واما الارادة بنا اعتبار
التخصيص بالاوصاف المذكورة فان اردت تفصيل المقام فاطلب من الكلام في
هذا وقت العلاقة الجازية عينية وحلولية فالجواز اما في لفظ المحمور عليه او في
لفظ الاختيار ليس الا ان كل واحد من هذين اللفظين حقيقة في الافعال الاختيارية
فلملازمة العلية يستعمل لفظ المحمور عليه مثلا في المبادئ واما استعمال لفظ المحمور في انتفاء
عن تلك المبادئ فلما يوجد فيه تلك العلاقة والقول بانه لا يستعمل لفظ المحمور عليه منها
بجواز استعمال المحمور في انتفاء المذكور كذلك يجوز ارجوع الى القول بانه المحمور عليه التبريد
الحرم من الحقيقة والجواز وهو يستلزم ان يكون الحرف محمدا مطلق وهو المنقسم الى الحقيقي
والجازي وهو كذلك بل يسطر اذ لا بد وان يوجد في اطلاق المحمور على انتفاء المذكور من العلاقة
التي ادعاهما الجيب وليست فليس فانه قلت انه المراد من الجواز هو الجواز بقا لا اصله قلت
الظاهر من البيان هو قصر الجواز البتة في الافعال باعتبار وجوده في المصادر وما في
فيه ليس من هذا الباب فغاية ما يمكن ان يقال ان حقيقة المدح هو انتفاء على الجبل
معلقا اي ان لا يسلطه وهي تلك المبادئ وحلولها وهو الافعال الاختيارية وحقيقة
المدح هو انتفاء على الافعال الاختيارية فبين المفهومين علاقة العموم والخصوص باعتبار
مد ظنية العلية والحلولية وهذا كذلك ايضا ان ليس الكلام في استعمال لفظ المحمور في
مقام المدح بل الكلام في استعماله في المبادئ الا ان يقال لا يستعمل لفظ المحمور لملازمة
العموم والخصوص في انتفاء على الجبل مطلق وشاع انقلب حقيقة ثم استعمل في احد
تسمية وهو انتفاء على تلك الصفات الجازيا ما ذكرناه من العلاقة فلا تغفل ولا يبعد ان
يكون المراد من الجواز استمارة بانه يراد من المبادئ السباب ويكون وجه الشبهة
كل من انتفاء على الصفات والانتفاء على الافعال الاختيارية انتفاء على السباب اما الاول
فكما ترى واما استعماله الثاني فلان بعض الافعال سبب مبادئ على راي او سبب مدد على

على امر بمعنى هذه ليس بغير
 بقرينة قوله كما عرفت ان مراد الجيب بقوله ان اطلاق الحمد على الشئ على الصفات لجواز
 كونها بمنزلة الصفات الاختيارية ما عرفت انه منه بعينه يناسب وهو ان نسبة
 تلك الصفات الذاتية بالانصاف الاختيارية في عدم احتياج الذات الى خارج
 واستغناء المحمود عليه فيرد عليه ما اثاره في فعله بقوله وفيه ما فيه وما يشترط
 اليه في غير هذا وورد على الفاضل ان اعادة بلا فائدة فلعل استعمال الكاف في قوله كما
 عرفت بمعنى على لانه قال او يبرز لهما بناء على عدم احتياج الذات فيهما الى
 امر خارج بان يكون مراد الجيب تشبيه الشئ على تلك الصفات بالبناء على الانصاف
 الاختيارية في كون كل منهما بناء على ما لا يحتاج الذات فيه الى امر خارج ولكن لا
 يخص عن بعض ما اثاره في يناسب بقوله وفيه ما فيه فنتم ثم الحمد عند المحققين
 اظهار الصفات الكمالية وذلك الاظهار قد يكون بالذات كقول الحمد في ذاتي اياها
 بقدرته الوجود على نعم لا تخص في هذه القلوب اظهار صفات الكمال قد يكون
 بالفعل كما في صفته سبحانه الوجود على الممكنات ففيه اظهار صفات الكمال في هذا
 الشريف قد ذكر في بعض تصانيفه انه المراد من البناء على النفس في قوله دم
 لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك هو الكشف عن صفات كماله جل وعلا
 حين بسط بساط الوجود على الممكنات لا تحصى واما القلوب والفعل المخصوصان
 فليسا به عند من بل انما اطلق الحمد على كل منهما لانهما على اظهار الصفات الكمالية
 اطلاقا على الله باسم الحمد في تعريفه على تقدير وجوب كون المحمود عليه اختياريا
 بالمعنى الجليل على الجليل الاختياري ليس لبيان حقيقة الحمد بل لتفسير لاصد تسميها
 بطلان عليه الحمد لجواز انتقاله في دفع النقص بالبناء على الصفات الذاتية انه
 اوردت ان ما اورد الحمد حقيقة ولا يصح عليه هذا المفهوم فنقول الامر كما قلت ولكنه
 لا يضرنا وان اردت ان اورد جازي ولا يصح عليه كغيره في منع كونه فردا لجازيا لجواز ان يكون
 فردا مطلقا وكو سلم ولا نسلم ان قول الحمد لا يبعد ان يكون فضلا وكو سلم فيجوز ان يكون الاختياري

فيه مستوعب في قدرته كبين الانصاف الاختيارية وبين بناءها على ما يطلق عليه
 الاختياري بان شبه قولك المبادى بالانصاف الاختيارية واستغناءها لفظ الاختياري
 في يكون للاختياري معينا احدهما حقيقة والآخر مجاز ويكون المراد منه في التعريف
 القدر كمنتهى كينها ولا مانع من ان يستعمل لفظ مجاز هكذا في تعريف القسم المجازي
 من الحمد فان قلت نحن بصدد التعريف بحسب اللغة وحقيقة الحمد بحسبها هو هذا
 التعريف قلت ما ذكرته في مقابلة المنع لا يصلح لابطال جواز كون المراد منه تعريفا
 قس على الحمد مجازا على ان الشئ الاخر من الجواب المبني على كون المراد من الاختياري
 ما يطلق عليه الاختياري يجري ويتم على تقدير كون التعريف بحسب اللغة كما لا يخفى على
 المتأمل الصادق فان قيل ان كون حقيقة الحمد اظهار الصفات الكمالية هل هو مجرد اصطلاح
 المحققين ام هو ناشئ عن تحقيقهم قلت ما ريت شيئا سلفا له في اللغة المتبادر
 من لفظ المحققين ان يكون ناشئا عن تحقيق فعله لان اوامر محمد الذات الاندس
 هو الاول الا قدس وذلك انما هو باظهار الصفات الكمالية بانافضة الوجود على تلك
 اما عند المتأخرين للصفات الذاتية القديمة فلان كلامه سبحانه بسيط والتعدد
 انما هو بحسب النزول والتعلق والوع المحفوظ من جملة الممكنات واما عند
 المتقدمين لها فهو موقوف اولانهم لما تأملوا في افراده وجدوا كل فرد منها صادرا عن طبر
 الذات المقدس على قصور قادروا ان حقيقة الحمد هو اظهار الصفات الكمالية
 ليخصم الحمد في لا قصور فيه قط من افراده وهو محمد سبحانه ذاته الاندس وذلك لان كل
 فرد من افراده الصادرة عن غيره تعالى قولنا كان او فضلا على فيفا على الوجود
 منه تعالى وقد علمت ان في انافضة الوجود اظهار صفات كماله فنثبت ان الحمد لا الحمد
 ذاته الاندس اولان الاولين كبريائه وعظمته ان يكون في كل فردا بحامه تكاوا ان
 تكون غير متناهية وان يكون كل واحد منها بحيث لا يمكن ان يوجد فوقه حمد في الكمال
 وذلك لا يكون الا بان يكون حقيقة الحمد اظهار الصفات الكمالية فتعطيني ولكي هو كبره
 المستندين في سماء المستندين فخذ ما اتيك وكفى من ان كبره

ورجح الاول ونسب الثاني الى البعض بتقديره بقتل ونفسي بقوله كما وانما قد فهمنا
مقصوده بقرينة السياق والسباق انه كل واحد من المعنيين ضعيف عنده ولكن الاكثرين
رجحوا الاول واشاروا الى ضعف الثاني بتقديره بلفظ قيل واستدلوا على دعواهم
وهو ان الاول من المعنيين راجح على الثاني يكون الثاني مقبوضا بقوله كما وانما قد
وتقديره اذا كان الثاني مقبوضا دونه الاول كان الاول راجحا على الثاني على المقدم
في اما الملازمة فكان كون الثاني مقبوضا دون الاول يقيد راجح الاول واما المقدم
فكان الثاني نفسي بقوله كما وانما قد دور الاول فالاول في ونسب الجميع في
ونفسي لطف اللمعة على القول وقوله والاول مقبوضا معا رضة او نفسي وسيد كرها
الفاضل ويجوز ان يكون متساويا ولكنه ضعيف لانه لفظ الاول في قوله وانما قد يجوز
مشارك لا بد منه كما لا يخفى فان قلت انه سيجزى بما يدفع به النقصان معا وهو قوله
قال المص في حاشيته انك من انما انما يكون معنى الآية الاولى وانما قد فهمنا بهم الى
فلا محالة يكون معنى الهداية فيها الدلالة على ما يوصل الى المقصود ومعنى انك لا تهدي
من اجبت للمص فوجب ان يكون معناها الدلالة الموصلة الى المقصود فلم يبق في وجه ضعفها
غاية ما في الباب ان الهداية مشتركة بينهما فدل وجه التقدير بما بلفظ قيل قلت ان القول
من المص ليس يفرق في البناء على ان ما نقل عنه صاحب الكفاية يكون مدافعا لذلك المنقول
من المص وهو ان معنى الهداية هو الدلالة الموصلة الى المقصود الا ان المعنى بنفسه لا يستعمل
الذي غير الوصل وانما استعماله الوصل يكون مستعملا في بناء او في ازدياده واما
المتعدي جوف الجوف في الاطلاق فعمل لهذا عقبه بالامر بالفهم اقول للمص
لان المنقول عن صاحب الكفاية لا يخلص عن استلزام تحصيل العمل وذكرنا استعمال
المتعدي بالمراد في قوله المص لفظ لفظ تحقيق ترك لفظ قيل في الاول ابتداء للمص
لما اعترف به في الخطبة ان المص احق بالاتباع وايضا ان ما ذكره في مقام المعارضة
مزيت عنده حيث قال والمناقشة في امتناع حمل الهداية في قوله ثم انك لا تهدي
على المعنى الاول هو الدلالة على ما يوصل الى المقصود انما ان يقال ان مراده انما

وهو اعلم بمراده في القدرة على ايجاد الهداية بالمعنى الاول وان كان مزينا عنده
كما انه عليه ترك لفظ قيل في الاول الا ان يقال ان ما في التوجيه المذكور من غاية التكلف
يستلزم ضعف انك في قوله فانما قد فهمنا ~~قوله~~ قال المص في بعض كتبه
مقصوده من النقل على انه تقريب التنبية على معنى ورود النقص وهو كون كل واحد
من التمرين لطائفة بخصوصها ومن نقل ما قبلها من ردة الى المقصود من
ايضا بالقول بالمشترك وذلك لان اللفظ من كلام القائل هو المشترك اللفظي فلا تغفل
في ان شريح العقيدة المذكورة في كلام المشايخ ان الهداية عندنا خلق لا يتبدل وعند
المعتزلة بيان طريق الصواب والمشهور ان الهداية عند المعتزلة الدلالة الموصلة
الى المقصود وعندنا الدلالة على ما يوصل الى المقصود انتهى قال المص في حاشيته في بيان
الحقيقة الشرعية المرادة في اغلب استعمالات الشارع والمشهور بين القوم هو
معناه النفوس او العرفي فلما ثبات انتهى وقد كتبت هناك بعبارة وهو اقوال كان
المراد ان بيان طريق الحق حقيقة شرعية للهداية عند المعتزلة ايضا فيرد انه
لا معنى لتقييدها بالمشيئة في قوله كما يهدي من يشاء اذ دلالة الشارع على
طريق الحق عامة مع ان حمل الهداية فيه على المحضة السرعة واجب ولكن قد يرد بها
كي ترى وان كان المراد قصر المحضة السرعة في خلق الالهة في قطع النظر عن كون
القصر تقصيرا براد عليه ان المضافات باقية بالنسبة الى الاعتزالات فانما ان يقال
ان مراد العلامة من قوله والمشهور ان ليس اثبات المضافات بل مراده منه دفع
لحدود وهو ان تقييد الهداية بالمشيئة في قوله كما يهدي من يشاء يبطل ان يكون
معناها هو الدلالة على طريق الصواب فكيف يذهب اليه المعتزلة وحاصل الدفع
انهم يقولون ان الهداية معنى اخر وهو الدلالة الموصلة الى المقصود فغاية طرد الباب
انهم يحتجون في امثال قوله كما يهدي من يشاء لا ضرب من التبدل كقولهم انك
على الالهة مثلا بناء على قاعدة خلق الانصاب فحاصل ان لها معنيين لغويين
او فنيين باتفاق التفرقين ولكن في المشهور استدلال الدلالة الموصلة الى المقصود

والدلالة على ما يوصل الى المطلب الكثرة انتهى وهذا الفصل على كلام الجاني على ان واده
ان بيان بيزن التي على شري عند المعتزلة فمنع ذلك مستند بما تراه ولكن لا يخفى
على الفطن انه بعد التقييد بالمراد في اغلب استعمالات الشارح لا وجه لاعتراضه بما تراه
الا ان يقال بانحطاطه لا منفيين ثانيا بينهما منع صحة التقييد بذلك القيد مستند بان كل ما
ورد في القرآن يجب ان يكون معنى شرعيا على ما هو الظاهر لا يخفى ان المستند مردود اما
اولا فلان القرآن نزول على العرب واماننا بذلك وجوب الحشر انما هو فيما استند به
لاننا مع اوينا يؤخذ منه الاحكام حين ما يعين ذلك اعتقادية كانت او علمية وثانيا
بهى المتعين ليس في شئ منها الا ان يدعى انه يؤخذ منه الحكم الاعتقادي وانه الحكم
الجاري من جملة الاعتقاد باننا نفضل ويجوز ان يكون التوفيق منها والاعتراض
ابطال لاسنده وما ذكرناه منوع ويمنع ايضا لمصلح صاحب الكثرة في الاعتراض
عند اختياره المعنى الثاني في الآية ويمنع كون ذلك مختارا له لجواز ان يكون اخذ
ذلك المعنى الثاني في الآية على مذهب الكثرة لئلا يكتفى بعبارة **قوله**
فالاظهر ان التوفيق بنفسه ما ذكر بان يقال كلام الكثرة في المعنى المعنوي
او العرفي وكشهور مسمى على المعنى الشرعي المراد في اغلب استعمالات الشارح ونجد
ان المصنف مع تعلقه في السلك سلك الكثرة اختار المعنى الثاني في قوله تعالى
فمن يود اذنه يهديه بسنوح صدره للسلام مع ان الظاهر في القرآن هو المعنى الشرعي
فالاظهر التوفيق بنفسه ما ذكر **قوله** واما عند اهل الحق اه الاوّل الصواب
انه يقول واما عند غير اهل الحق ولكن لما كان لكل احد ان يعتقد مذهبه حقا
قائلا واداه منه الشيعة ومن البعض غير الذين القوي صاحب التزديد في
كلام الشيعة الظاهر العبارة الكثرة الكافية بين هذه المعاني ثانيا لعدم الابطال
المطلق بله نمشة اقام عدم الابطال في النشأة الاولى وعدم الابطال في النشأة
الافرة وعدم الابطال فيها جميعا فمنهم من المطلق حقيقة لانها على رايهم ومنعت
بازائه في كل احد من تلك الاقسام يستعمل مجازا اطلاقا للعام على الخاص ويجوز ان

المراد انها حقيقة في الكل فيكون في الهداية عند الشيعة معان محسنة بل يستفاد من
ليقولون بان المراد في امثال قوله تعالى يهديه بسنوح صدره انه يهديه بسنوح صدره
للكلام هو المعنى الثالث حقيقة لغوية او شرعية واما عند المعتزلة فلم يغيروا
عدم الابطال حقيقة فاما يقولون بكونه مراد مجازا في تلك الاماثل او يقولون بالتأويل
الابى او بتأويل سبب وانما قلنا ان المعتزلة يقولون فيها عدم الابطال مجازا
لانه الدلالة الموصلة الى المطلب يلزمها عدم الابطال فيوجد في هدى مثلا مجازا
من ذكر المذموم واردة اللازم ومن هذا عرفنا ان المانع مما ارادة هذا المعنى مجازا
فيها عندنا هو لغة ارادة المعنى الموصوع لان الحال الذي لا يوجد فيه المانع يجوز ان
ارادة ذلك اللازم في لا يخفى ثم الجواز او من الكثرة على ما بين في موصفة فليت
شعري ما الداعي للمحقق القوي في القول بكون عدم الابطال حقيقة نعم لا مشقة
في اصطلاح لكن الكلام في الداعي المودى للترك الاول الا ان يقال ان الكثرة
عنده او من الجاز مع هذا لا يخلو عن ارتكاب الجاز فنتصر **قوله** واورده
انه اقرب من ثمة اقامة بفضائله بقوله تعالى دون الاول فاعلم
الاول يرجع الى منه قوله دون الاول وعلى الاجزى يرجع الى منه قوله نفى الثاني
والمستند هو لدلائلها على عدم وصول خصوص المدلولين بالفعل الى المطلب مع فهم الاصل
المفروض في التعريف اليه وان اريد زيادة الفصل فظا لاوار من الاصل انما يشك
يقاب لانهم قولك دون الاول كيف ان تلك الآية الكريمة تدل على عدم وصول المدلولين
بالفعل الى المطلب والمفروض في التعريف الاول ايضا هو ابصار المدلول بالفعل الى المطلب
كما في التعريف الثاني وعلى الاجزى من منها يقال لانهم قولك نفى الثاني كيف ان الآية
تدل على عدم وصول خصوص المدلولين بالفعل الى المطلب والمفروض في التعريف الثاني
اما الايضاح الحتم من الفعل والقوة او ابصار المدلولين او غير المدلولين بالفعل الى المطلب
كما في التعريف الاول وضاح السند ان في الآية خصوص في المدلول والوصول
دونه في التعريف فله تفضل والعاء في قوله فخصيصا نفى باحد التعريفين تحكم

يجوز ان يكون خارجا شرط محذوف اي اذا علمت ما في الآية من الخصوص من جهتين
 دون في التعريف فقلت ان الحكم من الذاهب لا التعريف الاول يكون التعريف انما منقوصا
 دونه الاول حكم غير ملتفت اليه او اذا علمت ورود المنع على الاحتياط بين الاجزاء من هذا السند
 فقلت ان ذلك نفقني الثاني في حكم ويجوز ان يكون المتعريف في ذلك القواني جوابا عن سؤال
 كانه قيل ان هناك مقدمة اخرى يدعيها الخصم ضمنا وهي كون التعريف مختصا بالآية فلا بد من
 دفعها فوجوب بانها حكم من ليس له لا يلتفت اليه الا ان تلك المقدمة كبرت انما تحكم ومن
 لم يسلك في توجيه المقام بهذا الطريق فقد ضل **قوله** وكذا الكلام في نفقني التعريف
 الاول بالآية الثانية وهي قوله كما انك لا تدري لانه ان اريد من الابطال في الابطال
 بالفعل المدلول فكل واحد منهما يتفق بالآية الثانية لدلالة التعريفية التي على عدم
 وصول المدلول وهو ابو طالب علم النبي م بالفعل لا محط وانما اريد من الابطال في مطلق
 الثالث على ما بالفعل وما بقوة او ابطال المدلول ويجوز ان يتفق في معنى من حيث ان
 ثانيا في مضمون المدلول والمدلول في التعريف عموم اما في الابطال او في المدلول
 ومن هذا عرف منعت ما قيل من ان في هذا التشبيه شبه غفلة وذكر ما عرفت ان
 مدار الانتفاء هو دلالة الآية على عدم وصول مضمون المدلول بالفعل لا محط وهو
 مشترك بين الابطال واما ان حكم الآية الثانية عام وان كان نزولها خاصا في حق اخر
 والحكم في مدار الانتفاء وجودا وعدمه فلا تغفل **قوله** اقول على دفعه
 حاصله في اثبات الفقدان فلهذا فزع عليه قوله فظهر انتفاء الحكم دون
 اما باعتبار الاحتياط او وكون يكون المراد من الابطال في التعريف الابطال
 بالفعل المدلول ونجاة التعريف بين الابطال بالفعل المضاف للدلالة والابطال
 بالفعل المضاف للتعريف بان ابطال الطريق بالفعل يتوقف على السكون
 بمعنى ابطال الابطال بالفعل وسنن الطريق الذي سلكه المدلول وتعميره كلما كان
 ابطال الابطال بالفعل المدلول لا محط غير متوقف على شيء وايضا الطريق بالفعل
 متوقف على سكون المدلول كانه تعريف انما منقوص بالآية الاولى دون الاولى

المقدم في اما الشروطين فلان ابطال الدلالة بالفعل الفخر كوقوف على شيء لمعتبر
 في التام يستلزم وصول المدلول بالفعل لا محط دون ابطال الطريق بالفعل المتوقف
 على سكون المدلول المستبره الاول لا يلزم ان يكون كل من داخل طريق سلكه له
 والحال ان الآية الاولى على عدم وصول المدلول بالفعل لا محط واما المقدم فلان
 المفروض ان المراد من الابطال في التعريف الابطال بالفعل المدلول لا محط
 صفة للدلالة في الثاني وللطريق الذي سلكه المدلول في الاول واما باختيار
 شق رابع بان يراد من الابطال في الاول الابطال بالقوة صفة لمطلق
 الطريق وفي الثاني الابطال بالفعل وصف للدلالة وفي الاول ابطال بالقوة
 وصف للطريق كان انما منقوصا بتلك الآية دون الاول لكن المقدم في المقدم
 فلان المفروض واما الشروطين فلان الدلالة الموصلة بالفعل لا محط يستلزم
 وصول المدلول بالفعل لا محط والدلالة على طريق موصلة بالقوة لا يستلزم ذلك
 والحال ان الآية الاولى على عدم وصول المدلول بالفعل لا محط **قوله** على ان
 التعريفين ان هذه الصلابة مع قطع النظر عما ان يكون الابطال في التعريفين
 صفة للدلالة وفي الاخر صفة للطريق اثبات المقدمة كانه ايضا بالمقدمة ثم عرفت
 كما عرفت هو به وجهان اختلاف التعريفين مبني على اختلاف افعالها في ان
 وكلمة على شق الاستدلال قد يكون للتميز من الاعمال الاولى اذ الاول برهان وهذا
 جدي وتغيرها هكذا ان التعريف الثاني مبني على ان وصول المدلول مستبره الهداية
 المقصني لان يراد من الابطال في ابطال المدلول بالفعل وان التعريف الاول
 مبني على ان وصول المدلول ليس بمستبره الهداية المقصني لان يراد من الابطال
 في الابطال في الجملة وكما كان في انهما في انما منقوص بتلك الآية التي تدل على
 ان الهداية المثبتة التي تشمل عليها لم يعتبر فيها وصول المدلول بالفعل لا محط
 دون الاول فلهذا الكلام ولا يلتفت للاحكام **قوله** لانه نفقني الجملي
 او معارضة هكذا كما ان الاول منقوص دون الثاني كما راجح لكن المقدم في

اما المداومة فلان كون الاول منقوضا دون الثاني بعيدا **والثاني** اما المقدم
فلان الاول منقوض بقوله **لما** انك لا تهدي من اجبت فمع تقديره نقض اجمالي
يقول الخصم **هذا** الدليل الذي هو عين دليلكم القائم على دعواكم جارية بقضى مداكم
مع انه حكمه تخلف عنه عندكم بناء على ان مداكم متحقق الوقوع في زعمكم فيكون **فاسدا**
صريح ان فضل في كاشيته في الاداب **اه** المراد بالعبثية ان يكون الاتحاد باعتبار **فرضية**
الصورة وببعض المادة وان الدال على اخص من نقض المدعى ادسا **وبعد** **الطائفة**
نظما وعلى تقدير كونه معارضة كما ترى انه معارضة بالقلب **هذا** **قوله** **هذا** **قوله**
لعله ان تصويره لما كان قوله **والاول** منقوض ايضا **اه** نقضا اجماليا وكذا هذا
القول جواب سؤال مقدر على ذلك النقصي كان هذا القول تابيها لئلا يكون المقدم
والاستلزام **فهو** وقوله على ترجيح التعريف الاول **اي** على دليله لان المعارضة هي
المتبادلة بالمانعة وذلك المتبادلة انما هي بين الدليلين ويجوز ان يكون المراد من ترجيح
اثبات رجحانه فيرفع الى الاول فلا يحتاج الى التقدير وما ذكره من السؤال المقدر
من لعله الاول منقوض بقوله **لما** انك لا تهدي من اجبت مستند بجواز ان يكون
المعنى **لما** وهو الدلالة الموصلة لا لفظ مراد فيه لجازا وكله الغاء في قوله **لما**
للتفريع على مقدر كانه قال ان مثل هذا الاحتمال جازع لاية الاول فما جوابك
نهر جوابان فان ادعيت ان احتمال الجاز لا يقع في نقض التعريف الثاني بالاية
الاول فنحن ندعي ايضا انه لا يقع في نقض التعريف الاول بالاية الثانية ويجوز
ان يكون المراد **لما** كان هذا الاحتمال جازعا في الاية الاولى كان استدلالا **لعمد**
خارجا **اه** استرجعنا **لما** لم يثبت فهو مطلوب الناقض لان مطلبه هدم ذلك الاستدلال
واما برهانه في صورة النقض اجماليا **فهو** فلا يضره بالنظر الى المقام لان المقام مقام **المدعى**
اولا يضره على الاطلاق فان اجاب **لعمد** ان احتمال الجاز لا يقع في نقض التعريف
بالاية الاولى فنحن جيب بذلك بمبينة **فما** التقدير يكون النقض الاجمالي تاما ثم عدم
القدم في الصورة عين بناء على اختلاف اعتبار الوصول **اولا** اعتبار **اه** في الهداية

والا فلا

والا فلا معنى لنفي القبح المذكور فتوجه **ولا** تغفل **قوله** **ويكن** دفع السؤال
المقدري بان احتمال التميز خلاف اللفظ **والعمل** وبمبنى نقض التعريف على اللفظ المتبادر
اقول **لما** كان الفاضل متفردا بهذا الدفع وكان الدفع من طرف الخصم **يجب** ان يحمل **لما**
على ما مر منه ان المعنى الاول للغير **لما** قلنا بان وصول المدعى الى لفظ ليس معتبرا
في الهداية والمعنى الثاني للغير **لما** قلنا بان معتبه فيها فالهداية في المعنى الثاني عند **المدعى**
الاول وفي المعنى الاول عند **المدعى** قلنا بان حين ما تدعى ذلك واستنع الحقيقة يكون
بجازا والمراد من الهداية في الاية الثانية هو المعنى الثاني اذ المعنى الاول يمنع مطلقا
والمعنى المراد حقيقة **لما** لا يجوز **لعمد** ان يكون معنى لجازيا والحقيقة لكونها **اصلا**
هو اللفظ المتبادر من اللفظ واحتمال الجاز على ذلك اللفظ خلاف اللفظ المتبادر منه
فيكون باطلا فحصل الدفع ابطال السند ثم كما ان المنع تحقيق من القائل بان **المدعى**
المدعى ليس معتبرا في الهداية جوابه ايضا تحقيق من طرف الناقض القائل
بان وصوله معتبرا فيها **واما** ما قيل ما حاصله ان كان المراد ان الجاز خلاف اللفظ
من اللفظ فليمانه بعد وجود قرينة صارفة عن الحقيقة هو اللفظ المتبادر
من اللفظ وان كان المراد ان خلاف اللفظ وقوله **والا** عطف تغير فلا ينتظم
في مع قوله **وبمبنى** نقض التعريف على التبادر في لا ينبغي وكذا ما قيل
من ان مادة النقص لا بد ان يكون متحققة وهي في الاية ليست بالحققة **لعمد**
الجاز فيها فيكون قوله **وبمبنى** نقض التعريف على التبادر في لا ينبغي وكذا ما قيل
النقص غير مستقيم في ذاته **فما** لا ينبغي بل غير مستقيم في ذاته اذ الحقيقة من
حيث هي حقيقة لا ينقلب مجازا **قوله** **واما** القول بان احتمال **الاستدلال**
اللفظ ان ذلك القول منع المقدمة القائلة **لعمد** ان **اه** مستند بجواز كون
الهداية **اه** مشتركا بين دليلي المعنيين ويجوز ان يكون منها المقدمة المسودة
لبين المقدم في المعارضة **وهي** ان المعنى الاول منقوض بقوله **لما** انك لا تهدي
في دفع **اه** بان احتمال **الاستدلال** مشترك في سبب **انفا** وعلى كمال التقدير يبرر عليه

انه قوله فاسد وفيه ادلا على ان دفع المنع اما باثبات المقدمة الحق او بابطال السند
وحكمه بان احتمال الأكثر اك فاسد وكذا قوله في انه لا يردس فليست جميع القوال فيما أكثر
يعين الابطال وليس المذكور فيه لا يصلح لابطال احتمال الواقعة او في زعمنا ان الابطال
باب بناء المنع على احتمال الأكثر عند الفريقين المذكورين وفيه لان كلام البعض من
احد الفريقين كما هو الخيانة وما بعد جرح في الأكثر على ما نقلناه والناقل من
ان احد المعنيين شرعي والآخر اما القوي او عني الا ان يدعى انه ليس من يقول عليه كقول
بقي الاضطراب مع قوله فيما سبق فالظاهر التوفيق بينهما ما ذكر اذ جهة ذكر التوفيق
يتوقف على ان يقول صاحب الكشاف يكون احد المعنيين شرعيا والآخر اما القوي
او عرفيا وهذا يستدعي قوله با احتمال الأكثر وكذا مع قوله هذا عند الجمهور
الا ان يقال ان ذلك كلام ظاهري والمؤخر من الغرض ان لو فرض صحة دفع كذا
بالتوفيق فالظاهر ان كلمة هذا هنا كاشرة الى ان الهداية معنيين وهذا لا
أكثر اك اذ هو يصلح على تقدير ان يكون احد المعنيين مختارا للفريق والآخر
مختارا للآخر ولا يخفى على القاطن ان هذا التوجيه مصفح مع قوله ناك
واما عند اهل الحق فالهداية مشتركة لانه يستدعي ان يكون معنى قوله هذا
عند الجمهور ان الهداية عند من مشتركة بين المعنيين فقط ففعل الجميع ما ذكرنا قال
فما تفعل ثم تشيئة المنع المذكور تحقيقا لهذه بهم فما ذكرنا في المقام عرفتنا ساد
القول بان كلام الفاضل بان قص كسبت منه من ان الهداية عند اهل الحق مشتركة
على ما يفتوح عنه موافق بيان القولين من الكتب الكلاية مرتبط لا بعد
كلية باد ما قبله والفتحة على الاول تقصر ثم ان بناء على ان يكون ما قاله المصنف من العقب
ان الشهادة العكس اثبات الحقائق واما اذا كان المراد منه دفع الخذور يرد على ما نقلناه
بانك فليست متبعية المنع با احتمال الأكثر وبعض المعايير من متبعية ونفي
كل واحد من كون المراد منه دفع الخذور وكون ذلك البعض من المتابعين اصعب **قوله**
فليست جميع القوال با احتمال الأكثر وهذا حكم المرجعية وهما القول

ما قبل

باجتماع الاشتراك بطلان تصوير دليله عما سا ذكره كل كان عدم اكثر الاشتراك الهداية بين المعنيين
متفق عليه للفرعيين لا يخرج قولهم باجتماع الاشتراك لكن المقدم حتى اما الملازمة
بنسبة واما المقدم فلان عدم اشتراك الهداية بين المعنيين ناشئ عن كون الاختلاف
في المعنيين بنسبة على الاختلاف في الوجود الى الموضع مستند في الهداية اول المقضي
لان يكون احد الفرعيين غير قابل بالاشتراك وكل ما نشأ من هذا متفق عليه للفرعيين
فكذلك ان يقول لانه لم يترك احد الا كيف ان يكون الاختلاف في المعنيين بنسبة
على الاختلاف في اعتبار الوجود وعدم اعتباره المقضي لان يكون احد الفرعيين
غير قابل بالاشتراك لا يستلزم الحد الكبر والاكبر وهو يكون متفق عليه للفرعيين
وفكذلك مع انه لا يترك احد يجب ان يستلزم الحد الكبر نا جاب عنه بتفسير الدليل
كما نرى بتفسير قيد المقضي هكذا المقضي لان يدعي كل واحد من الفرعيين اختصار
الهداية في المعنى المختار عنه ثم وينفي كونها بالمعنى المختار عند الآخر فتبصر
بالتزبيف له ان يقول والادراك مقوض لانه رد لم يكن تزييفا هكذا لانه لو كان
منقوضا بتلك الالية وانما يكون كذلك ان لو امتنع حملها على المعنى الاول ووجه ايضا
لم لا يجوز ان يكون معناها انك لا تقدر على الدلالة على ما يوصل الى كل طبع اشكر الذين
ثبت لجنتك باسمه ولا بد انفي هذا الجواز من دليل وقس عليه الثاني والثالث والخامس
ان يقول لانه لو كان المعنى الثالث منقوضا بقوله واما عند من هذا اسم وانما يكون
كذلك ان لو امتنع حمل الالية الاولى على المعنى الثاني ووجه ايضا لم لا يجوز ان يكون معناها
واما نحن فواصلهم لا يخطئوا في كونه وارادوا بان يكون المراد منه علم بمراه باستحباب
العلم للترك والارتداد ولا بد انفي هذا الجواز من دليل وما ذكره في نفسه من ان لفظ الاستحباب
اب عن هذا المعنى وانه خلاف ما عليه الجمهور لا يصلح لذلك واما ما ذكره بعض الافاضل
فيه من ان الحكمي من خارج شود به على عدم تحقق ايمانهم فليس بهي وان اراد ان الحكمي
على اسود حالهم ببقا ان حال الارتداد ايضا كذلك ثم الاول ان يقال انما نشأ
لانه فلا في كونه ووجه التزبيف اذ فيه دفع قد هم سلامة نفقضي المعنى الاول بالالية الثانية

عن قولنا شرع في ذلك واما العبارة المسدودة فكان الغرض من الواو
اما المصنف او المائل لا كونها لا بد من ذلك فتنقل وانت تعلم ان الثانية اه من
لغوصه نقض الثاني ونعرب في على المحقق بر ما ادعاه فنحن من اختصاص تلك الثانية بما ذكره
وفيه تامل ان يجوز ان يكون قوله فليكن لا يشارة الى امكان جريان مثل هذه الثانية في
انتفاء المعنى الثاني بالاية الاولى فكيف يدعي الاختصاص بل جميع اشكاله الى كل
واحد من تلك الامة بحيث لا يشذ واحد حتى من وصل اليه صيت السلام ولم يصل الشريعة
تفصيل لان الثاني الاول من التزويد لا يتم الا بهذه ولان ارادة الكل المجموع من الجميع يجوز
اذ القدر على الدلالة على ما يصل الى كل للبعض فذرة على المجموع من حيث هو مجموع على
مالا يخفى فالمراد من الامة هي امته الدعوة فكل واحد منهم على ثبوت حجة النبي
ايه محلا تامل ان يلزم ان يثبت حجة له لا به جهل وامثاله وفيه اذ كيف يتلقى الحجة
بالاعمال الا ان يثبت المراد من ثبوت حجة اياهم بثبوتها من حيث الوصف الى من حيث
تبليغ الامكام اليهم ومعنى ثبوت حجة له اياهم في عدم التفسير في التبليغ مما
او من حيث انه لا يجب ان يؤمنوا او من حيث كونهم امته ام ويمكن ان يقال ان النبي
حجة له طالب من حيث اخرى ايضا وكلمة من مخصوص بخصوص حجة من هذه الحجة
فالعموم انما هو في الابعاء المتراكبة في نوع من الحجة غير حجة الامة هذا بناء على ما عليه
للمظهر من انه تلك الاية الكريمة نزلت في له طالب **ف** بعينه هو وصف الطريق
والمراد برؤيتهم الطريق بعينه وصوله اليهم تفصيلا فيقابلة وصول صيت السلام الى
فخصص بقوله النبي له له طالب يا علي قل لاله الا اقر فكيف يصح هذا الوجه فكيف
يكون محمولة الثانية على الثاني الاول الا ان يقال نزولها في اية طالب ليس بمحقق
عنده او انه غائض عنه ولكنه لا يفيد تامل **ف** ويؤيد قوله تعالى اما
التابع فذل تقديم المسند اليه على المسند اليه فيفيد الحصر على ما هو الحق عنده وما
ج ان يجوز ان يكون معنى الاية الثانية انه ارادة الطريق لكل الامة
اي امته الدعوة بقدرية اذ راج بعض الثانيين الذين لم يصل اليه الشريعة تفصيلا في كل

يكون هذا الوجه اوفى من هذه الجهة لسبب نزول تلك الاية ولكنه في نفسه ضعيف اما اولاً
فانه مضطرب مع قوله فيا سبق بل بعضهم اه وهذا لا يجوز واما ثانياً فلانه في نفسه
ليس برشيق بل ليس بجيد لانه يشعر صدق الهداية من النبي لم يقرب الى الحق وهو خلاف
ما عليه اهل الحق واما ثالث فلان ارادة النبي في الطريق الى هذا البعض الذي لم يصل اليه
الشريعة تفصيلا بل واسطة او بها لاه معنى لها في لا يخفى في القبول على الوجه المتفق
على ما هو الحق الحق عند المحققين من قاعة الكسبية انساب العباد وان كان بالاه
عند غير اهل الحق وقد عرفت من هنا النقطة بين الوجه الثاني والثالث **ف**
فليكن باتفاق في الفاضل عبد الرحمن الامدي وجه الثاني ان تخصيص الاية بالتبني
انما يستقيم بالوجه الثاني والثالث واما بالوجه الاول فلا يصح لان العموم في منه ويمكن
ان يكون وجهه انه قوله فكيف اه ليس سندا لان قوله تعالى من اجبت ليقضي
التخصيص وان كان في الحقيقة بثبوت عموم حجة النبي في السؤال على انظر انتهى تامل
ف اه الهدى بمعنى الهداية هذا بناء على ما قيل ان الهدى حقيقة في الالهة
ايضا **ف** او يحمل الكلام في المقامين اي يحمل كلامه في حصر سنده المتفق
بنفسه في امته كما وحصر سنده المتفق بالحرف في النبي ام والقرآن على الحصر
الاستعمال الاغلب حاصله لان انتفاء الحصر لان المراد ان المتقدي بنفسه في
اغلب الاستحسان سنده لا امته كما فامته وان المتقدي بالحرف في الغلب احتمال
يسند لا النبي ام او لا القرآن فامته ومن لم يعرف المقام اتبع الاول **ف**
والمنقول من صاحب الكفاية حاصله انه الهداية هي الدلالة الموصلة الى الحق ولها
نوعان المتقدي بنفسه وهو الدلالة الموصلة الى كل لغير الواصل اليه والمتقدي
بالحرف وهو الدلالة الموصلة الى كل للواصل اليه ولغيره فالهداية بمنزلة الدلالة الموصلة
وكل واحد من النوعين بمنزلة الدلالة الموصلة فمنها مشتركة بينهما مشتركة كما منوها
ويجوز ان يقال مراده ان الهداية مشتركة لفظي بين المعنيين احدهما الدلالة الموصلة
لغير الواصل والآخر الدلالة الموصلة للواصل ولغيره ولكن لما وجدوا بالتبني اه الهداية

اذ الهداية بالجمع الاول تنقضي بنفسها في اغلب الاستجابات وبالجمعي الثاني تنقضي
 بالحرف كذا في اصطلاح الاول بالمتقدي بنفسه والثاني بالمتقدي بالحرف تسمية للشيء
 باسم وصفه **فصل** او بمعنى الازدياد او الثبات للواصل بمعنى اذا استعمل المتقدي
 بنفسه للواصل يكون مجازا في معنى الازدياد او الثبات من استعمال اسم السبب
 للدلالة على ثبات الازدياد والشيء وكذا اوداه يتوقف على وجوده وهو لا يجوز
 ان يقاب مقصوده اذ المتقدي بنفسه له معنيان الدلالة الموصلة الى الخط
 وهذا الموصلي لغير الواصل استمالا والازدياد والثبات وهذا الموصلي للواصل تامل
فصل على جميع التقادير اذ يكون اختلاف التعريفين سببا على الاختلاف
 في اعتبار الوصول وعدم اعتباره في الهداية وثانيها كون الاشتراك بين التعيينين
 معنويا وثالثها كونه لفظيا ورابعها كون احد التعيينين شرعيا والاخر اما لغويا
 او عرفيا وخامسها كون كل منهما لغويا او عرفيا وقولهم وما نحن فيه وهو سواء
 الطريق من قبيل المبالغة بل بالعربي وذلك لانه الصوابي مع بالعربي
 قد كثر في ما نحن فيه اذ لمجرد تعيين المواد وذكر قولهم على جميع التقادير
 لرفع توهم ان المخط في الدلالة على طريق الوصول الى الخط يجب ان يكون معا بالذات
 فانه توهم لغوي فيجوز ان يقاب ان قولهم فليست برأية لانه هذا التام
 في المواد استلزامها اي بحسب الحقيقة فعمل لكثرة لانه قال فليست برأية ويجوز ان يكون كذا
 في استلزام معنى الازدياد والثبات على انها حقيقة المتقدي بنفسه **فصل** في
 احوال المقصد الحقيقي فيجوز ان يكون المراد به ما بالذات من المقياس ما كان في نفسه
 طريقا غير سبب فغرضنا لانه على وجه العموم اي حد كل واحد واحد لما يطلق عليه في
 طريق غير سبب ويجوز ان يكون المراد به المخط اذن يقتضيه ان يكون وسيلة لشيء اخر
 في نفسه اذ في غير سبب فلا يمكن جعل طريق الوصول الى مقصد فله كانه تعالى قدس
 لم يوصف في الخارج او صفاته وقد يجب ان يتصور ان العموم اضاف الى اوصاف من قبيل جميع
 ان يراعى الصلابة وفيه ما يراعى من الضعف اذ لا قرينة له من المحذور ثم ان كان

المراد به



المراد من نفسنا ام الامور الثابتة في نفسنا ام الامور الثابتة في نفسنا ام الامور
 في رسالة اثبات نفس الامر كالتعريف المحفوظ المعبر عنه في الفلاسفة
 بالعقل الفعالي على ما حققته هو فيها والخشي المحقق في نفسه عليها فان ثابت فيه
 هو العلم بوجوده سبحانه ورسوله وانصافه بالصفات الكمالية مثلا لا يفتقر
 ذاته الا قدس لم يوجد في ذاته اذ المرسم فيه هو الصور العلية سواء كان تصور
 كنهه على متساو او غير واقع في الازدياد العالية ايضا او يفتقر في الازدياد
 الباقية اذ الموصلي ان المخط هو مضمون الذات الموصلة بالوجود الرباني
 وايضا ان الرضاء اما من الانصافات او السلوب وكونها مرتبة في
 محل تامل واكن يجوز ان يكون المراد من انفس الامور الثابتة في نفسه ذاته
 اذ في الواقع **فصل** بتوقع الهداية على ما يشهد به صبغة الماني في عبارة
 المص وذلك التوقع لا محالة مسبوق بقدرة كماله كماله كماله وهو نفس الامر
 كلها ولا يستلزم يستدعي ان يكون كماله ما بقدر كماله على تحصيله ولكنه
 هنا غير مستقيم فان منها ما لا تقدر له ومن خفي عليه كماله قال لا يخفى انه لا ريب
 لا خزانة الفطر اذ كان الهداية بحسب الدلالة على ما يوصل الى المخط ثم قال
 وايضا ما ذكره لا يدرك على عدم الجواز ان يجوز ان يحصل له هذه الامور بطريق
 الفيض لا بطريق الكسب فتبصر ثم اتوا ان كان مراد بطريق الفيض ما
 ليس بهداية فهو خارج عما نحن فيه وان كان مراد به ما هو بهداية فلا بد ان يكون
 المفاض اي كماله له تحت قدرة المفاض على اي كماله في غاية ما في الباب انه
 قد حصل له من كسب منه **فصل** كماله مقام للمفاض المناسب له ان يكون
 وهو المراد النوعي من كماله عليه لا الحاد بحيث ان يصل كل فرد من افراد
 الشخصية وذلك لان الفرد النوعي وان كان قد يحتاج عند تحققه في نفسه
 الا انه كونه نوعا واحدة لا يستوجب الالحاد واصابع ان المقام مقام اثبات
 كل الحاد له كما او اثبات الفرد الكمال له وان كان ذلك الفرد الشخصي في النوع

هو انما يتحقق بحسب المصلحة فيفسد التبريد اذا لم يصعد في عا شئ من افراد
المعرف به انما يتحقق انظر من قوله وانما هو المصلحة ويجوز ان يكون
وجهه ما ذكرناه من قوله يلزم ان يكون مقابله للجمع بالجمع يقتضي تقابل
بالحاد عا ان يكون التوحيق متوجبه كل سبب من الاسباب في المادة الواحدة
ممكن سبب من الاسباب التي كل واحد منها في مادة واحدة وهو بطا قول
ان العلم في لجم الكفر ان لجم الحلي باللام من الفاظ العموم وقد يعبر عنه
عند وجود ما عا وانما هو تعريف الشئ هو الكشف عن حقيقة او كونه
لا الاحاد فيجب حمل لجم هنا على الجنس فيضحي في معنى الحقيقة فلا بد ان
كان للشيئ تحت بالجمع بواسطة تحقق الكل او البعض **والاول**
وجه الاولوية على حقيقة السبب وهو ان التعريف هو ان توجبه الاسباب
لا سبب واحد ليس توجبه وليس كذلك. ولما علم ان التعريف على ذلك التعريف
لا يصعد على توجبه الاسباب كسبب واحد وهو من الافراد ويصعد على
ما ليس منها وهو المادة التي يكون المثل فيها ثلثة او فصا من السبب
وقد يناقش ان مادة النفس لا بد ان تكون متحققة وهذه المادة ليست متحققة
نقل من لعمري ان التعريف هو ان التوحيق متوجبه جميع الاسباب
فوهو السبب وزو السبب وغير ذلك وليس كذلك انتهى هذا بناء على ان
حمل الاسباب على الاسباب الناقصة مراد بها الكل المحوي وعا ان المراد من
السببات هو الافراد فيشاكل ولا تفكر **مطلت اي سواد**
ظاهر الهداية بالاول والاول كما ذكرنا في لعمري لانه دعوة لا الطاعة اما وجه
الهداية اولها التقدم الى سبب وفيه ان السبب انما يكون مؤكدا للسبب
انما كان ما عا لعمري انما لا تفكر **وناكيد انما كانت**
الشيئ وهو في ان يحد وهو حتى في الطاعة وفيه القدرة عليها لان
متقدم وهذا بناء على ان كل من المدة ثلث يكون مؤكدا لكل واحد من

الافراد فانه قد انما في الفقرة انما بينه جعل التوحيق خبر ربي قد
يستقيم التاكيد قلت ان اضافة خبر لا ربي بيانية فيستقيم فعل
لهذا قال قلت ان ثم انما استعمل في جاز ان يكون رفاقة التوحيق
لغيرنا انما يتحقق الهداية والتوحيق فلا يصح القول بالتاكيد ففعلنا
في انما تفكر **والصلوة على من ارسله الله من قبله**
بمعنى اسم الله عا والظان اسم للمحل بالمصدر اقول معنى الاسباب ان
ان يبعث الله ان نال للشيئ لتبليغ ما اوداه اليه فمعنى ارسله الله
لا للشيئ ان يبعث العوي فاقول يكون هي مفعولا على نصيب الارسل
مع في الجمل والمعنى ارسله جاعلا اياه هدي وكلي في هو اما مفعول له لا ارسل
واما جاعلا في او عن مفعوله فعل الثاني والثالث يكون هدي جاعلا في
الطرف وعا الا ان يكون فعل ان في الفعل المعد به وان كان المراد من ا
معناه المفعول مع نصيب معنى السبب في يجوز ان يكون جاعلا في الطرف اي
جاعلا عن الهادي ويجوز ان يكون جاعلا في الاستاد وهو الاول اذا المباشرة
في الحقيقة يكون مقام المدة كل كانت ازيد كان المدة انم ففعل هذا هو كراد
من قوله واطا ان اسم للمحل بالمصدر ويجوز ان يكون هو في مقابلة الجاز
في الطرف عا انما **تكون غير مناسب لمقام المدة بل بالنظر لا تمام**
بمعنى ان يبقا ان لا يحد له فتأمل **وانما صفة الغير لا يحد بمعنى ان**
مستند ما وصف للغير الذي كان مستنديا بالشيئ واما انما يعلق به دم ولا يجوز
وصف الشئ بما يتعلق فلا يصح جعل الشئ م متعلقا بالهداية الغير وفيه نظر
فا انما هو يجوز وصف الشئ بما يتعلق ونحو بصد وتوجبه كلاهما
ان يبقا ان يكون المستند بالشيئ وصف له دم فيصح على انه جعل الشئ
في عبارة مصدر ربي للفا علم بل كان **مع ان المباداة ان نقل عنه**
في تقدم التبادر السادة من المذات في المعنى المبني المستوفى فلا يكون السادة

مرجى انهم اقول كاد ان يد عليه انه خلاصة النظر اثبات صحة جعل النجاس
معتقلا لا ابتداء الغيرة بمجمل الابداء على المعنى ليسى المنة بالمعنى انما ودون
المخزور الذي فيه ولا يلزم منه فضل جعله مبنيا للمعنى على جعله مبنيا للمعنى
اذ غاية ما يفهم انهما سياتى في الاعتبار فادى مقدمة اخرى وهي قوله
مع انه المتبادر من المقصد ان التقيد بذلك الفضل وان دفع بها الوارد على انه عليه
كي انه التبادر بتعيين الفضل كذا في السلامه من العتق التقيد الفضل ان رلا دونه
بما كتبه اهلنا وهو ما نطق به من الكاشفة **فان** نعم لو بنى الكلام على تقدير
لما يكن هنا من توجيه كلام المحتوى وهو انه ليس بواجب من مختار المقصد ولكنه لم يثبت
ايه لكونه مردودا عنده والتفت للاختار المحققين وهو ان صفة اللفظ
هي كونه بحيث يفهم منه معنى وتقرىب الدلالة بفهم المعنى من اللفظ بانه على
المسحة او نقول ولكنه جعله مقصد رتبى المقصود اذ على المقصود واثرة
للاختار المحققين **فان** باعتبار المسألة المشهورة فيها بالمشهورة دينا
لا يرد على تقدير عدم العتق من انه يلزم تقوية ما هو المعنى من التعريف وهو
الابتناع فلا تغفل **فان** اظهر نقله عن صحة جعله وصفا له دم بدونه انكشاف
ابن له وان كان له على المعنى المبني للفاعل على تقدير البناء المذكور ايضا
ظاهر انكشاف كتاب المسألة المشهورة انهم وحين ارتجاعا يكون صفة ام
كونه بحيث يكون اليزم يتدبا به **فان** واستفاد على التقدير انكشفت
احص معنى كل صفة الحكم بما يتعلق بالمتن ان توجيه ترجيح هذه الظرف
في قوله ونورا به الاقتداء يليق باعتبار الحكم من سبب لم يتم المدح لا يكاد
ان يكن اذ على تقدير صحة الاقتداء يستفاد منه نكشة احص كل من يماكب
لما في المدح كذا على تقدير صحة يليق يستفاد منه نكشة احص كذا في رتبة
انها اذا نكشت لم لا يجوز ان يوجه في احص التقديرين والحان باعتبار قوة
المتن وكونه السبب من **فان** فتمت الاقتراف بين احص وجه بالنظر الى المقام

مفسر

فان مصر الاقتداء او مصر البعثة مراده من هذين للمصريين الصريح لا
الصفيح ويكون الصفيحين عجز في رجب عن هذه النكشة لم يستعملها ولا توجب
انه يقول صحة احص **فان** قالوا ان قلت الظاهر انكشاف **فان** الصواب كما لا يخفى
قلت انه بناء على اعتبار التنازع فيه اقول للعلماء التنازع ابعث في المدح
والبعث لمقامه فلا تغفل **فان** وبان المتبادر ان يكون مراده ان مجموع
القرب وكونه المتبادر من الاقتداء المعنى المبني للمعنى على وجه الوجع لاجل لغته
بالاقتداء فيرد عليه ان الوجه المذكور في يكون مستحتملا على مقدمة غير متبينة اليها
اذ القرب منقودا كافي في السببية ويرد ايضا انه اذا فتم هذه المقدمة وهي
انه المتبادر ان لا الوجه العجز المبني بالاولى كما في المعنى وروود المعارضة
ويجوز ان يكون مراده وجه اخر بان مراده فيرد عليه ان قوله انه لا يليق به
بلا في بغير وجوب نقله بالاقتداء فيفهم انه المدعي وجوبه لارجحانه اذ قال
في دفعه انه مدارك انكشاف هو التبادر وكذا ان كان المتبادر من الاقتداء المبني
المبني للمعنى على اللفظ لا يليق به م بل ينطبق نقله الظرف بالاقتداء كذا
المقدم على ذلك ايها في الاستدلال **فان** وعمل الاقتداء اه كانه قيل ومن
البيد ان الكون مقتضى به لا يليق بنا بل به م فيجعل الاقتداء على المعنى ليسى
للمقصود **فان** الجواب انه لا تردد في صحة حمل الاقتداء على المعنى المبني للمعنى
وقد اعترفنا به في الاستدلال المبني على التبادر والمعنى ما لم يثبت اليها شي
يعادل التبادر ولا يعارض الدليل المبني عليه وليس فليس وما ذكرته من ان كونه
المقتضى به يليق به م انما هو بعد الحمل على المعنى المبني للمعنى فلا صحة لفتحه
لا الصحة فيبقى الحمل المذكور على خلاف الظاهر فلا يصح رايه من غير ضرورة فتأمل
فان وهذا اي ما ذكرنا من القرب والتبادر كافي ولا حاجة الى اعتبار ما يماكب
لما في المدح في توجيه نقله الظرف بالاقتداء فلا تغفل **فان** كذا في
عرفت انه يعنى حتى يستمد توجيه ما ادعاه المحقق من انه الظرف متعلق

بالافتاء وعنده لا يصح مما الافتاء على المعنى المبني على افتاء وصف
 الشيء بحال استقلاله لا يجوز عنده بل يذهب اليه احد سوى المعنى ومن تابعه
 وقد عرفت قبيل هذه الحكمة ثم لم يلبث ان على ان الافتاء الاول في الافتاء
 ليس بمحمول ولا ان يكتفى بالافتاء بالمعنى المبني على امر اياه الكون
 مقتريا بالانزاع والحدود الذي فيه وهو الاستقامة بالنظر لا مقام
 المدح ليس بمحمول ههنا اذ الافتاء بهذا المعنى بخصوص فعله لجميع ما ذكرنا
 امر بالانزاع كما ذكرنا **فتنه** لانه النور اقوى من امره من وجوه منها
 انه انور من الهدى بحيث يمكن ان يقصد الوجود على خصوصية كماله ومنها ان النور
 لا حاجة الى الهدى بالنظر لانه يبرهن طريقه المظلمة الى الله وامان الهدى
 كذا في محتاج الى كمال النور اذ في الكمال قد يحصل الضلال ومنها انه ان لم
 بالنور في جواب الطريق وما فيه في كماله من كماله ان ما دام
 في كماله وقوة في كماله دون ان يكون بالهدى بدون النور ففقط في
 نور كماله في كماله في الهدى من القوى الى كماله في كماله في كماله في كماله
 استقامة الطريق من حيث الوصف اي هذا يدل على ذاك فان النور
 الذي يجوز الهادي اليه حقيقة بالافتاء وذلك انما يكون اذا كان بحيث
 لا يترك جزء من اجزاء الطريق غير ممل عليه ويكون فيه نورا بضو
 كل جزء من تلك الاجزاء فلا حالة يكون هو من هذه الحقيقة مستقيما
 اي في يجوز ان يكون في كماله فتنبه للاستقامة الى هذا وما عرفت
 ان جهة كون النور اقوى ما عرفت ان المواد ان كان كذا في كماله
 كونها ما وبني فيما يفيد التفسير عنه عليه السلام
 بالنور والهدى من المباشرة وعرفت ان هذه بالنظر الى
 ذات القوة وذلك يرجع الى مدلول عليه فلا تنفك
 وللمعنى والامر من المعنى الواحد لا يصح حمل على الواحد النوعي وهو

فتنه الواحد الشخصي وحمله على الاعتباري بعيد جدا اما اولاه فكل
 وهو من المعنى في الطرف المتقدم لا يساعده ذلك واما ثانيا فكل من ذلك
 المحمل في القرينة الاولى لانه في القرينة الثانية اذ انما مر في ذلك في الاول
 ولا مانع عنه في الثانية بن، على القرينة فيرد ان لا يمانع ان الحصر في قوله
 هو بالافتاء حقيقة واحدة كيف ان متعدد الحصر مستفاد من غير الفصل
 والمستفاد من كمال تقدم الظرف اقواس المراد هو الحصر المتيقن والمستفاد
 من ضمير الفصل فمحمول ان يجوز ان يكون للحصر وجوز ان يكون الفصل فمحمول
 الامر كذا في الحصر مستفاد من كمال تقدم كماله على كماله المتعلق والمستفاد
 من تعريف كماله اذ كل منهما ليس بمختلف عليه على ما سبق قلت ان الحصر
 مستفاد بعد الافتاء على مذهب القائلين به واما في غير الفصل فليس فيه قول
 بل القواس فيه ان قد يستعمل الحصر وقد يستعمل الجرد الفصل فيجوز ان يكون فتنبه
 لكثرة رقة لا جميع ما ذكرنا **فتنه** من جهة اخرى وجود الترتيب في مدح
 من جهة تقدمه على سلامة محال حيث فان على تقدير الوجه كسبي بالاول
 المستفاد على البناء لكل من الافتاء ولباقت وصفان فالمدح انما هو في
 جرد الحصر مستفاد من تقدم الظرف فكل كلامه هذا بناء على راي المحقق
 في الافتاء وهو كونه محققا للمعنى المتفاوت كان الظرف متعلقا بالافتاء
 فخطبه لا يبرهن ذلك وهو القرب من غير او متعلق بكل واحد من افتاء
 ويبقى بطريق التنازع فيجوز لكثرة الالهة في فتنبه **فتنه**
 سواء كان وجه الدعاية قبل التصنيف او بعده من تنم الدعوى وبيان
 لاطلاق فكانت في كماله استارة لا كرات الحاضر في الدنيا على كل تقدير
فتنه اذ لا حضور للالفاظ المترتبة او تصويره اذ لو لم يكن كلمة في كماله
 لا الرب الحاضر في الدنيا على كل تقدير كانت استارة الى الحاضر في الدنيا على كماله
 التقدير في بلوغ الالفاظ المترتبة ولما فيها حضور في كماله كماله

اولا حضوره ولا يخفى انه سلب كل ما كان حضوره في سبب النفي فلا بد ان
 الثاني ايجاب جزئي فلا بد ان يخفى سلب جزئي والكل مؤيد بكسبي منه من
 قوله في ثبوت الحاضر في الذهن على جميع المتقارب وانما اختار الحضور
 على الوجود بانه موصوفه للثابت بالثبوت في الحسية فتفي بوجود تلك
 الالفاظ ومعانيها التي هي وان كان مقبدا او في السام يستلزم في ذلك
 ولكنه يشترط ان هو صحة الاشارة اليها بهذا على تقدير وجودها في
 الخارج بدون الحضور وليس كذلك فالمفيد الغير المفسد نفى وجوده الحسي
 وهو كونه بالحضور ثم لا يخفى انه تعقيب لالفاظ بالترتبة لا بستانه وعوى
 وجوب كونها حقيقة في الحضور بين الاشارة اليها بهذا بل هي قيد واقفي
 او المراد بتلك الظواهر ان تعقبات الكتابية الترتيبية وان على تقدير وضع
 الاربعة بعد التصنيف الفا ان لا يكون تلك الالفاظ كلها مفردة وتلفظ
 حتى تكون موجودة في الخارج متعاقبة فتكون حاضرة كذلك في اشارة اليها
 بهذا فلا بد ما اورده بعض الالفصل ان كلامه يشترط بانه لابد في كون الشيء
 مشارا اليه في الخارج ان يكون جميع اجزائه حاضرة فيه حين الاشارة وهذا
 فانك تقول ان تكلم بكلام هذا الكلام الذي يقول كذا في اشارة اليه
 مع عدم حضوره حين الاشارة بجميع الاجزاء بل يكفي في الاشارة كونه مشارا
 بحيث وجهه اجزائه في الخارج وان كان على سبيل التعاقب انتهى وجه
 عدم وروده المراد بالالفظ الترتيبية على ما هو اللفظ تلك الالفظة قبل
 التعلق بها وبؤيد هذا ما نقل عنه يجوز ان يكون اشارة الى الالفاظ
 احضرة في الخارج وان لم يكن مجمعة معا بل متعاقبة كما ان في الفلقة
 من الزمان كنهه اليوم وهذا الشرع بحضورها في الجملة ما فيها وحال مستقبلها
 وان لم يكن بجملة شيء ليس يستقيم قد عرفت وجه عدم اختار
 وهو انه مدلولات النقوش الترتيبية ليست متلفظة حين الاشارة اليها بهذا

فلا وجه

فلا وجود لها ايضا مفصلا عن المفرد ثم تلك النقوش كونها من مقولة التكيف
 لها وجود في الخارج والالفاظ ايضا من تلك المقولة لكن لا يكون مدلولات النقوش
 بل بشرط التلفظ بتلك المدلولات لا بجملة بل متعاقبة ثم الفاء في قوله في قيل
 يجوز ان يكون للتفريق على شرط مفرد اى اذا علمت استقاة ما اذ عينة في
 كلمة هذا بها بالبرهان علمت ان ما قيل غير مستقيم وذلك لانه اراد الاشارة الى
 الالفاظ الترتيبية وما فيها لا يكون مستقيما في نفسه لما عرفت وان اراد الاشارة
 الى النقوش لا يكون مستقيما نظرا الى ان تلك هي حال الكلام على ما لا يكون مقام
 مستقيما من حيث ما يرد عليه النظر **هذا** تنبيهها على ظهوره بمعنى ان الترتيب
 في استعمال اللفظ هذا في الترتيب لغيره في الذهن جنبه الى ما على ظهور ذلك الترتيب
 بالنسبة الى الشكل ومنها يعلم جهة التشبيه وذلك لان ظهوره للمتكلم
 انما هو كما ان تعقله واتقانه له بحيث انه يجمع مرتبة المحسوس تشبه في كمال
 الاتقانه بالمحسوسات هو واستغينه هذا الموضوع للتشبيه ولا يخفى ان كمال
 الاتقانه له يدل على كونه متلفظة مرة بعد اخرى وهذا يستلزم نفاسة في ترتيب
 اليه **ال** مع فلذا اعطف عليه قوله **ترتيب المتعلم في تحصيل**
 ادواته لا ينافي **ال** مع بانه يجمع في الفطنة مرتبة صار للمعقول عنده
 بمنزلة المحسوس فيصير ان يجعل مشارا اليه بالاشارة الحسية بالنسبة الى ذلك
ال مع في لا يكون لفظ هذا مستعارا للمعقول بل جعل للمعقول **ال**
 تنزيها ثم هذه النكتة مجردة عن الالفاظ ان يقابلها بناء على ادعاء **ال** مع
 لامنا ان المقابل انما هو الفطنة او يقابلها ليست بمنفردة بل نكتة
 بل النكتة اللاحقة مجموع قوله **اشارة** الى **ال** مع وتنشيط له في
 طلبه فيكون الفعل انه اعم من الحقيقي والتأويل المتألف في فطنة **ال**
 اى الحقيقي اى الكل الطبيعي وهو المفهوم المطلق كفهوم الخيران الفاضل
 من حيث هو كفهوم النشوانك بانه **ال** على ان لا الحضور هو صنوعة

بفتح الحصرصة من حيث هو واما الكل المتطابق فهو الكل الطبيعي في الوجود
 ان يكون ما عدا عن وقوع الشك فيه بين الكثيرين واما الكل المتطابق فهو مجموع
 الموصوفات ووصف اي شيء الكلبيين ثم انه قد وقع في موضع انه وجود الكل
 الطبيعي في الخارج عين وجود اشياء فيه فلا يتم انه لا يتصور ليدرك الكل في
 الخارج فيكون قد ثبت انه لا يتصور الكتابة لا يناسب هذا المقام عنونا
 اذا كانت الكتابة لا تتصور الكتابة الشخصية عين الكتابة لا مفهوم النقش
 المكتوب في الخارج ووجهه الى يجوز ان يكون منف لورود الابرار الى العالم
 وورود وانما يريد ان لو قال المصنف تلك البنية ونحن بصدد شرح كلامه على
 رأيه وذلك ثم ايضا كيف انه لا يقول الابرار وجود الاشياء في الخارج و
 قد يهاب عنه بانه يخرج بما ترجع عنده تحقيق لرأيه واظهار المصوب
 على زعمه وقوله على انه المراد اى ولو سلم انه المصنف قال تلك البنية
 او ولو سلم انه الابرار ليس مبنيا على رأيه ووجهه ووروده ايضا مستند بتجزير
 انه المراد بعدم حضور الكل الطبيعي في المقدمة القائلة انه لا يتصور ليدرك
 الكل في الخارج عدم الكسب به فلا يرد المنع المذكور في المصنف لابرار الكسب
 لوجوده ما عدا كاد في الحس والظلمة السديدة وقد سبق الشيخ في اشارته
 انه الكل الطبيعي لا يكون محسوسا وان كان موجودا في الخارج ويجوز ان يكون
 الجواب رد القول فاذ كانت الاشياء موجودة موجودة حاضرة في الخارج فلا بد
 انه يكون الكل موجودا حاضرة في الخارج لكن ما قبل العبارة رد القول
 اذ كانت الاشياء موجودة في الخارج فلا بد ان يكون الكل موجودا فيه
 فانه مردود عند المصنف ونحن بصدد شرح كلامه والعبارة رد القول
 اذ كانت الاشياء حاضرة في الخارج فلا بد ان يكون الكل حاضرا فيه تجزير
 انه المراد من عدم الحضور في المقدمة الاله عدم الكسب بالظن من الحضور
 المذكور في السند الكسب على تقدير كون الكل الطبيعي موجودا في الخارج

يرد عليه

بوجود اشياء لا يلزم ان يكون محسوسا على ما حققه الشيخ في اشارته
 وانه اردت بالحضور شيئا اخر فذلك ما ان المراد حتى يتكلم فيه والكل ما
 ينبغي ان يفهم **فصل** ويمكن ان يقال انه اى ان يستدل على الدعوى
 وهو ان كلمة هذا هي اشارته لا لثبوت الحاضر في الذهن هكذا ولو لم تكن
 اشارته اليه كانت اشارته لا للحاضر في الخارج وهو مجموع نقوش الكتابة
 الحاضرة في الحزب حيث لا ينبغي من شئ يمكن التالى هذا اما الملازمة فليكن
 انه لا حضور لشيء من الاقوال المذكورة سوى النقوش واما بطلان القائل فانه
 مجموع **فصل** من اول الامر اى اجتهاد مقتضوه التي شئ عن ان يكون
 جوابا ان بتغيير الابرار ترجيح الحقوى على الضعيف واحترار عن كنهه
 بناء على ان ما ذكره قبيل هذا من الجواب تام فلا حاجة الى اخر ويجوز ان يكون
 معقول **فصل** من اول الامر من غير المصنف لما ذكر من الجواب فيكون جوابا
 عن الابرار بتغيير الابرار **فصل** وهذا الحال قد لا يستلزم على العادة كما
 في هذا المطالب هو دعوى كون اللفظ مستعملا في معناه المجازي اذ
 يكفي فيه امتناع الحقيقة وتبيين ذلك المعنى المجازي وما يكون ذلك
 الاستدلال برهانيا فلا يلزم كون الدعوى من قبيل الخطأ بل نعم الا ان يترك
 قيد الاسماء فتعطل **فصل** فيه انه ما ذكره القائل اقول انه قول
 مما ذكره سلم لام الفلان يرجع الى دعوى الملازمة بين ما ذكر وبين الامر الفلاني
 ولما دعوى سلم باللازم فيرجع الى قياسا مستندنا يستلزم عين التالى
 هكذا كلما تحقق ما ذكر تحقق الامر الفلاني لكن المقدم حتى يحصل العلم
 باللازم في زعم المستدل فنقول ومن هنا علمت انه اسامى الكتب من
 اعلام الاجناس من هذا الباب والضم عبارة الفاضل منع الملازمة الى العالم
 انه ما عبرت عنه به من المذكور يستلزم كون اسامى الكتب من اعلام الاجناس
 كيف انه القائل على ان اسامى الكتب ليست من اعلام الشخصية بل من اعلام

هذا هو الحق المحمدي في كل كلمة الكلام في هذا الكتاب بمتحقق في نفس الامر كما في تحرير المخط
 والكلام متحقق فيه مردودة لانه متحقق الجزء لا يستلزم تحقيق تحرير الكل
 فانه قلت انه متحقق الجزء من حيث هو جزء يستلزم تحقيق الكل فاداف في تحرير
 من هو صفة لازمة له فيستلزم تحرير الكل فقلت تحقيق الجزء من حيث هو جزء يستلزم
 تحرير الكل ابتداء والبحث فيه واما المندشة في عموميتها المخط بالنسبة الى القسم الاول
 بحسب التحقيق العملي فستجى ثم المراد من نفس الامر ما هو من الادب العاليه
 فالمتحقق فيه وجوه ذهني فيكون عليا فذا كما ترى الا ان يقال انه من باب
 تحقيق الشيء في حد ذاته فتأمل **فصل** والظاهر الظرفية هي من قبيل
 ظرفية الصفة الموصوف لعل مراد ان في المقام قد شئت اخرى وهي ارتكابه
 خلاف الظ من لفظ المص في التجوز فانه الظ من ان الظرفية هي من تجوزية
 من قبيل اه شبه وصف الكلام في هذا الكتاب وهو بيان ودلالة بالظرف
 في الكون اوسع اي كما ان الظرف اوسع من مظهر ذلك البين اوسع
 من موصوفه وهو الكلام المخصوص كدور المنقوش المعينة اذ البين قد يشمل
 بغير ذلك الكلام ثم استعير في الموصوفة المشبه به في المشبه ثم لا يجني على الظرف
 انه لا مانع عن حمل لفظ المحقق وهو قوله والظرفية تجوزية تشبيهة للشمول
 المحمدي بالشمول الظرفية على هذا بان يراد بالشمول لا وسيمية فتبصر **فصل**
 ان السلام اي الايمان فانه عند البعض هما مرادان والمقام قرينة دالة على
 ابتناء الكلام على هذا الرأي او كذا ان السلام هنا جازع عن الايمان وهو ان كان
 بمعنى التصديق بما جاء به النبوة بالضرورة على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن
 الكشي وتبعه استاد ابو اسحق الكسراي والفقهاء ابو بكر الباقلاني واخواته
 الشيخ ابو منصور محمد بن محمد بن الكاشغري ووافقه ابو الحسن الصالح من القدرية
 وابن الراوندي من المعتزلة اعلم ان التصديق المطلق هو المعنى الذي يعبر
 عنه في لغة الفرس بكروية واما في اللغة العربية وراست كوتى داشت فان كان

هذا هو الحق المحمدي في كل كلمة الكلام في هذا الكتاب بمتحقق في نفس الامر كما في تحرير المخط
 والكلام متحقق فيه مردودة لانه متحقق الجزء لا يستلزم تحقيق تحرير الكل
 فانه قلت انه متحقق الجزء من حيث هو جزء يستلزم تحقيق الكل فاداف في تحرير
 من هو صفة لازمة له فيستلزم تحرير الكل فقلت تحقيق الجزء من حيث هو جزء يستلزم
 تحرير الكل ابتداء والبحث فيه واما المندشة في عموميتها المخط بالنسبة الى القسم الاول
 بحسب التحقيق العملي فستجى ثم المراد من نفس الامر ما هو من الادب العاليه
 فالمتحقق فيه وجوه ذهني فيكون عليا فذا كما ترى الا ان يقال انه من باب
 تحقيق الشيء في حد ذاته فتأمل **فصل** والظاهر الظرفية هي من قبيل
 ظرفية الصفة الموصوف لعل مراد ان في المقام قد شئت اخرى وهي ارتكابه
 خلاف الظ من لفظ المص في التجوز فانه الظ من ان الظرفية هي من تجوزية
 من قبيل اه شبه وصف الكلام في هذا الكتاب وهو بيان ودلالة بالظرف
 في الكون اوسع اي كما ان الظرف اوسع من مظهر ذلك البين اوسع
 من موصوفه وهو الكلام المخصوص كدور المنقوش المعينة اذ البين قد يشمل
 بغير ذلك الكلام ثم استعير في الموصوفة المشبه به في المشبه ثم لا يجني على الظرف
 انه لا مانع عن حمل لفظ المحقق وهو قوله والظرفية تجوزية تشبيهة للشمول
 المحمدي بالشمول الظرفية على هذا بان يراد بالشمول لا وسيمية فتبصر **فصل**
 ان السلام اي الايمان فانه عند البعض هما مرادان والمقام قرينة دالة على
 ابتناء الكلام على هذا الرأي او كذا ان السلام هنا جازع عن الايمان وهو ان كان
 بمعنى التصديق بما جاء به النبوة بالضرورة على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن
 الكشي وتبعه استاد ابو اسحق الكسراي والفقهاء ابو بكر الباقلاني واخواته
 الشيخ ابو منصور محمد بن محمد بن الكاشغري ووافقه ابو الحسن الصالح من القدرية
 وابن الراوندي من المعتزلة اعلم ان التصديق المطلق هو المعنى الذي يعبر
 عنه في لغة الفرس بكروية واما في اللغة العربية وراست كوتى داشت فان كان

الاعتقاد ولا عكس **فصل** في علم الخواص صريح في محله انه لا يجب صحة التصريح
 باللام في كون الاضافة لازمة لانه المواد بها اضافة الاسم المطلق الى الخاص
 بالنسبة لذلك العلم وقد اشار اليه بادخال الفاء على قوله فيكون للتفريح و
 بقوله ايضا فلا يرد ان يكون الامثلة المذكورة من باب الاضافة اللازمة
 محل بحث اذ لا يصح ادخال اللام على المضاف اليه فيها **فصل** في بيان ان
 لعلمنا قومه الاضافة ببيان على ارادة القدر المشترك من الاسلام وهو
 ما يصدق عليه الاسلام فلا رده في ان بين مفهوم الاعتقاد وبين القدر
 المشترك علوم وخصوص من وجه فانه مجموع التصديقات والافراد بما جاء به محمد
 مثلا يصدق عليه القدر المشترك ولا يصدق عليه الاعتقاد وان المصدق
 بقيام رتبة يصدق عليه مفهوم الاعتقاد لا القدر المشترك وان التصديق بوجود
 الصانع للعالم يصدق عليه المفهومان معا **فصل** في الامور الشرعية
 دفع ما يمكن ان يجهل ان اود بالمدخلية تامها في مرجع الى القول بالاعتقاد
 فتبين الجواز المرسوم ان اراد بها الناقص فهذا صريح بالقول ان هذا
 امر بحيث يكون المجموع تاما في المدخلية فالمجموع سبب تام بالنظر الى كل واحد
 من الجازين المذكورين او الى احدهما والكامل مردود اذ المفروض بل الواقع انه
 لا دليل الاكسار وفيه انما كذا وفيه من الخروج عن الصمد الذي نحن فيه
 وهو تجميع اللفظ بحيث يحتمل الجازين وحاصل الجواب ان رتبة ان المواد المدخلية
 التي هي بمعنى ان ذكر لفظ اكسار كاف في ارادة اهل اكسار اما الجاز اكسار
 او الجاز الخلف **فصل** في علم القسم الاول او فيه اشارة الى ان اقوى
 الدلالة في اثبات اعية الشيء بالنسبة لشيء اخر ما يجعل اخصية ذلك الشيء
 التي مقدمة الدليل وذلك لان عند تحقق الخاص وهو العلم من ضم الخاص الى
 المشترك ذهنا او فارجا يجب ان يتحقق ذلك المشترك والالم يكن العلم من
 العلم اخص وهو بعد لم اثبات الدائم العلم بدون بيان امتناع الانفكاك

من جانب

من جانب المعلوم فلفظ محال وما عني فيه من هذا القبيل وتصويره كما ثبت قولنا
 كلما يعلم القسم الاول باحد معانيه غير المعنى الثالث يعلم لفظ الذي هو مجموع
 المحصورة ولا عكس ثبت اخصية القسم الاول بالنسبة الى لفظ باعتبار التحقق العملي وكما
 ثبت الاخصية المذكورة ثبت اعية المطلق بالنسبة الى القسم الاول باعتبار التحقق العملي
 ثم جعل نتيجة هذا الاقتران مقدمة ملازمة الاستثنا في معنى نتيجة المطلق هكذا ثبت
 قولنا كلما يعلم القسم الاول يعلم لفظ ولا عكس ثبت كونه المطلق اعم من القسم الاول باعتبار
 التحقق العملي كمن المتقدم على ما تقرر ان وفوقه وفيه نظره الفهم من السوي ومن
 يتخرج قومه فلا يكون هناك علوم باعتبار التحقق العملي انه معارضة ويجوز ان يكون
 معناه صورة الاستدلال الكثرة لا قوته **فصل** في معنى الثالث لا يخفى على العاقل
 الناظر الى ما في المصطلح من قومه وفيه التقدير في لفظة ان واللفظ عبارة عن كاشية
 المنقولة وهي العلم من باعتبار التحقق العملي بمعنى انه المطلق الذي هو ساق و
 مجموع كما ان المحصورة يعلم كلما يعلم القسم الاول باحد معانيه ولا عكس فالقسم الاول
 بكل واحد من معانيه اخص من المطلق واللفظ اعم منه انه يجب ان يستثنى المعنى الثالث
 بعد قومه باحد معانيه ويكون ذلك الاستثناء مراد وذلك اذ لو لا الاستثناء المذكور
 واجبا ومرادنا هناك لفظ قومه في كاشية الذي هو عبارة عن ولم يكن ما في كاشية
 مطابقا لما في المصطلح **فصل** في بناء على ان معنى الاستثناء القسم الاول بمعنى
 الكاشية لخصه من التوجيه الجازي محل يكون المراد باللفظ مجموع القواعد الخمسة
 وفيه الارادة معللة بكون ظرفية المطلق لخصه من قبيل كونه الجزء في الكل والكل
 انه تعينه المطلق بالذي هو المجموع كما ان اخصية بناء على ان يكون الظرفية من قبيل
 كونه الجزء في الكل فتبين ذلك التعيين فلا محالة يكون التعيين المذكور مقتضا لاختلاف
 المذكورين ثم ما ذكرناه من التعيين بنظر في ذهن اذ في الخارج يتوقف كونه الظرفية
 من هذا القبيل على ان يكون المطلق عبارة عن مجموع كمال المحصورة فلا تنفصل **فصل** في المطلق
 ان كان عبارة عن مجموع كمال المحصورة والحال ان كان القسم بالمعنى الثالث وهو

المختصة جزء من المنطق لم يكن او من هذا علم ان قوله وكان الى قية ما قبل
وان علة نفي الاستلزام المذكور عبارة عن مجموع المثل المختصة بشرط شئ وهو
كون القسم الاول بالمعنى الثالث جزء من المنطق وذلك اذ لو لم يكن هذا القيد
ملاحظ في المقام يرد ان مجرد كون المنطق عبارة عن تلك المثل لا يصلح علة
لنفي الاستلزام المذكور اذ لا مانع لاستلزام العلم بالنقوش المختصة مثلا
باعتبار كونها دالة على الالفاظ المختصة الدالة على المعاني المختصة للعلم
بالمنطق الذي هو عبارة عن مجموع تلك المثل المختصة بان يكون تلك المعاني المدلول
نفس مجموع تلك المثل بل فان العلم بالدال على الشئ بتمامه تصور كما ان يقصد
يستلزم العلم بذلك الشئ واما ملاحظة هذا القيد فيرجع الى اثبات مانع
لتحقق علة الاستلزام فانه ليس بين العلم بالجزء والعلم بالكل تلك العلاقة
ووجوده فان قلت ان العلم بجزء الشئ من حيث هو جزء ذلك الشئ
لا ينفك عنه العلم بالكل قلت ان للجزء جهتين جهة ذاتة وجهة كونه جزء
من الكل والعلم به باعتبار الجهة الثانية يكفيه الوجه والكلام في العلم
باعتبار الجهة الاولى لم يوفق له لم يكن العلم بالقسم الاول بشئ من
معانيه ثم توجبنا المتعلق بقوله وكان القسم الاول ان
كون المنطق عبارة عن مجموع تلك المثل المختصة يستلزم كون المعنى الثالث
جزء منه لانه بعض من تلك المثل وان هناك سبب ذاتي من قبيل سبب
المادة على ما في الصواب مع ذلك التوجيه والكلام مع المنصف في خود
لاح المنود ولاح المبلود **فقوله** لم يكن العلم بالقسم الاول
بشئ من معانيه السبعة مستلزما للعلم بالمنطق والا كان العلم بالجزء
مستلزما للعلم بالكل ما ابتداء كما في صورة المعنى الثالث او انتهاء و
بواسطة في كلا وجه من الوجهين وذلك لان لو استلزم العلم بالقسم
الاول ما جرم معانيه من تلك الست العلم بالمنطق فاجب باعتبار المعنى الثالث

جزءه

جزءه في ان وهو في صورة التركيب او مدلولها وهو في صورة البساطة لكن
ان لا يبط **فقوله** كي ترى من طام عبارة الحكيمة انه لم يوجد لفظ غير المعنى
الثالث بعد قوله ما جرم معانيه في الحكيمة الواصلة اليه فظها رتبها
ان التوجيه كما ترى مشترك بين جميع معاني القسم الاول فيجعل على طامها
في يكون ما في المصطلح من قوله وفي المعنى الثالث في منه لا توجيهها
براسه والام يكن بين ما في الحكيمة وبين ما في مصطلح تطابق **فقوله**
لكنه فتم لكنه كون التوجيه الجاري المذكور مشترك بين جميع المعاني في يكون
عدم المنطق باعتبار اخر بالنسبة الى بعض المعاني كما بينا على كون المنطق مجموع
المثل المختصة بمعنى كل ما صدق عليه انه من القسم الاول بالمعنى الثالث
يصدق عليه انه من المنطق ولا عكس او كما ما اطلق عليه القسم الاول بالمعنى
الثالث يطلق عليه كمنطق ولا عكس فيه النظر في وجهه ان يكون الضمير
لكون التوجيه كما ترى مشترك بين الجميع ولنبين عموم المنطق باعتبار
اخر بالنسبة الى بعض المعاني جميعا في يكون النعم بمعنى كل ما صدق عليه
القسم الاول بالمعنى الثالث يصدق عليه كمنطق الذي مسمى الاسم ولا عكس
والاول مؤيد بما سبقت ثم هذا لما يتم على تقدير كونه اسما في العلوم
اسماء اجناس لا على تقدير كونها اعلام اجناس فيل المعنى كلما صدق
القسم الاول بالمعنى الثالث صدق المنطق وليس كلما صدق المنطق صدق
القسم الاول بالمعنى الثالث اقول اظن انه من قبيل لا معنى له بالنظر الى
المقام كما لا يخفى على ذوي الافهام **فقوله** توجيه اخر ففني من قبيل كونه
الناطق في الاثر فيرجع الى القول بان القسم الاول بالمعنى الثالث داخل
في حقيقة المنطق الذي هو مجموع القواعد المختصة او كما يرى بمعنى انه الظرفية
فيه مجازية اقامة للشمول العمدي باعتبار الصدق مقام الشمول الظرفي
وقد علمت قبيل هذا **فقوله** ويوجد هذا التوجيه المبني على كون المنطق اسما للمفهوم كلى

وهو كون التوجيه المجازي المذكور مشتركاً بين جميع معاني القسم الاول والمؤيد
قوله او بحسب الصدق وهو فيه اي في المعنى الثالث فانه صريح في انه مفهوم
المنطق الذي هو مجموع المعاني المشتركة بالنسبة الى القسم الاول والمعنى الثالث
فقط باعتبار الصدق فيفهم منه انه اذا كان المراد به معنوماً كلياً يكون التوجيه
المجازي باعتبار التحقق مشتركاً بين جميع المعاني لولا المانع او هو ان تلك النسخة
هي قوله اما بحسب الوجوده ليست نسخة طرقة في لغة من تغاير النسختين
فيجب ان يوجد في النسخة بحيث يكون مشتركاً بين جميع المعاني وهذا لا يمكن الا ان
ان كان المراد من المنطق المفهوم الكلي ثم لا يخفى انه يوجب ايضا كون الجزاء في الكل توجيهها
مجازياً **فان** وفيه بعد ووجه البعد ان الخصوصي يحتمل التعميم الشفهي
ويحتمل التعميم النوعي ولا داعي الى الخلط على السواء سوى لحدود وجهه ان الخصوصي
الذي وقع فيه الجمع محلي باللام المفيد كاستغراق تلك المعاني التي بينها جهة واحدة
بجملتها واحداً في التعميم الشفهي فلهذا على النوعي عليه **فان**
المقام يعني ولو سلم انه لا بعد فيه بناء على ان الظاهر من لفظ هو عبارة ان المعاني
شرح مفهوم الاسم فيكون تيد الخصوصي بمنزلة الفصل فيكون التعميم النوعي
ولكن لا وجه لتصريح مبني احد التوجيهين وتخصيصه بالذکر ان المقام يستدعي
في تقدير القول بـ مشترك التوجيه المجازي باعتبار التحقق العملي
بين جميع المعاني يكون المقام قادراً في نصيب ما يبني عليه وعلى تقدير الاستثناء بـ
النظر ثم مبني مما شيد عن القول بالثبوت في قوله بناء على ان المنطق
مجموع المعاني هو انتفاء قيد الخصوصية كما تفعل **فان** مع ان كون المنطق
ان كان مراده كونه اسماً لمفهوم كلي ضعيف اقوله لا ضعف فيه اذ التحقيق وصريح
الشروط فذكر في بعض تعانيفه ان معنى العلم لمفهوم ويشهد به وقوعه في جواب
ما هو من شأنه كونه ذلك المفهوم صادقاً على الكل والجزء فضعف اقوله بناء
على ان اسماً لمفهوم اجناس وفيه فانه يختار الحق على ما مبني منه ان اسماً

الكتب والعلوم من اعلام الاجناس والكلام في كلامه نيلت من **فان** وفيه
على ما هو خارج اذ اقوله صريح التحقيق في القضية المنقولة عنه عند قوله والقسم
ان المقدمة موصوفة في المبادي وصريح الشرح في بعض تعانيفه ان مبادي
العلم بالمعنى الاقصى وهو ما يتوقف عليه ذات المعاني بعد جزء من الفهم
والمبادي بالمعنى الاکم وهو ما يتوقف عليه العلم ذاتاً او تصوراً او شروعاً فلا بد
لعه من تغليب اذ لا يبعد تغليب ما يتوقف عليه ذات المعاني لكثرته على الباقية
فلما لم يكن ما في مقدمة الكتاب من المبادي ههنا في شيء منها لا بالمعنى
الاقصى ولا بالمعنى الاکم او المبين فيها كما سترى ما يتوقف عليه العلم
لتصوراً او شروعاً اما لان العلم عند المصم مبادي العلم هو مدلول ما سماه
بمقدمة الكتاب او ادراك ذلك المدلول واما المبين فيها بعض
مبادي العلم واما لان مبادي العلم كما في مقدمة العلم ما يتوقف عليه العلم
لتصوراً او شروعاً فتم الابرار بان المنطق المذكورة في القسم الاول مشتملة
على ما هو خارج عن الفهم فلا يمكن دفعه الا بما اشار اليه بقوله المفهوم الى
فان في اي حيزه مكان المراد بالقسم الاول بالمعنى الثالث لما بالذات
من قبيل كون الكل هو كما في الخصومة المقابلة في القسم الاول في الجزء
وهو المفهوم الكلي وذلك لاننا نختار الفصل في اسما في العلوم والكتب ان
يكون اسماً اجناس على ما دل عليه كلامه فيما سبق فكما يكون مجموع كما نل
الخصوصية فرداً شخصياً له يكون بعض كما نل الخصومة فرداً شخصياً اخر له
والفرد الشخصي كل المفهوم جزء منه اقوله ان المركب النهائي الحقيقي
وهو ما في هذا مركب خارجي فكما ان طرفية الجزء الكلي في الكل انما هو اعتبار
وجود الكل في الجزء بالقوة كذلك تلك الطرفية في الاول انما هو به تلك التسمية
اذ الفصل مأخوذ من الصورة والجنس من المادة فالقول يكون مع وهو مجموع
المادة والصورة موجوداً في المادة بالقوة عين القول يكون مجموع الجنس والفصل

موجبه وان النفس اولاً له الماوى به المراده من الصورة في قولهم العلول
بجميع المادة والصورة على رأى المحققين في حقيقة الشخص الصورة
النوعية وعلى رأى الجمهور الصورة الشخصية على ما يشعر به كلامهم في
حلل فتوجيهها المقام بواقع المرام على كلا الرأيتين فتوجه
لكونها اى الظرفية المذكورة وهى كون الكل في الحما من معنى لفظه في
على ما قرر في محل اقول ما قرر في محل وهو ان لفظه في يد بالاشارة
على معان مختلفة ككون الشئ في الزمان وكونه في المكان وكون
الكل في الجزء ليس بنفس في هذه الدعوى وان كان محتملاً وان
ادعى ما يكون نفساً في ذلك يقال له **صح النقل**
مقدمة العلم ان كان ادعانا الى فتقوله مقدمة خبر مبتدأ محذوف
عدل عن عبارة اكثر المؤلفين هنا وهى مقدمة في تعريف العلم
وغايته وموضوعه لئلا يرد عليه ما يرد عليهم من انه يلزم ظرفية
الشئ لنفسه ولان في دفع هذا الابرار يحتاج الى تكلف اما باثبات
مقدمتين احدهما ظرف والاخر مضاف وان يقال بالجواز
في لفظ المقدمة اطلاقاً على الدال الى الالفاظ الغير المتبينة
مقدمة المقدمة اسم المذلول فيكون الدال مضافاً والمذلول
ظرفاً واما بتقدير البيان فيكون من قبيل زيد في الراحة وقوله
العلم لا فتقوله وهو المنطوق بيان معرفة غايته وتعريفه
فان اردت الاطلاع على المرام فاستمع لما صورناه في المقام
وهو كذا كان بعض اقسام العلم اقسام بالانظر الذى هو توجه
النفس نحو مقتول التحصيل الجبروت والحال قد يقع الخطاء
احتيج الى قانون يعصم عن ذلك الخطاء وكما احتيج الى ذلك
القانون احتيج الى المنطق الذى هو قانون يعصم عن الخطاء
في النظر

في النظر ينتج كلما كان بعض اقسام العلم اقسام بالانظر
الذى هو توجه النفس نحو مقتول التحصيل الجبروت والحال
قد يقع فيه الخطاء احتيج الى المنطق الذى هو قانون يعصم
عن الخطاء في النظر فتقوله مقدمة النتيجة حتى تحصل لك
معرفة تعريفه وهو قانون يعصم عن الخطاء في النظر ومعرفة
غايته وهى العصمة المذكورة ثم لما كان نتيجة المقدمات المذكورة
الى جهة الى المنطق المكشوف مفسر بالذى الى المقيد ان الى جهة
اليد انما هى لاجل صفة المذكورة كان النتيجة في الحقيقة تلك
الصفة فلعل هذه افسر المقصود في بعض كتبه الى جهة اليه بمعرفة
غايته فتبصر وقوله وهو المنطق اى القانون العام
عن الخطاء في النظر المنطق ليس الا مقصوده ان المنطق
بجزالة الفاعل المؤثر في العصمة لا ان المقصود كلما تحقق
المنطق تحقق العصمة واللا يرد عليه يجوز ان يتوقف التأثير
على امر وجودى او عدم امر وهذه العبارة اول ما وقع في كثير
من الكتب المنطقية من انه قانون تقصم مراعاة الداهى
كحق عن الخطاء في الفكر فان مراعاة ليست فاعلاً لذلك
الفعل وانما هى شرط خارج يتوقف عليه التأثير ولكنهم انما
استدلوا بالعصمة اليها بتبينها على انها شرط لا يمكن التأثير
بدونه فكانه المؤثر فلا تفعل وقوله وموضوعه الى بيان
لمعرفة موضوعه اى للتصديق بان موضوع المنطق المعروف
والحجة فان هذه القضية الملقوفة وهى موضوع المنطق
المعرف والحجة مبين بالكر واذعانها على رأى او اذعان
سببها على رأى اخر تصديق مبين ولما كان الكلام في تعريف

فانه المتبادر من لفظ الامور الثلاثة المتماثلة في الالف فلهذا في شرح الرسالة
ثم نفى ان بعض ان قلصه فذكر كرس ونفى توقف الشروع في العلم على هذه
الامور من تمام الاعتراض الذي نقله منه فذكر كرس فالاعتراض على ما نقلنا من ان ما عني قوله
الاعتراض عبارة عن كون عدم التوقف وفيه لان الاعتراض تام بدون ان يعلم
لان ما نقلناه من المقدمة الثالثة ونفى توقف الشروع في العلم على هذه الامور فانه في العلم
الاعتراض المذكور في ان كلامه في المطلوب يقتضي ان يكون تلك الامور مقدمة العلم لا مقدمة
الكتب ب وكلامه في شرح الرسالة ان تكون مقدمة الكتب لا مقدمة العلم فبين
كلايه توافقه وامان على المقدمة فاشربها فذكر كرس للاعتراض في العلم والمهم وذلك لانه
اورد على العلم في فوئقي المطلوب اربع ارادات احدها ان مقدمة الكتب اصطلاح
جديد لا ينقل عليه في كلامهم صريح ولا هو مفهوم من استعمالاتهم وثانيها ما نقله المحقق
من وجاب عنه وثالثها ما ثبت رابعه بتلك المقدمة مع على مقدمة اخرى هكذا اثبت
في المطلوب توقف الشروع في العلم على هذه الامور الثلاثة والمواد معانيها ونفى
في شرح الرسالة توقف الشروع في العلم على تلك الامور والمواد معانيها ايضا فبين
كلايه توافقه ايضا ورابعها ما ثبت رابعه بقوله في لا يثبت عنده الامور الثلاثة
يبحث في في توجيه قولهم المقدمة في تعريف العلم انه لا يتكلف كما احتج اليه من
اثبت مقدمة العلم فقط **ثم** وفي الجواب ما فوزه ومثل هذا البسيط بحاله
وليس في العبارة شيء يشعر انت ب ذلك لانه **ثم** لانه بناء على ما
الذكر وهو التوافق بين كلامي المهم في المطلوب وشرح الرسالة اقول قد علمت ان
الاعتراض انما ذكره حاجتنا المسمى بخلاف الاعتراضين احدهما ما ذكره المحقق وبناؤه
على انه جعل في شرح الرسالة مقدمة الكتب ما جعل في المطلوب مقدمة العلم بعينه
واجاب عنه بما رأيت وبناء الامر على ان المهم نفى في شرح الرسالة وهو الثالث
من الامور التي ذكرناها ولم يتر من المحقق في الجواب ثم اقول ان الفاضل قد جعل
قلصه فذكر كرس ونفى توقف الشروع في العلم على هذه الامور مقدمة من الاعتراض الذي

نقله المحقق عنه فذكر كرس فقلصه فبين كلاميه توافقه بين على مجموع المقدمات
الثلاثة احدها جعل في المطلوب الامور الثلاثة مقدمة العلم وثانيها جعل تلك الامور
في شرح الرسالة مقدمة الكتب وثالثها ذلك القول فصار مجموع هذه المقدمات
سببي الاخرى وحاصله ان جموله في المطلوب يقتضي ان تكون تلك الامور مقدمة
العلم وان العلم فقط مقدمة وجموله في شرح الرسالة يقتضي ان تكون تلك الامور
مقدمة الكتب وان لا يكون للعلم مقدمة وهو ما قد جعل ذلك القول مع مقدمة
افرى غير ما رأيت في عبارة المحقق سببي الاخرى المذكور وما هذا الا انما انما تامل
ثم في يستفاد من تقريره الى الاعتراض حيث اقتصر على قلصه في العلم جعل
الامور الثلاثة في المطلوب مقدمة العلم وفي شرح الرسالة مقدمة الكتب وهذا
القول ليس بنفي من ان ما جعل في شرح الرسالة مقدمة الكتب في التي هي حاشية من
الالفاظ على مقدمة العلم في المطلوب اذ يحتمل ان يكون معناه ان الامور الثلاثة التي
جعلها في المطلوب مقدمة العلم المفردة بما يتوقف عليه الشروع في العلم جعلها في
شرح الرسالة مقدمة الكتب بل لفظ هذا اذ المتبادر من الامور الثلاثة المتماثلة في الالف
عليه بخبره الاخرى بالتوافق بين كلاميه لانه تلك الامور ليست مقدمة العلم بمعنى
ما يتوقف عليه الشروع في العلم عند المهم بل انما يترتب عليه ذلك اذا فهم اليه فلهذا
ونفى توقف الشروع في العلم على هذه الامور **ثم** فافهم كلامه فانه من انما في الكلام
ثم وهذا صريح اقول بعد هذا ولكن قلصه فذكر كرس بالتفسير الذي ذكره
وهو حاشية من الكلام ذكرت امام المقدس لارتباطها بها ايضا صريح في ان اه فاجابة
لما استفاد من التفرع المذكور فلا تغفل **ثم** فان قلت يمكن ان اللفظ انه
معارضة تقريره وان التفرع على ما نقلنا في شرح الرسالة صريح في كون بناء الاخرى
على ذلك وان علمه كذلك قلصه في شرح الرسالة لا كما في الشروع بدون هذه الامور
صريح في ان بناء الاخرى ليس على ذلك في يكون قلصه يجوز ان نقضه تفصيلا الى
لأن ان ما في شرح الرسالة وهو قلصه لا يمكن ان يكون ذلك لم لا يجوز ان يكون الواحد

لا يمكن الشروع بدون مدلولات هذه الامور ولا بد لنفي هذا الجواز من دليل اقرب من
المعارض التبادلية من دليل بان كتاب بعد قوله عليها بناء على المتبادر من الامور
المتكافئة كما هو الحال في المنع بهذا المستند ولا يخفى على العاقل ان دعوى التبادر
بين شي من توجيه قوله كى بفساد من تعقيد لكونه ناظرا الى ما في نفس شي من
بغية قوة احتياج الجواب الى التباين فلا بد من التبادر هناك واما ان يكون
ناظرا الى امر خارج مذكور لهدم التباين المذكور فذكره بغية قوة الهدم فاذن قد
ولابد من تركه هنا لان المراد ليس الهدم قطعا **فقط** نعم بلزم ان جعل او تعريض
على المصنوع واما مثله فيجوز ان يكون الجواب المذكور كونه وذلك لان خلاصته بعد التباين
من جعل مقدمة الكتاب في شرح الرسالة ما جعله في المصطلح مقدمة العلم بعينه
مستندا بان ما جعل مقدمة الكتاب في شرح الرسالة الفاظ مبينة لما في المصطلح
من مقدمة العلم وهي تلك الامور وانه عليها بارتكاب لسانه في العبارة فيرد
بلزم وبنت منه ان جعله ويجوز ان يكون مانع له معارض وهو قوله في شرح الرسالة
لا يمكن الشروع بدون هذه الامور وهذا مبني على ان يكون خلاصته المستند ان ما جعل
مقدمة الكتاب الفاظ مبينة لاسماها القوم مقدمة العلم ويحتمل ان يكون من اكثر
على المصطلح ما كثر رايه الشويعه من بطلان وتفي توقفه وهو الثالث في قوله
انني نقلتها فثبت **فقط** وجوابه ان المراد بكونها ان يكون تلك الامور مقدمة العلم
بشي ما يتوقف علمه الشروع في العلم كون لوازمها الحكم كذا هو هو التقدير بوجه ما هو
بغاثة ما ذكره لانه لا يلزم من نفي كون هذه الامور ما يتوقف علمه الشروع في العلم
نفي توقف الشروع على شيء ولا نفي تحقق شيء يتوقف علمه الشروع ولا نفي ان
في مخطوط الامور العلم مقدمة الشروع انما هو باعتبار لزامها الحكم لا باعتبار انفسها
فتبين هذا البرهان **فقط** كى لا يخفى على الناظر في اقواله ولا يخفى على العاقل في عبارة
الشويعه كذا انها صريحة في ان المصطلح جعل في المصطلح والفاية وهو موقوف انفسه
مقدمة علمه العبد عليه **فقط** انه للمصطلح نفي كون ان كان مراده ان المصطلح نفي كون

الامور العلم التي جعلها في المصطلح مقدمة العلم من ادراكات علمية ما عرفت به اتفاق
حيث قال انما جعل في المصطلح مقدمة العلم معرفة المراد فلا يخفى ان مراده
ان المصطلح نفي كون الحد والفاية وهو موقوف مقدمة العلم فمما يرجع في الاعتراف بان
المصطلح جعل الامور العلم انفسه مقدمة العلم فيكون مصطلح ما مع ما قبله وان كان
المراد ان احل في المصطلح مقدمة العلم على ادراكات الامور العلمية بان في ان نفي كون
الامور العلم مقدمة العلم في شرح الرسالة ففقط لما كانت فان اطلالة
مقدمة العلم على تلك الادراكات انما هو باعتبار لوازم المراد من فافهم ذلك
فقط هي السحابة بالتحقق فيكونهم اما انكار مبدأ الاضافه وهو لا يليق
بحال العقل واما القبول بكون الذات مبدءا لغيره لم وجه وسبب ترجيح ذات
العالم بالبدائية ان ذلك في المصطلح **فقط** صفة حقيقية اي موجودة
في نفسها الرط من نفس ذات عقل ما ذهب اليه جمهور اراكت قوة مما انه صفة
بها لم كانت اي ما يمكن ان يبرهنه موجودا كان او معدوما فيدخل في التقدير
الغير اليقيني ذلك لا يزيد بها ما عرفت لتحقيق الكشوة بان صفة توجب تميزا لا يمكن
منطقه نفقته **فقط** ان العلم الى المصطلح ان الكلام فيه والمراد من قوله قبل
مطلق القبلية زمانية كانت او ذاتية ومن قبول الامر القبول بالعقل ومن
انفاق القائلين بالوجود الذاتي وحده **فقط** انما عنده الحاصل المصطلح لا يتغير
في ما فهم منه الحاصل البتة والمراد من المعية هي المعية الزمانية **فقط** من المبدأ
القياسي وهو الذات لا تدعى او الحكماء ايضا يقولون بان لا يؤثر الا هو **فقط**
واما انه نفى حصول الصورة في الذات فلم يقل احد الا انه نفى على مقتضى اقوال
ان قوله لا حصولها الذي هو نسبة بين الصورة والعقل ليس بنفي ان القائلين
بالاضافة يعرفون العلم بان حصول الصورة ان يكون ان يكون الحق مجرد في فهمه
المراد ما هو الظاهر من قولهم حصول الصورة في العقل اوان مقصوده رد قولهم بان العقل
معه امور ثلثة فانما هو العقل مع الارشاد هو النفس يقولون فالافاضة المحصورة ان انفس

الى العالم يعبر عنها بالمتعلق واذا قيل لا معلوم يعبر عنها بالمحصول فظاهر ان المتعلق مع
 المحقق ولا يبعد ان يكون قوله فتأمل لكش في هذا **والا** مع من هذا المذهب لها
 كون العلم من مقولة الكيف وتاثيرها كونه من مقولة الالفان وتاثيرها كونه اضافية بين
 العالم والمعلوم ومع كون معنى قوله قد كثر في المذهب فنصرون القول بكون
 العلم من مقولة الكيف المذهب كصورة ليتم قوله ولهمذا قالوا والتوجيه الذي سوره
 الترتيب جاز في قوله **والا** مع ان يكون في ما سياتي منه قوله والتوجيه المذكور ينظرون فيه
 من ثمة ما قبل من الاحتمال جوابا على سؤال مقدر ويجوز ان يكون المراد من قوله هذا المذهب
 كونه العلم الصورة الثالثة وكونه قبول الذهن اياها وكونه نسبة بين العالم والمعلوم في بكون
 دعوى ان العلم الذي هو الصورة الحاصلة من مقولة الكيف غير مدلول ودعوى كونه العلم
 الصورة الحاصلة **الاجاب** مذهب مدلول بالتوجيه المذكور فقوله كذا القول في ذلك غير
 المدلول وحده والتوجيه المذكور ينظرون فيه وفكر في الدليل فان قلت كون العلم الصورة
 يستلزم كونه كيف قلت لا يجوز ان يكون امر اعتباريا وابتعد الكلام في الدعوى الصريحة
 ثم في عبارة المحقق ان المقدمة الثالثة بان العلم من مقولة الكيف مسودة لاثبات
 ان العلم الصورة الثالثة فالتفصيل بتلك المقدمة تفصيل ذهني فذلكه وتفصيل الترتيب بتلك
 خارجي كما ان ذهني فانه قد جعل الصورة الثالثة جزء من التوجيه المذكور والصورة الحاصلة
 حلة في الخارج بكون العلم من مقولة الكيف في زعم مستدل واما ان كون العلم الصورة
 معلول بكونه كيف وكونه كيف معلول بالتوجيه المذكور فبدل من جعل الصورة الحاصلة جزء
 من التفصيل فلا تغفل **والا** مع ان كماله في التبيين بان يكون المراد بالصورة
 في قوله ان الصورة توصف الصورة الحاصلة وبالعالم المقصود به الشيء في معنى
 قوله ان الصورة توصف بالمطابقة انها توصف بما في الجملة وهو كما في الاستدلال
 او ان يوصف الصورة من لفظة ادراك الصورة وبالمطابقة العلم موافقة الواقع
 او بان يكون المراد بتلك الصورة مطلق الصورة وبالعالم الصورة الحاصلة فيكون
 يكون كذا من التفصيل فلهذا المراد بالمطابقة على الاجزاء مطلقا **والا** مع ان

ووجهه

والاصفة لا يوصفان فلهذا نقدر كونه المدعى ان القول بكون العلم الصورة
 الحاصلة **الاجاب** كذا يجب بكون التعبير بالالفان مثلا لاجل ان قبول الذهن لتلك الصورة
 يصح على الالفان وعلى تقدير كونه ان القول بكون العلم من مقولة الكيف
الاجاب كذا يجب في قوله ان الصورة توصف كذا في المواد الصورية التي هي
 كيف توصف فلا تغفل **فلا** يصح فلك القول ان يلزم احد الاثرين **الاجاب**
 ماهية للوجود وصف وانقلاب ما عدا الكيف كيف واما ان يكون شئ واحد جوهرا
 ووصفا وان يكون شئ واحد كيف وانقلابا مثلا وكلاما بالملك وينتظم في الغيرة
 الاعتبارية كافيته فيه فباعتبار وجوده الظلي بكونه باعتبار وجوده العيني
 جوهرا او فانا للجهرية من خواص وجوده العيني وقوله واما الكيف في قوله
 الوجود الظلي كذا واحد من المقولات حتى الكيف فان حلاوة العلم باعتبار وجوده
 العيني معنى قائم بالعلم وباعتبار وجوده الظلي معنى قائم بالنفس فان قلت
 ان قولك واما الكيف ان يكون الموضوع في الذهن كيف في خواص الوجود الظلي فلتأمل
 فانه الكيف من الموجودات العينية قلت اذا حصلت صورة الشيء في الذهن فنقول
 كيف موجود في الخارج والى ان كونها صورة وكيف موجود في الخارج بعد كونها صورة
 في الذهن بعيدة ذاتية فصورته كشيء اياها وجود في الذهن ووجود في الخارج بكونها
 كيف والادراك في **الاجاب** سبق ذات فثبت ان كونها كيف من خواص الوجود الظلي
 ثم المراد بوجودها العيني مجرد الكون في الاعمى لا ان كذا بعبارة الآثار فانه هذا لا يصح
 على مذهب القائلين بحدوث النفس كشيء في الذهن اولا لا بعد في مبداء الآثار اما الكون
 في الاعمى كشيء في الوجود الذي قبله كذا في الاعمى كذا في مبداء الآثار الذي هو كذا
 بالوجود في قوله كذا في الاعمى فاستلزم فوجب وجوده اذ الاول من خواص الوجود الظلي
 والكامن في الاعمى مع مبداء الآثار فليست بغير ان يكون كذا في جميع ما ذكرنا فلهذا
 والتوجيه المذكور ينظرون فيه عموما ان يكون جوابا على سؤال مقدر كما في القول
 بان الصورة العقلية من مقولة الكيف مدلول بالتوجيه المذكور فالكلام اني هو فيه لا في ذلك

القول اشار الى الجواب عنه بان الكلام في الدعوى بناء على ان دليل منقول فيه عندي
فكانه غير مدعى بان التوجيه المذكور ايضا منقول فيه نقل عنه بها ان التوجيه المذكور فيه بحث
من وجهين الاول ان يجوز ان لا يكون المراد بالمطابقة في وصف العلم الموافقة للعواقع بل هي
اخر وجه في الاضافة والانتفاء ايضا انما هو حال الدليل كذا في هذه العلم بقصد بالمطابقة
والاضافة والانتفاء لا يتصف بها فينتج ان العلم ليس باضافة ولا انتفاء ولا يلزم منه ان يكون
كيف وهو المدعى الان يدعى انه لازم انتهى وفي بعض نسخ الكاشفة وقع بدل من قوله الثاني عشر
انه لازم الان يقاب ما يعمل كونه افضل لا واضافة ثبتت كونه كيف او الرابع اقول
اعتبار المطابقة وصف العلم لاضح للبرهان المركبة من الضدين البينيين تارة بالمطابقة
الموافقة للعواقع فانه في الوجه الاول ايضا **قوله** بل الحق اه اضراب عن قوله
ذلك القول بل لا يصح القول بكون الصورة الحالية من مقولة الكيف على هذا المذهبين اذ
الحق اه العلم اى الصورة الحالية من الامور الاعتبارية التي لا وجود لها في الخارج في نفسها
والكيف من الموجودات العينية فيكون ردا على العزيميين جميعا ويجوز ان يكون ترفعا
في السؤال المذكور وهو ان يحسن القول بكون الصورة الحالية من مقولة الكيف لا يصح بناء
على المذهب تحت روي القول بان العلم من الامور الاعتبارية وذلك لانه اذا حصل في النفس
صورة حقيقة لان الشيء هو ان تكون تلك الصورة موجودة في الذهن والحال ان تلك الحقيقة
موجودة في الخارج فلو لم تكن تلك الصورة من الامور الاعتبارية بل كانت كيف موجودا
في الخارج لان الكيف من الموجودات في الخارج في نفسها المكان لشيء واحد وجودا في
فكون تلك الحقيقة موجودة في الخارج بوجودين وهو بطلان هذا التايم على القائلين
بخصوص انفسهم في الذهن ولكن نقول لو لم تكن تلك الصورة الحالية في الذهن من الامور
الاعتبارية لغير موجود في الخارج في نفسها لكانت موجودة في الخارج كذا في بعض اسئلة
وجودها في الذهن لما عرفت ان الصورة الحالية في الذهن تنقسم على تصور لها فيه فائدة
يعمل ان يلزم عليه ان لا يكون الذهن عند متبينة ظلي والحق اني اصلي
هنا تمام على المذهبين فلا تغفل اقول ليس مراده ان الامور الاعتبارية حقيقة

كاتبه الاعوان بل مراده ان ليس من الامور الموجودة في الخارج في نفسها وهذا لا يتبع
انه يكون له وجود لغيره فقط فالعلم اما من قبيل زوجية الاشياء او مراده ان من مقولة
الاضافة ان الحقيقة لا تضافه ليس لها وجود في نفسها بل لها وجود لغير
فقط في يكون مراده من نفي كونه كيف نفي كونه الصورة الحالية وان لم يحد ذلك كلام
كلام فيجوز ان يكون قوله فتا لم لا تارة لاجل جميع ما ذكرنا **قوله** وان كان هذا
بالذات مع كونه وجودا في الشيء فقل غا فلا عن الدليل ان كونه من الامور الاعتبارية
بناء في مذهب القائلين بخصو الكيفية في الذهن بناء على ان العلم والمعلوم الذي
موجود في الخارج متحدان بالذات والحقيقة فكيف يكون كونه في الشيء من الامور
الاعتبارية فاجابة عنه بما زى **قوله** الا ان يقاب اه اقول على تقدير كونه
بل الحق اى رقيقا يكون المستفاد من قوله فلا يصح ذلك القول على تقدير كونه
اخر ايا يكون المستفاد من قوله بل الحق ان العلم من الامور الاعتبارية وكما هو
الذهنية باعتبار ما يعمل فان تقدير كلامه كما عرفت بل لا يصح القول بكون
الصورة الحالية من مقولة الكيف على هذا المذهبين فان الحق اه ويعلم منه جواب
ما يفرض عنه **قوله** واقع على كسيل التشبيه في ان الكيف كى انه موجود في
الخارج في نفسه كونه الصورة موجودة في الذهن في نفسها او كما ان الكيف قائم
بمعرفة كونه الصورة قائمة به بالذهن **قوله** محلا لما كان كونه لا على
تشبيه شيء بشي بدليل بغيره العينية بينهما وتزاع الخضم مع القائل بالتشبيه
بانه الشيء الاول ليس له بل هو امر ثالث ليس من شأن العاقل كونه مستل للعاقل
ليس الا على ما يفيد دليل وتزاع ليس الا مع القائل بالتشبيه فبقصر **قوله**
وفيه ان المسألة اه والحق ان المسألة التي هي ستمار اللفظ في غير معناه المتبادر
لها افراد عديدة مندرجة تحتها فاصح المذهب في العلم بكونه تعريفا الذي
عذر عنه وهو تصور صورة الشيء في العقل مستملا على واحد منها وهو في لفظ حصول
صورة الشيء فانه مستعمل في الصورة الحالية والمتبادر منه غيرها وعلى اعتبار ذلك

التعريف للجهل المركبة يكون مستملا على واحد منها وهو في لفظ صورة الشيء فانه
مستعمل في مطلق صورة الشيء مطابقة كانت لذلك الشيء اولا والمتبادر منه
المطابقة له وعلى اعتبار شموله لصور الجزئيات الحادية على القبوليات بها في الشيء
الجسمانية يكون مستملا على واحد منها ايضا وهو في لفظ في فانه مستعمل بمعنى عند
في زعم المحقق والمتبادر منه الظرفية في تقدير عطف ولان المتبادر به على ما فيه
المكان يكون كلامه من جعل فرد الشيء كمنزلة تحت في حاله فان كلامه في نص في
المقابلة قيل ما حاصله ان قيد الجسمية منضم للمكانة في كلامه فلما يكون جعل
فرد الشيء في حاله اقوال مع قطع النظر من ان الظاهر ان هذا المقام ان حيث
تقليدية وبيان للمكانة ان ضم قوله من حيث العلم الى مكان في قوله
قيدتها من جعل فرد المفهوم الكلي قيدا له فان العاقل يعلم بانه تامر ان يتم لفظ
حصول الصورة في الصورة الحاصلة مكانة ليس الا تكلمه لا يصدر عن عاقل
وايضا ان كان مراده ان عنوان مكانة كلي وقيد من حيث يتوهم ويجعلها
نوعا او بمنزلة النوع وكما كانت رايها بقوله لان المتبادر فرد لها ولكن
لا باعتبار هذا النوع بل باعتبار نوع اخر منها فعليه ان يبين كون عنوان مكانة
جنس او منزلة الجنس وان يبين ان قيد كذا فصل او بمنزلة الفصل وهذا
لما انه نص في قوله فرد لها وان يبين ان الفرد كذا رايه بقوله لان المتبادر
من اي نوعها **قوله** يجعل الاضافة اي اضافة صورة الى الشيء كذا ملابسة
ونقلت فاما اذ ارايت من بعبه شي وانزع منه صورة الان وارسم في ذهنا
والخاتمة لم يفتح اضافة تلك الصورة المطابقة الحقيقة الان الى ذلك
الشيء لاجل نقل بينهما وهو كون ذلك الشيء سببا لحصولها فينا **قوله**
فلما جعل عن ذلك ومنهف اما الضعف فانه خلاف الظاهر فانت ان الظاهر
على ما فيه مكانة واما التمام فانه لا ملائمة بين لام التعليل وكلمة من وان جاز
تكون كلمة من للتعليل ايضا واعلم مقصوده الجواب باختبار اصون الحذر من

وهذا تعريف وتوضيح له بوجه ان كان المراد انه تعريف لم يفهم اخر غير المذكور اولا
وذلك جازا اذ تعدد الوجه جازا فان المتنوع تعدد الكثرة والاقال بوجه اخر دون هذا
ولكن كون احد الوجهين موصفا للآخر محل تأمل وان كان المراد انه متبادر لاول في
العبارة بحيث يكون موصفا له ومفسر لقبوده فلا يكون تعريف اخر فالاذا ان يقول
الضمير للمكان يكون تعريف له بوجه اخر ويحتمل ان يكون للصورة الحاصلة من شيء عند
العقل ثم يقول غير عليه انه وقع بينهما ربعة من الملائمة بناء على ان الصورة
فيه مستعمل مطلقا والمتبادر منها العقلية وان كانت مستعمل في الحقيقة والمتبادر
غيرها وان العقل مستعمل في المدرك والمتبادر منه النفس الناطقة ويدفع بان
الاول متيقن والثاني محتمل ولا اعتبار للمجرد الاحتمال **قوله** اولى الصورة
الحالة اه ان قلت الاذا ان يقول اولى التعريف المذكور اذ لا يحتاج الى تأويل
في تذكر الضمير قلت ايه ان مجموع مطلق الصورة كذا فرة عند مدرك
تغير التعريف المذكور من حيث المجموع فيز عليه انه لا يتفرع عليه قوله فيكون
هذا موصفا للتعريف المذكور فان توضيح التعريف انما هو بيان بقوده مشتركة
وخصه كما لا يخفى فالاذا ان يكون الضمير للصورة المقيدة بالحالة من شيء عند العقل
كما قد يكون مطلق الصورة مفسر للصورة والحقيقة للحالة والمدرك للعقل فيكون هذا
توضيحا لذلك يقينا المراد من القيد **قوله** وانما هو الحالة بالجملة بعد ما ذكر الصورة
بمطلقها انما هو الحاضر وحاصلها المقتضى لان يكون المراد من الحصول للمعنى انما هو
الحصول والحضور لئلا يتوهم ان المراد من الحصول للمعنى يحصل بالمعنى الحصول وذلك
اذ يحتمل ان يكون المراد بمطلق الصورة ما يعم المطابق لذي الصورة وغير المطابق
انه ليس بمراد بشهادة قوله سواء كانت الاذا ان يقول وانما هو الحالة بالجملة
لئلا يتوهم ذلك او الاضطراب بينها وبين ضمير الصورة بمطلق الصورة فتأمل
لما كان احسن لم يقل كذا بناء على ان كذا هو الحالة على معنى يعم الحصول
والحضور كانه ثبوت والتحققة والا فالقائم يقتضي التفسير بالثانية اذ كون مراد

من الخصائص التي تخص العلم الحسني وهو ان يكون قوته
 مطلق الصورة الخيرة عند مدرك توميني وكشف التعريف المذكور والاضطرار
 مع التقييم الاواسواء كما في توميني او تعريف اخر فتعطيني **قوله** ولا يخفى ان المتبادر ان
 يخطئ تقدير ان قول مطلق الصورة الخيرة عند مدرك كما في توميني للتعريف المذكور
 يكون في القول تعريف على كنهه بان في التعريف للمعد واليس في ايضا فلا وجه
 للمعدول ولكن القصر على ما ذكر تفصيله وان كان ذلك التعريف للمعد واليس في ايضا فلا وجه
 في بعض ما يفتي به يمكن ارجاع التعريف اليه وعلى تقدير انه تعريف اخر في محتمل ان يكون
 خلافه في واشارة الى سبب تقدم الوجه المذكور على هذا الوجه الاخر ويحتمل ان يكون
 توميني لم **قوله** الصورة الخارجية اي الام التي ربي كذا في العالم مثلا غير عند
 بالصورة التي كذا اولان امتياز اخر في ربي عن اخر ليس الا بالاشكال في الذات كانه
 من نفس الشكل الذي هو الصورة الخارجية وقوله ولذا يقال له لعله تنبيه نظر
 الى بعض الاذهان والافئدة العقل فانه بان المتبادر من الصورة هي الصورة العقلية
 او انه بناء على كون المقام مقام النزاع **قوله** سواء كان امرا في رجا كالات
 اذ يتناوب في معلوم وهو الذات ايضا عن سائر المعلومات فالعلم والمعلوم شيء واحد ولكن
 باعتبار كونه ما به الامتياز علم وصورة وباعتبار كونه متنازعا عن سائر المعلومات او باعتبار
 انه ليس من الصور العقلية معلوم ومن هنا علمت جهة اخرى لتفصيله عن الام التي ربي بالصورة
 الخارجية اقوله يكون التقييم انما من بين التقييمات الاربعه متحقق في خصوص الصورة
 من غير ان يلاحظ معها اعتبار جهة اخرى ذكره في مقام التاديل ولم يلتفت الى ما عده
 وذلك لان التقييم الاول تقيم لها باعتبار رتبة الاشياء كنهه ووجه الثالث تقيم لها
 باعتبار رتبة الاشياء في رتبها باعتبار كنهه ووجه رابع تقيم لها باعتبار رتبة الاشياء كنهه
 تعريف على كنهه من وجهين احدهما ان هذا التقييم مضطرب مع ما ادعاه في الخطه من عدم
 التفاضل في كنهه والاخر انه يخالف لما هو الحق رغبه من ان العلم وفيه اذهان
 تميز العلم وبيانه عبارة شئ به على كون الوجه الاخر مختارا له بل او رده وتماثل

من التوجيه تقيما المقام وتوسيعا لانها لم يذهب كل منهم الى ما ترجح عنده فان
 اعترضه بالوجه الثالث على التعريف الثاني بالصورة العقلية من شئ عند العقل ومن
 على الوجه الاخر يذهب على ذلك فانه على تقدير كون الوجه الاخر تعريفا اخر يكون ذلك
 التعريف للمعلم للصور او الحوادث قلت اما الاول فلان الاخر انما هو المتعلق بالمعروف
 باعتبار تقييده بشئ لا يقتضي انه يكون اخر ايضا على تعريفه ايضا واما الثاني فلان
 هم خصوص الابدول ولو بوجهه لا يستدعي انه يكون المطر غير مدبر فيكون غير مختار
قوله فالعلم بالشئ حقيقة مختصة في العلم بالكنه نظر عنه ولا يبعد ان يكون
 المراد بالمهية كالمهية المفصلة بالكنه تفصيل الاجزاء وبغيرها كالمهية المجردة كانه
 تصور زائد بخصوصه وبذاته من غير تفصيل الاجزاء حتى لا يلزم بناء الكلام على غير الحقيقي
قوله اراد بهذا التقييم تطبيقه قيل اي كنهه في كنهه وكنهه في كنهه
 انه لا يطبق على كنهه بل هو على كنهه في كنهه وهذا اليراد مع جوابه المذكور
 فيما نقل عنه وهو لا يخفى ما في هذا الاعتذار لان التعريف حين التقييم يكون مختصا بما
 هو المشهور واما كون احتمال التطبيق قبل التقييم لا بعده الا ان يقال كمواد اثبات
 بهذه التقييم انه تعريف المصغر غير مختص بكنهه المحققين كما هو الظاهر مشهور بان يعلم
 وليس كمواد بعد التقييم يشمل المذهبين وفي لفظ تطبيق التعريف اشارة الى ما ذكرنا
 وكذا الكلام في قوله اراد الخ **قوله** للاحد التقييمين الاولين انما قال بلاحد
 التقييمين بالابهام لانه محتمل ان يراد بعين المدرك عين ما به فيرجع الى التقييم الاول
 ومحتمل ان يراد بعين المدرك عين صورة التي رغبه فيرجع الى التقييم الثاني انما قلنا
 فالمراد في الاولوية الاولى بالنظر الى عبارة المحقق بالنظر الى عبارة ويجوز
 ان يراد بالاولوية الاولى بالنظر الى عبارة اي الاول والثالث في كلام المحقق
 فيراد في بالاحد الاحد على التقييمين **قوله** لتقييم كل منهما متعلق بتقييم العلم
 واللام للغة والمعنى في تقييم العلم الى الصور والتصديق ليرتب على ذلك التقييم
 تقييم كل منهما الى الابدول والكسبي لانها للتفصيل فانه حيث اذ باد في تفصيل العلم

ان تقسيم كل منهما لا ابديهما والكسبي يتوقف على تقسيم العلم اليهها وان اراد به ان
اللام داخل على العلة الغائية وهذا ضبط ايضا ويجوز ان تكون التعليل كونه تقسيم
العلم الى التصور والتصديق بمنزلة تقسيم العلم اليهها والكسبي بان يكون قوله
الذي هو بمنزلة اه وصف لقوله تقسيم العلم الى التصور والتصديق فذلك لئلا
دعت اليه في زعمه **قوله** مستند لا على ذلك اه هكذا كان الانقسام الى ابديهما والكسبي
لا يجري الا في العلم المحصور والحادث وفي التصور والتصديق منهما وجب تفسير لفظ
العلم بالعلم المحصور او الحادث في تقسيم العلم الى التصور والتصديق المقسم
الى ابديهما والكسبي هما اي في قولهم العلم ان كان اه او في فوائج الكتب الميزانية
لكل المقدم **قوله** وفيه نظر منع لحم جريان الانقسام الى ابديهما والكسبي العلم
للمحصور او الحادث وفي التصور والتصديق منهما مستند بان الانقسام اه والمواد بتفسير
لفظ العلم بتحريرها ومنه فيكون المحرر مقسما **قوله** بالمعنى المشهور ونقلا عنه وانما
قيدنا بالمشهور لجواز ان يراد بهما معنى اخر في لا يتصف العلم المحصور والقديم بشيء
منهما اذ لم يتوقف في الاصطلاح انتهى بمعنى المشهور للبداهة كون العلم غير متوقف
على نظر ولا كسبية كون العلم متوقفا على نظر ولا توقف في عدم توقف العلم المحصور
والقديم على نظر واما جواز المعنى الاخر فثبت لان لكل احد ان يصطاح على ما يشاء
وكي الجواز لا يقابل بالجواز في قانون التوجيه واصطلاح احد لا يكون حجة على
الآخر ونظرة العام فيها ان في القواعد سواء كان عطف على قواعد او على تقسيم
فيه اشارة الى ان قوله مع ان التقسيم انبى بقوله العلم لا يتم بدون انقسام
هذه اليه اذ يكون سائلا عن اليراد عليه ان المناسب ان يقول مع ان التقسيم انبى
بالمعنى فلا تغفل **قوله** واما القول في الاستدلال على عدم جريان المقسم
في تقسيم العلم الى التصور والتصديق كقوله الى ابديهما والكسبي الواقع في عبارة
العلم او في فوائج الكتب الميزانية العلم المحصور او الحادث وتصوره كما كان
احصوا او حادث معتبر في مفهوم البداهة والكسبية كان المقسم في التقسيم

الذكر العلم المحصور او الحادث لكن المقدم على اما الملائمة فبينة واما المقدم فلا العلم
المحصور والقديم لا يوصفان ببداهة ولا كسبية والاراد ان رايه بقوله فصفه
منع الاستدلال دليل المقدم له مستند بان كون كل من العلم المحصور والقديم غير متوقف
بالبداهة والكسبية لا يقتضي ان يكون لوصول او حدوث معبر الى البداهة والكسبية
وفيه لانه اذا ادعاه عدم اقتضاؤه في رجاء متوقف ولكن الاستدلال على المقدم من قبيل الاستدلال
من تحقق معلول على تحقق علته وان اراد عدم اقتضاؤه في رجاء متوقف فان عدم
كل واحد من العلم المحصور والقديم ببداهة ولا كسبية اي اقتضاؤه في رجاء متوقف
جميعا لكونه ممكن لا بد له من علة فلا يصلح للعلة الا كون الحصول او الحدوث معتبرا
فيها ويجوز ان يكون اليراد ان رايه ان كون الحصول والحدوث معتبرا في مفهومهما
يحتاج للمعنى المشهور فيكون كلاما في المقدمة المدللة **قوله** معتبر في مفهومهما
بانه يقاب البداهة كون العلم حاصل او حادثا من غير توقف على نظر ولا كسبية كون العلم
حاصل او حادثا من غير توقف بنظر **قوله** في وقع عن بعضهم الاثبات به لجواز
ان المفهوم الذي اعتبر فيه الحصول او الحدوث ليس بمعنى مشهور بل هو ناشئ عن اصطلاح
بعض اللامات فيمنه من الدليل وهو خط ولا انه لتعيين ان بناء الدليل على الاصطلاح المذكور
والا فالحكام فيه ما يشاء رايه بقوله لكنه لا يقتضي من اليراد ليس الا ما فهم ذلك
قوله الا ان يكون اي الاستدلال بالقول المذكور مبني على اصطلاح بعضهم
على ذلك القول فان قلت انظم كلامه ان وقوع الاصطلاح على ان العلم المحصور
والقديم لا يوصفان ببداهة ولا كسبية وعلى تقدير ان التعليل بقوله العلم المحصور
من قبيل التعليل بتحقيق معلول يكون وقوع الاصطلاح في الواقع على ان الحصول
والحدوث معتبر في مفهوم البداهة والكسبية لا على مجموع القول كذكر قلت وقوع الاصطلاح
على احدهما يستتبع وقوعه على الاخر فلا قلت على ذلك التعليل يرد عليه ان هذا الدليل لا
المطابق اصطلاح بعض لا يقتضي تحفيص الاصطلاح المشهور اي لا يقتضي تقييد العلم
المقسم بالحصول او الحادث وتطبيقه على ذلك الاصطلاح او لا يقتضي تحفيص معنى

المشهور بالبداية والكسبية وتقليد على ذلك الاصطلاح غير بالاصطلاح موافقة لعدم من
ان علمت ان غير كنه يرجع الى اصطلاح البعض **فان** فاذن ما قيل ان بعض لما عرفت
ان اصطلاح بعض وذوها به الاء العلم المحسوس والقدم لا بوصفان بالبداية والكسبة
لا يقتضي تخصيص المذكور علمت ان فاذن ما قيل ان علمت ان التخصص المذكور لا يعمل بالذات
المذكور ثم مقصوده به اما الرد على من علم ان تقييد صاحب الاشراق ومن وافقه العلم
المقسم بالحدوث انما هو لا بطرف ذهابه الى ان اه وذلك ان يجوز ان يكون تقييده بذلك ثلثة
اخرى دعت اليه او الرد على من زعم قامية الاستدلال بالقول المذكور بعد القول بكونه
مبين او مستدلا عليها بالمقدمة القائلة بان الظاهر **مع** ان في هذا البيان اي في
تعريف العلم المحسوس بان عيني وجود الشخص لمعلوم وفي تعريف العلم القديم بانه
العلم الذي من في نيل الخلد والنفص عطف النقص على الخلد من عطف الخلد على العلم
اقول ان تعريف العلم القديم بالعلم الذي تعريف بالافضل فانه لا يتناول علم العقول
والنفوس العقلية مع انها من افراد المكون بالفتح عند الفلاسفة والتعريف بالافضل
ناقض وفيه خلل اخر وهو ان العلم الذي عندهم الحكمة الارسية فيفهم فلا معنى وتلك
ان يجاب بان التعريف المذكور للعلم القديم للبحث وهو المشتبه للوجود الذي
من التكوين والالوان بانه من باب التظليل فكذلك وان تعريف العلم المحسوس بان عيني
وجود الشخص لمعلوم تعريف بالافضل ايضا فانه لا يتناول افراد العلم المحسوس فانه
وجود الممكن ذاته عاذا ان عند الفلاسفة ويكون ان يجاب ايضا بان التعريف المذكور لبعض الاشياء
الغائبة بان وجود الذي ويكون الوجود عيني الذات في الواجب والممكن وفيه خلل اخر
وهو استعماله على مستدر كره هو العيني فان العلم المحسوس هو الاراد الخارجي وفيه خلل اخر
وهو شموله على الصور الذهنية على مناهج المختار فانه يصح عليها انها عيني وبعث الشخص
المعلوم على تقدير كونه وجود الشيء عيني حقيقة وكون القول في هذا قد تنقل
واما ما استند به الخصم فموضوع اما ان لا يكون عليه فمقتضى خبر او العلم الذي يدعي عليه قوله
واما المقول وثالث رايه بقوله ذلك على ما قلنا التفسير بان العلم المحسوس والقديم

لا بد من

لا بوصفان بالبداية والكسبة ويجوز ان يكون استدل منسبا للمعقوب ويكون
ذلك اثباتا للما قبل المدعى وهو تقييد العلم المقسم بالمحسوس او الخاشا وقوله
كذلك لا يقتضي بالبداية يدعي ان المانع لا تنضاف العلم المحسوس والقدم
بالكسبة كون الكسبة صفة وجودية وذلك المانع ثابت في البداية لما عرفت
انها صفة وجودية ايضا **فان** لا يخفى على من له قلب سليم وذلك ان
المقدمة القائلة بان البداية كالكسبة صفة وجودية بحيث فانه اذا اراد ان البداية
صفة موجودة في نفسها بدعية ان العلم من الاصول الاعتبارية فلا يتصف بال
موجود وان اراد ليس في مفهومها سلب بدعية ان ليس كذلك ان مفهومها
ان لا يكون العلم متوقفا على نظر وما قبل من انه لا يلزم من عدم انضاف الشيء
باجد الوجود من المتقابل عدم انضافه بالوجود في الاخر بدعية ليس من سلبه
القلب كما لا يخفى على من له قلب سليم **وسم** من قال لا يجوز وقوع
النكرة في سياق النفي بغير المحم فانه من عليه القائل المارك بان فيه حجر فانه
اذا تعلقت بالمعقوب يكون احد النفي عيني الاخر فانه على ما هو المختار من ان العلم
عيني لمعلوم ومقابل له بالاعتبار اجاب عنه هذا القائل فانه نقل عنه ان بانه يظهر
من تقريره كذا بين ان المعارضة بينهما باعتبار المتعلق اعتبارية لا ذاتية فلا يرد
ذلك الاعتراض فانه لا يرد ان لو كانت المعارضة الذاتية هي امتياز احدهما
من الاخر بالمتعلق وليس فليس **فان** ان متعلق التصديق اه اقول ان
مراده ان النسبة القائمة للجزئية بناء على انها المراد من النسبة هي بدلالة قوله
بل بعبارة فيها نسبة واحدة ويمكن تفصيلها لان النسبة واقعة اولية
فهذا لا يبعد عن فانه ان كان مراده ان متعلق التصديق عند المحم امر اجبالي لا يمكن
تفصيله لان النسبة واقعة اولية بواقعة في قطع النظر عن بعده من العبارة
يرجع الى انما والجواب بان يقاس مراده ان في عدد المحم من تلك العبارة النسبة
المفردة اشارة لان عند القائلين بان اجزاء الحقيقة اربعة ليس متعلق التصديق

ذلك التفصيل بل هو اجمالى اذا فصل صار ذلك التفصيل تفصيل **والقسم**
الحا فواذا اه فان قلت اذا كان مورد القسمة للجمع فلا حاجة تكون القسمة لغوية
وتحليلية كما يقال بالاجزاء قسم بلسان نظره وهو الذى لا يمكن فيه التحليل لاجزاء
مختلفة للتأثير وركبات وهو الذى يمكن تحليله لاجزاء مختلفة للحقايق
واذا كان الواحد لا يكون القسمة تحليلية بل دفعا والضرورة مثلا من التا فقلت
اذا كان مورد القسمة الواحد يمكن لا بالذات بل بالواسطة بان يجعل في انما لفظ
الافراد المذكورة تحت اجمالا فالمقسوم في الموصى الذى هو مجموع الافراد بحيث
لا يشذ منه فرد لا مرات فانه لا للاضافة تلك الافراد فلكون المقسوم عليه هنا
امر من التصور والتقدير يكون التابع من القسمة امر من ايصا وهو ضرورة التصور
وضرورة التقدير فانه علمت انه اذا جعل الحيوان مثلا مورد القسمة ان
بالذات فيقول القسم انه اما ناطق او ساهل مثلا فيكون القسمة دفعا
والحيوان مقسما والحيوان الناطق والحيوان الساهل فحينئذ من وان بالواسطة
فيقول القسم للحيوان فاما ان له وفرس فيكون افراد الحيوان مقسوما
لان المقسم في مفهوم بل هو مرات للاضافة المقسوم ثم الاول يرجع الى التا
فان قسمة المفهوم للمفهومات تستلزم قسمة افراد ذلك المفهوم الى افراد
تلك المفهومات وعلمت ايضا ان القسمة اللغوية لا تقتضى المقسوم عليه فانه
وجوده انما هو اذا كانت القسمة من قبيل تقسيم **الان يقال**
هذا المعنى ان يكون التابع من القسمة الواردة على التصور ضرورة التصور
وعلى التقدير ضرورة التقدير ومكتبه انساب بالتقسيم الاصطلاحي وهو
فهم يتولد تحت الفة الى مفهوم كل ليحصل من انقسام كل قيد قسم اقرب ههنا دعوى
احدهما ترجيح وهو قوله ان القسم بالتقسيم الاصطلاحي والافرى
مخمينية وهى الحق الترجيح المذكور وهو قوله الان بقائه نظر الى انقسام
فتكون انذى هو المعنى انما ان لا دليل الضمنية وقوله ضرورة او ان

لا دليل الصريحة اما انما فدان المقسم اصطلاحا يكون ابداه مفهومها كليا صادقا
على جميع افرادها والاقسام كذلك تكون مفهومات كل منها صادقة على بعض افراد
المقسم فكل المقسم على افراد كل قسم منه كلا ويجعل كل قسم منه على بعض افراد
فظهرت الانسبية المذكورة واما الاول فلانه لو لم يكن كونه في هذا المقسم
التقسيم الاصطلاحي لم يعمى مقصده الا ان بقائه كى لا يخفى ثم مراده من
مقصده ههنا تقسيم كل من التصور والتقدير الى الضرورى والضرورى الواقع
في اواخر الكتب كبرانية لا مقصود من التقسيم الواقع في كلام المصنف فانه على تقدير
حمل الاقسام على معناه قد علمت انه تقسيم لغوي **الان يقال**
من قبيل وضع العتيد وهو الضرورى في موضع القسم وهو ضرورة التصور مثلا
وذلك بان يجعل الضرورة بمعنى الضرورى مقسوما ويؤخذ منه القسمان
ضرورى التصور وضرورى التقدير وهذا بعينه هو الاقسام التا في كلامه و
التفرقة بينهما انما هو بام خارج تأمل **الان يقال** لا يقتضى الى الدليل الذى
ان رايه بقوله فان كل ما قد ان اقرب يحتمل ان يكون ذلك المقول غيرا
فلكون الاقسام بين المذكورين بديهيا ويحتمل ان يكون دليلا على دعوى بديهية
الاقسام بين المذكورين ولما كان الظاهر كلامه هو انما حمل عليه فاعترفت والفظ
من لفظ الانتفاض النقصى الاجمالى هكذا ان الدليل كثر رايه يستلزم خصوصية
الفاد وهو ان يجد صاحب القوة القدسية في نفسه انه يحصل بعض **التصورات**
وبعض التقديرات بالنظر وان يجد كنههم في البلاد قد في نفسه حصول بعض
منها من غير نظر وحصول بعض اخر منها بالنظر فيكون فاسد والجواب ان رايه
يعتقد كانه اراداه منع كاستلزامه فاما مستند بالتحريم والتأثيرية وتوهم
وبعد التمثل عن هذا الى عن الاعتراض الضعيف عجبا او عن الانتفاض
فاقول ان قوله ان العاقل يجد في نفسه انه يحصل بديا ان يكون حصول
كل من الجزئيات الاربع المذكورة من الوجدانيات فبدا على دعوى ان بديهية العقل

فانه بمقتضى ان في النفس بلا نظر وجوه اثنين منها فيه نظر من هذا الموضع وكو
 ولازم كون الدليل المبني عليه مستلزما للخط وهو دعوى بداية التالف بين المذكورين
 يجوز ان يستدل على نفس التالف بين المذكورين فانه الاستدلال عليهم يستدعي
 نظر بينهما ذلك بدلت في هذا الجواز من دليل كذا ينبغي ان يفهم **قوله** لما بينه وبينهم
 لم لا يجوز ان يكون عدم القول بالكس مبنيا على ان نظرهم في التصديقات
 فانها الكمال على ما ذهبوا اليه من ان التصور بالكنة متعذر او متعسر **قوله**
 موقوف على صورة الفلانة اما وجوده فمفك كما هو رأي المصنف ورأي الحكماء او ذاتا اجبا
 كوقوف على صورة على مادة على ما ذهب اليه الامام ومن تابعه **قوله** وعلى تصور
 عطف على تصور في تصور نفسه والمواد من لفظ التصور المكتسب من التصديق في
 الذي فرضي اكتب به منه والمراد من الوجه ما عدا ما في نفس الكنة **قوله** وفيه نظر
 يحتمل ان يكون نفس الجاني لما في رأي الزيف من الدليل بقوله بانه وحال
 انه جاز ان لزوم الدور او التمس لا يتوقف على امتناع اكتب بالتصديق من
 التصديق فكل من لم يتوقف عندك فان ذلك في ذلك يتوقف على هذا او اما
 جريانه فلان اكتب بالتصديق او فيكون لجزء الا لزام ويحتمل ان يكون متفقا
 يتوقف لزوم الدور او التمس على امتناع اكتب بالتصديق من التصور مستندا
 بقوله لان اكتب بالتصديق او **قوله** يتوقف على التصديق او ان قصد
 محتمل يكون محتمل من التوقف المذكور مستندا لجواز انتهاء الحركة الاولى
 للمواد المتعاقبة وان قصد به جنبا بناء على انه كان ههنا يكون تكلمه متفقا
 ايضا يتوقف المذكور في كل سلسلة من سلسلة تلك التصديقات مستندا لجواز
 ان تنهي الحركة الاولى لتلك المواد في كل سلسلة سلسلة من تلك السلسلة فلا شك
 في حقيقة تكلمه فلو اراد الا ان لا يراد مع نفسه تشيخذه الذي الطالب اراد
 من نفس متوقفه جزيا وما يحتمل على الدعوى فتبهم **قوله** لجواز ان يكون
 بعض ما في ابي مبادي تصور الشيء بالتوجه مشترك بين تصور ذلك الشيء الكنة

راجع

ومقتضى بالوجه ان في على التصور بالكنة بان يكون ذلك البعض ذاتا للكنة
 وعرضا للوجه او بالعكس ويحتمل ان يكون المراد ان ذلك البعض جزء مشترك بين الكنة
 والوجه والكل ينطبق على قوله يجوز ان يكون المراد ان ذلك البعض ذاتا للكنة
 المذكورين فان تصور الوجه ان في انما هو قبل الحركة الاولى فهو المعلوم فانه بمنزلة
 المعدلها وكذا مباديه فلا يكون بعضا لمبادي ذاتا للكنة ولا للوجه قلت اما اولها
 فلان ما ذكرته لا يقتضي في الكس فلا وجه لقولك لا للوجه ولما ثانيا فلان اكتب
 الشيء لا يتوقف على الحركة الاستقلالية كما لا يخفى وقوله وكو لم اي لو لم ان يكون
 الوجه ان في عرضيا يجوز ان يكون تصور العرضي مكتسبا من تصور الثاني من مرتبة
 من مراتب سلسلة مبادي الوجه ان في او في مراتب عديدة منها اقول ثانيا
 المنع المذكور انما هو في صورة واحدة وهي ان يكون بعض مبادي تصور الوجه
 عرضيا المكتسب ذاتا لبعض تام ثانيا للخاصية في اي مرتبة كان من مراتب
 السلسلة اذ البحث في التصور بالكنة الا ان يكون المتأخر ان مبادي الكنة
 حاصلة فيما بين مبادي الوجه ان في بان يحصل منه من مرتبة من سلسلة
 وفصله في اخرى منها تفصيل صنف ثم ان اللازم انه مدله فمفك اما رابع
 لا منع بعض مقدمات دليلها ولا يعالج له الا المقدمات الثالثة بانها يتصور شروع
 في كسب كنهه من ذلك الحد المعين واما تنزيل الدليل من مرتبة العدم لحد فيه في ركن
قوله ان في على جواز ان يكون بعض المبادي مشترك بين التصور
 بالكنة والتصور بالوجه ان في عليه وهو من قبيل تنقيح منع المدعى على منع
 بعض مقدمات دليله **قوله** في تلك الزمنية اي العجز المتعاقبة في باب
 الازد **قوله** ضرورة ان اكتب بالتصديق المظسبه بقوله وان كنه
 صير تصور تلكت بعد ما يرجع لتغير فيه الا ان يبقا سلسلة المذكور وكما هو المتوقع
 واللاوتوقع لدلالة التصديق عليه ما في كون اكتب بالتصديق مسببا ليس بكل
 فعلية الاكتفاء على كسب تصور اكتب بـ الا ان يبقا انه ادعى كنهه ذلك او اراد

بالشرايع على حكمه فيجوز ان يكون الامر بان كل كاشفة له هذا **الان يتك**
لعل اوده الخ على مقايسته بان يقاب التصديق المطمئني **ب** بتصديق
فائدة ما والتصديق بفائدة ما على تقدير نظرية الكل مع توقف على صرف الزمان
من الازد لا حد معين في الكتب وانما بتصور الشروع في كسب التصديق لمط
من ذلك الحد المعين وذلك زمان متناه لا يمكن اكتساب التصديق المطمئني على ذلك
التقدير فيه وانما قلت بالمقايسته لان دليل الملازمة والملازمة صريح في ابطال
نظرية كل التصورات فيجوز ان يكون الامر بان كل كاشفة له هذا او هو كاشفة
لما كان جريان وجوه الجواب المذكور هناك من اول كاشفة له الاستماع جريا
بعض تلك الوجوه هنا اذ لا بد ان يكون التصديق اللاحق في كل رتبة من مراتب
السلسلة مقابلا للتصديق المطمئني وهذا يبين ان يوجد تصديق مشترك بين التصديق
المطمئني مكتسب وبين التصديق المكتسب فليت **مل** بالنظر الى ذات كل فرد
لا يخفى ان جهة كون النظريات بديهية بالنظر الى ذات الفرد هي كون حصول **الفرد**
التدسية له يمكن بطريق محسوس فيلزم ان تكون النظريات بديهية بالنظر الى
ذواتها ايضا **والحال** ان كون حصول تلك القوة القسمة لذات الفرد ملكا يقتضي
امر من احد هاتين **حصول** النظريات لذات الفرد بطريق المحسوس
ولما لم تكن النظريات بديهية بالنظر الى ذاتها نظر الى ذات الفرد فلذا **الان**
وان لم تكن متوقفة على النظر بالنظر الى ذاتها وقى المعترض تكون بديهية
بالنظر الى ذات الفرد فلا اضطراب بينهما **ف** ولا يخفى على بعدى كون
النظريات التي هي غاية الخفاء بديهية بالنظر الى ذات كل فرد مما افرد **الان**
لا يخفى على بعد لانه يستلزم ان يكون الشيء الواحد مقصورا كان او تصديقا **ب**
وبديهية جمل ان يكون مقصوده ان الخفاء هو هذا وما لزوم كون النظريات
التي هي غاية الخفاء بديهية بالنظر الى الذات انما يكون تحذورا للاستلزام **ف**
وحيث ان يمكن مقصود ان لا يجوز تحذور **ف** انما يلزم ذلك كون

بديهية

النظريات التي هي غاية الخفاء بديهية بالنظر الى ذات كل فرد مما افرد **الان**
وقوله يجب الذات اي ذات كل فرد ويجوز ان يراد به ذات النظريات **ف**
بشرط الاحوال المقارنة للاحوال كل فرد والمقارنة بحصول النظريات **ف**
ولما كان الامتياز بينهما اي بين كون النظريات نظرية وبين كونها بديهية فحيث
انها تتوقف على النظر بشرط الاحوال المقارنة نظرية ومن حيث عدم توقفها
عليه يجب الذات بديهية **ف** فلا يلزم ذلك اي كون النظرية التي هي
غاية الخفاء بديهية بالنظر الى ذات كل فرد اقول من هنا علمت ان على تقدير
كون كواد متوقف لحصول في التعريف توقف الحصول بشرط احوال
الفرد المقارنة له في الحصول او للنظر فيك يدفع فذهب تعريف البديهية بانه
ليس بطرد الافة اذ كان من قبيل قولي الحيوان بشرط انما هو اي الحيوان
الماخوف مع الماطي فلما يدفع النقص لا يرد تحذورا وما اذ لم يكن من ذلك
التجيب بل من قبيل قولي الحيوان من حيث انه ماطي **ف** وان كان النقص
منذ فذلك بدخول تحذورا وهو كون النظريات التي هي غاية الخفاء بديهية
الذي لا يخفى عن بعد والفرد بين الحيوان لما خوذ مع الماطي وبين الحيوان
من حيث انه ماطي **ان** الاول بتحصيل النوع وجعل اياهية مخلوقة
والثاني لثبات ذلك بل للمقابلة اعتبارية حيثية لمصلحة ما ولا يخفى ان المقام
ليس مقام تحصيل النوع بل ان مقام تحصيل مصلحة التي هي دفع النقص فعمل
للمعاصير المعترضة فليت **مل** مع ان بعد من يعنى ان كان مراده يلزم
من ذلك كون الشيء الواحد نظريا وبديهيا بالنظر الى الذات هو هوذا الخفاء لان
اللامر في كون الشيء بديهيا هو هذا وان كان مراده يلزم من ذلك كون الشيء
الواحد نظريا وبديهيا بعد ثبوت الامتياز بينهما بعد التحسب بان يكون
نظريا من حيث الذات فبقوله ثم كيف ان الشيء الواحد كذا ان سمي بالمقابلين
من جهة من وفيه فان القويان نفس الواحد نفس كذا فليت **ف** لا يخفى على بعد

ينظر ما بين على قدره لفظ القاطن لعدم ما يبين على قدره اي ما ينفع المنع
 الذي يبين على قدره نفي تغيير مظهره حيث اما اوله فلا ينفع على ابطال السند عدم
 ورود المنع لا بطلانه وثانيا فلا ينفع معنى المنع طلبه ليدل على مقدمته ليدل على معنى الحكم
 ببطلانه الا ان يقال مراده من المنع نقض الحكم ويدعي ما واث السند المنع فنكت القين
 هو البتة على ان ابطال السند كما وفي الحقيقة ابطال النقض الم
 هذا انما يتم
 اي ابطال السند هو نقد العلم المستقلة للمعلوم الشخصي بالمقدمة القائلة كانت
 علمه التي يتوقف عليها مع الشخص احد ما انما يتم اذا كانت التوقف المعبر عنه
 مفهوما علمية بمعنى ان لا يمكن حصول شيء الا بعد حصول شيء اخر وكون هذا معنى
 التوقف اول البحث اي نحن بصدد منه فابطال السند كما وفي مستند ابطال
 نقض لم يستلزم لاثبات لم اثبات للشيء بنفسه كما لا يخفى **فصل** على
 اي لو سلم ان ما قيل تام وان لم يكن التوقف المعبر عنه مفهوما علمية بذلك المعنى او
 المراد ولو سلم انه ليس اول البحث اذ الحق انه التسليم لا يستدعي ان يكون له جهة ودار
 اوله ولو سلم انه ليس اثباتا للشيء بنفسه تامل **فصل** في المنع المذكور
 يعني ان سند المنع هو التجوز انه كويسا كان نقد تلك المعلول او باطلا في تقدير
 بطلانه فهو لا يقع في ورود المنع مستندا بالتجوز هم ذلك فان ما ذكر في مقام ابطال نقد
 المعدل مستقلة المنع الشخصي من المقدمة لا يفيد بطلان التجوز المذكور كما لا يخفى
 بناء على ان الحكم الغرضي له وفيه فان غرض المانع ان هو اظهر الصواب الا ان يقال ان بناء
 على كون الشيء امورا موصوفا بالزعم او بناء على كونه غرضا بحسب الظاهر قبل ما حاصله ان كل واحد
 من المنع والسند ليس بنفي اقواله فاجاب ان لو قال ان المانع ينفي ما ذكر المعدل وليس
 مع انه لا بد من سند الاخص نفيه لا يستلزم بطلان المانع وان لم يكن معنى
 التوقف ان لا يمكن حصول شيء الا بعد حصول شيء اخر ونقضه ان كان حصول
 بدون حصول شيء اخر وكون معنى التوقف انما هو المانع لا قول الغرضي او ان
 فلا بد من تجوزهم نقد العلم مستقلة ونفي نقد انه كويسا ان يكون سند المنع

فيكون متناوذة فتدبر
 شبه

انه لو لم يكن معنى التوقف انما هو المانع لكان يكون اخص وفيه تامل لان قد قيل
 التوقف هو المانع وان ذكر في مقام السند انه في نفسه تعريف للتوقف فبذلك لا يشار
 يرد عليه النقض بان ليس بطرد لصدقه على التأخر الزمان لان المعنى في السند **فصل**
 فلم لا يجوز ان فيه لانه لا نقد العلمان وجب ان يتقدم المانع بان يكون معلولا احدهما
 مغايرا بالشخص معلول لا يرى في خصوص هذه المادة وذلك لانه اذا حصلت صورة
 الان في مثله فرد بالكسب يكون معلولا للكسب ولو حصلت في فرد اخر بالحدس
 يكون معلولا بالحدس وان شك ان كل واحد منهما مغاير للاخر بالشخصي وكذا الحال بالنظر
 لا حصولها في نفس واحد فانها لو حصلت في فرد بالكسب فهي معلولة وعلى
 امكان حصول القوة القدسية لهذا الفرد امكان حصول تلك الصورة بالحدس فتكون
 معلولة مغاير لمعلول الكسب بالشخص او نقول لو حصلت تلك الصورة في
 فرد بالكسب وقد علمت امكان حصولها فيه بالحدس فلو كانت الصورة التي حصلت
 بالحدس هي الصورة الحاصلة بالكسب بعينه فلو سلم اما تحصيل الكل او اعادة المعدم بعينه
 لوفى ان عدم الكسب وذلك ما عرفت ان النظر بالنظر الى ذلك فرد بدهي في
 يكون معلول الكسب مغاير لمعلول حدس بالشخصي **فصل** لا دعوى حتى يحتاج
 لا بيان او تبين اقواله في صورة الدعوى فيحتاج الى بيان او تبين بحيث
 شغري بان كيف يخفى مثل هذا على الفاضل **فصل** لكونها بمعنى واحد ويمكن
 تأييده بحسب ما يقارن في السبق الذي تقدم تحت حجة اليه على محتج الذي لا يمكن
 وجوده الابد وجود محتج اليه بعدية ذاتية نعم ان الاحتياج في العرف اعم من
 التوقف كالحاجة كلفه قوت من اذهب الى التوقف من التكلمين ان علمه احتياج
 الشيء وجوده لا العلمة الامكان مع الحدوث فتأمل **فصل** في حفظ فيحتاج الى
 البيان لجواز حصوله في ذلك فحين يظن الحدس لا مكان القوة القدسية لكل فرد
 ولما يمكن ان يرد ان المراد من قوله فان العاقل لا فان كل فرد بشرط كونه قادرا
 بصدقه عليه ان يحتج به فهذا الاحتياج الى البيان انما يترك رده بقوله

عليه بشروط كونه فائدة كما احتياجه اليه في يكون الفرق تحكما ثم لا يخفى ان القوب بالفرق
بناء على كون الاحتياج اعم من التوقف فذلكم فان كان المراد بهذا البحث
الفرق المذكور وهو احتياج الفاعل للقوة المدسية حين هو فائدة في تحصيل المطالب النظرية
في النظر وعدم توقف تحصيل الفاعل حين هو فائدة تلك المطالب على النظر ثم كون محل
التوقف في تعريفهما على الاحتياج من هذا البحث بناء على ان مقصودنا من اثبات
الفرق المذكور هو التمييز ما بين الجواب عن الفهم وهو كون المواقف التوقف
في تعريفهما الاحتياج فكون هذا البحث ما يعلم منه ان النظرية والابدية تختلف الى
انما هو باعتبار الفرق المذكور لانه في ذلك الحيز فيجوز ان يكون هذا وجهها
لكن لم يرتد له **فصل** في كونها متبادر من سوي الكلام فيميز المرفوع لمجموع
المرادين او لكل واحد منهما وبتبادر الدرس من اسم لكثرة هذا بتبادر التبادر من لفظ النظرية
والابدية فلا تغفل **فصل** في كون النظرية والابدية مختلفة باختلاف
الاشياء والادوات فكل حيث فاع العلم الواحد بالاشياء لا يكون نظرا بوجهين
معاً بل يكون احدهما والاشياء انما تختلف المذكور في العلم بكونه واحداً شخصياً
في كونه متبادراً محالاً وهو الانصاف بالتقابلين من جهة واحدة كما لا يخفى **فصل**
ما ذكرته اجوبة الاشكال الثلاثة احدها يكون معنى التوقف الامر كمنح لفظ الفاعل وثانيها
كون العلم في كونه بالكمب غير العلم في كونه بالاشياء بالاشياء وثنائها كونه المراد من
التوقف في التعريفين الاحتياج او المراد المنوع انفسها ثم يجوز ان يراد بالمجموع
من حيث هو مجموع ويجوز ان يراد كل واحد منها وقوله فهو كونه في قوله
فهو كونه حيث وقوله في العلم لان العلم يجوز ان يختلف باختلاف الاشياء في
بان يكون نظراً بالنظر الى الفاعل وبه يربط بالنظر الى غيره وبالفعل الاول بان يكون
نظراً بالنظر الى الفاعل حين هو فائدة يربط بالنظر اليه حين هو ليس بفائدة ثابتة
في مذهب الراجح العلم والمعلوم متحدان اما نقول انه باعتبار حصوله في
ذات الشخص علم وباعتبار من حيث هو معلوم فليس شخص **فصل** لكنه ان كان

او كونه

ان يكون المراد بهذا البحث المذكور في الاجوبة وبالنظرية نظرية المعلوم وبالبديهة
براهمة غير فقه فليعلم ان يكون بذكر جديعين المراد بزيادة فافه **فصل**
ان هذا الكلام في معنى ان الوجه الذي يكون المطالب مستقراً به على تقدير كونه
عرضياً لازماً او مفارقاً في تقدير قابلية الجواب الاول يلزم اعتبار العرضي
في بعض الحالات وهو صورة تحصيل ذاتيات المطالب المنصور بالوجه العرضي في التعريف
بها وذلك لان الوجه الذي كان المطالب معلوماً اقل ما اعتبره للحيث في
التعريف بالمفرد وجعل المجموع المركب منهما تعريفاً وجب اعتباره في التعريف
كلها اذ لا تفرقة بين تعريفه وتعريفه اذ التخصيص بلا تخصيص مردود **فصل**
فيما اذا تصور لفظ بام عارض في ثم حصل ذاتياته باسمها وعرفها
احترز به عما اذا تصور لفظ بام ذاتي ثم حصل باقي ذاتياته وعرفها هذا مراده
بصيرته ما سبقت من التعريفه ولكن ههنا قسم اخر يحصل للاحتمال في
ايضا وهو ما اذا تصور المطالب بام ذاتي ثم حصل ذاتياته باسمها وعرفها
فلا تغفل ان قول كونه في قوله ثم حصل يحتمل ان يكون للتراف في الزمان فيبرد
عليه كون تحصيل ذاتيات المطالب بعد تصور بوجه ما بعدية زمانية محل تأمل
ان يجوز ان يكون حصولها في النفس قبل تصور بوجه ما قبلية زمانية يقال
ان كلمة اذ اليست الكلية بل لا يهاب فيكون الكلام في قوة الجزئية لانا
نقول في يلزم خلاف المعنى الذي هو تحقيق كونه في كل صور الله تعالى
منها النوع ويمكن ان يقال ان قوله حصل ذاتياته باسمها من باب
تحصيل كيانها في المناسبة في قولهم الحركة الاولى توجه النفس نحو مقولات
التحصيل كيانها في المناسبة لفظ اذ التحصيل فيه ينظر الى قيد المناسبة كما يدرك عليه
كقوله مقولات ويحتمل ان يكون المراد منها التفاوت في المرتبة فان الجزء
العرضي من التعريف دون مرتبة من الجزء الذاتي منه وكذلك المنصور بالوجه العرضي
دون مرتبة من تحصيل الذاتي فتأمل **فصل** مع ان القول اي ولو لم يلائم

المذكورة لكن لا م بطلان اللازم الذي هو اعتبار رتبة واحد مرتين في التعريف
لم لا يجوز ان يعتبر تارة لا فروع شئ بشروط لازمة ويعتبر اخرى لا فروع شئ
اخر بدون تلك الشروط وقوله نعم اه اشارة لامتناع غلطه كانه استنبه
عليه ان اعتبار ذاتي واحد في التعريف يقتضي التكرار في اجزاء الماهية في
حد ذاتها فيكون باطلا لاستلزامه باطلا ولكن الامر ليس كذلك في اين هذا اي
التكرار في اجزاء الماهية في حد ذاتها وايضا ذاك الاعتبار ذاتي واحد مرتين
في التعريف فان هذا ليس عيبا ذاك ولا لازمه فالحاصل المنع في يجوز ان يكون
هكذا لا م بطلان اعتبار رتبة واحد مرتين في التعريف وانما يكون باطلا لو
استلزم التكرار في اجزاء الماهية في حد ذاتها ووجود ايضا اذ شئت بينهما
فلازم ان يلزم اه لا يخفى ان المتبادر من لفظ الجيب في التعريف بالركب
من ذلك الوجه والمفرد ان المستبر هو الوجه العرفي فمع ذم التبادر بتلك المقدمة
لا يرد المنع عليها الا ان يكون المتى منها مستندا بتقرير مراد الجيب
بل انما يلزم ان هذا انما ينطبق على ما هو مشهور من ان العلم بالشيء بوجه غير الكنه
هو علم بذلك الشيء واما على مختار المحققين وهو ان المتصور بالوجه في الحقيقة
هو الوجه مكا ينطبق **قوله** فلان مدار المد التام اه هنا تام لا ضعف فيه
ومن قال انه ضعيف بناء على ان المشهور ان الحد التام هو المركب من الذات
العرفية فلم يتفطن عنه فتفطن **قوله** ولا يجوز اعتباره في الفصل اذ
على تقدير اعتباره فيه يلزم اما ان يكون الفصل عرفيا اذ المركب من الداخل
والخارج الغير المقوم خارج واما ان يكون العرفي العام ذاتيا فان داخله داخل
داخل واللازم بط لا تفطن **قوله** لانه قيل ثبوت الشيء لنفسه وفيه ناه
وان لم يكن من ذلك القبيل لان اصل الحد وهو انقلاب مادة الامكان الى
ضرورة ثابت لان ثبوت الافراد المقيدة بصفة الفتحك لان ضروري لا
ان يرد الفتحك بالاعتبار **قوله** لان المركب من الداخل والخارج قد ناقض

عنه

عند بعضهم فيتم الجواب في الفصل ايضا وفيه بحث لانه ان كان المراد انه يتم
عند البعض فلا يكون جهة على الختم وان كان جهة للجيب على تقدير انه تابع للبعض
في ذلك وان كان المراد انه يتم عند بعضهم ايضا فيحتاج الى بيان كونه من البعض
قوله لا على عدم اعتباره في مطلق المبادئ المحولة كالفصول مثلا
او غير محولة كالقونية العقلية مثلا جهة للحل بين المعرفة والفصل مثلا
قوله يستفاد من ظاهره لانه باطنه لان العلم في اصطلاح هذا الفن
يعني مطلق الادراكات من التصور ومطلق التصديق اي البقي والظن
والتعليد وجره **قوله** لا يخفى على الفطن اقوال المناقشة المت رايها بقونية
ما اوجب عنها فيما نقل عنه بانه وان كان العلم مشترك بين هذه العا ان انه ليس
بحكم مائة التوهم بخلاف المقبول فانه لا يجري فيه التوهم بان العلم
مشترك بين التصور والتصديق مطلقا بقونية تقسيم العلم في ادراكات
الفن لا تلك التي فاما لا يخفى ان لا وجه لهذه المناقشة بعد فهمه يستفاد
من ظاهره وذلك لانها منع لعدم شمول التعريف الانظار الواقعة اه مستندا
بان العلم مشترك في هذا المنع مستفاد من قوله يستفاد من ظاهره الا ان يعقب
ان المناقشة ترجع الى المنع المقدمة المسروقة لبيانها وهي اذ المتبادر من معلوم
مالا يشمل تلك الاقلام مستندا بان المتبادر من تقسيم العلم المطلق الى تلك
الاقلام ما يشملها وفيه اذ هذا السند لا يصلح للسندية كما لا يخفى او يقال ان
المناقشة معارضة مع الدليل المت رايه بقوله اذ المتبادر اه لا يقاوم
عليه سواء كانت المناقشة منفا او معارضة ان الجواب عنها فيما نقل عنه
لكون مداره ومبناه على التوهم لا يلزم المناقشة ولا المناقشة فيه اذ كل منهما
مبنى على التوهم التبادر لا ناقض **قوله** الجواب بالتعيين فاعمل الجميع ما ذكرنا
امر بالتفطن **قوله** ان المراد بالملاحظة اي لما فؤدة في تعريف النظر
او مراده ان معنى الملاحظة وفيه عليه المراد والسباق من السباق اي سباق كلامهم

وهو قوله والكتب بالنظر وذلك لان الكتب بفعل اختيارى وهو
 مسبوقة بالقصد والاختيار وكذا النظر الذى يتوقف هو عليه وقوله سيما
 وقد قيده الى سيما حال كون الملاحظة مقيدة بالغاية التى هى غلة من حيث
 وجودها الذى هو المقادير على الانقسام الاختيارية يكون المراد بها التوجه نحو
 المعلوم مقصدا او المعنى سيما ان التنبيه على ذلك فاصل من حال تقييدها
 بالغاية او المعنى سيما والحال ان تقييدها بالغاية نبه على ذلك ثم كلامه
 هذا مخرج من ان مطلق الحدس يخرج بغيره الغاية فلا حاجة الى تكلف جعل
 الـ بنى قريضة لتفويض المراد من الملاحظة واسناد وجوده اليها باعتبار
 قيد القصد ولا غرض منه الا بحمل السبب على ان من السوى وكفى يردح
 ان كلامه من حيث ان في اخره فاسناد الى احد ما ترجح بل امرح الا ان
 يدعى في تنبيه السوى عليه التنبيه بغيره المتبادر نعم فربما السبب
 يرجح اسناد الاضواء اليه تأمل **فان** ان المتبادر من ملاحظة الحاصل
 لفظ السبب على انه من السوى اى وانما قال بنبه عليه سوى التعريف لانه
 البت دراهم **فان** عقيب شوى وطلب انتم على القسم الاول من الحدس
 تنبيهها على ان مادة التعقلى مقصورة عليه وان ليس مراد الحق باحد من
 في نفسه فلا نقى بتعقل المبادئ المرتبة دفعة في الحدس مطلق الحدس
 بل اراده به في جملة فان قلت هذا مضطرب مع قوله اما عقيب شوى **فان**
 وتعب ابدونه قلت لا اضطر ب فانه تقسيم لم لا فسمي وتنبه على انه
 بجميع اقائه ليس بقصد واختيار لانه توهم مادة التعقلى قبل ولم يتوهم
 لا بطاقتهم الانتقامى بالقسم **فان** لان ابطال ما توهمه لا بطله يستلزم
 ابطاله ويؤيد ما ذكرنا ان الحشى اقوى له فيما بعد اقوالا ما اذا كان مراده
 بتوهم الانتقامى به التوهم المحصى من غير ان يكون له جهة فهو مسلم وليس الكلام
 ليس في الانتقامى بالتوهم المحض **فان** مراده به التوهم الكاشى على جهة

فمنه ناشئ عن عدم الاتفاق بان مدار التوهم هو الشوى والطلب واما
 ثانيا فلانه ليس بينا بعد ما يكون نصا على توهمه لذلك بل لا تسمى لذلك **فان**
 كما لا يخفى من من له ما مرصادى **فان** من غير قصد واختيار لانه شوى
 تلك المبادئ دفعة مطلقا اى سواء كان بالقصد والاختيار او لا كما ينبغي
 ان يفهم وقوله سواء كان بعد طلب اشارة الى انتفاء التوهم فان الطلب
 في الانقسام الاختيارية ليس الا بالقصد والاختيار فمن هذا الشكل على بعض
 الحشوي التفرقة بين النظر والحدس باثبات الاختيار من الاول **فان** وفيه
 في انك فلا يمكن دفع التوهم المذكور الا بدفع الاشكال المذكور **فان**
 انتفاء الاختيار من مطلق الحدس يستلزم انتفاء الغاية فيه لكن الاختيار
 منتف من مطلق الحدس فيكون الغاية منتفية فيه يرد عليه ان الملازمة منه
 فانه انتفاء الاختيار التفصيلى على ما هو المتبادر لا ينافى الغاية فان اجيب
 بخبر ان المراد هو انتفاء الاختيار الاجملى فنقول حقيقة المقدم منه
 او يجوز ان يقصد الالتفات الى مبادئ اجمال الحدس **فان** **فان**
 القسمين يخرجان بغير الاختيار وانما يخرج بالغاية القسم **فان** مراد القائل
 دفع ما يرد على قول الحق فلا يثبت شى بتعقل المبادئ المرتبة دفعة في
 الحدس بانه لا حاجة الى ملاحظة القصد في تعريف النظر فان تعقل **فان**
 المرتبة دفعة **فان** الحدس يخرج بغير الغاية التى هى تحصيل الجوهر **فان**
 يستلزم الطلب فاجاب القائل عنه بان القابح بها ليس الا القسم **فان**
فان لا حاجة الى ملاحظة القصد في التعريف ليخرج الحدس بقسميه وهذا
 هو اللفظ من كلامه حيث قال يخرجان بغير الاختيار ولم يقل يخرجان
 بتقييد ملاحظة بالاختيار **فان** لا يجه على القائل ايراد الفاضل نعم لو كان
 تميز السؤال هكذا لا حاجة الى ملاحظة القصد في الملاحظة فان تعقل
 المبادئ المرتبة دفعة يخرج بتقييد الملاحظة بالغاية التى هى تحصيل الجوهر

فانها تكونها فعلا اختياريا يستلزم التصدد والاختيار وكان حاصل جواب القائل
عنه بان الخارج بها ليس الا القسم الثاني فاستجيب الى ملاحظة القصد من الملاحظة
ليخرج به الدرس بتسمية بوجه عليه انه قد اخطأ ولكنه خلاص الظن لفظ يخرج
بقصد الاختيار كما لا يخفى **قوله** قد يقصد الانتفاة اي من المظالم المشهورة
على ما هو الظن من لفظ الانتفاة الى الجادى وكذا من كلمة الغاء التفرعية
في قوله فخرج فخرج بوجه منى الدرس وهو ما بعد شوق وطلب فبصر
قوله على بالنظر الثالث اه اما الانتفاة اي بهما فظ واما التكلف في
التوجيه فاما بان يقال ان المراد من التخصيص والتأدي امكانهما على الحوادث
تجوزهم توارد العلل المستقلة على مطلق واحد فتخصي على سبيل التبادل فكل
واحد من النظر الاول والثاني والثالث مثلا يمكن ان يحصل به لفظ وان يتأدى
اليه او بان يقال ان المراد من الجبروت ما يعم التحقيق والتنزيل والموجد
للتعريف في حكم المانع فيكفيه الجواز ففعل لهذا قال تعرف **قوله** وطرد
بالتبنيه اما الانتفاة اي بها فلان التبني ليس من افراد النظر واما التكلف
في التوجيه فلان المراد بالجبروت هو الجبروت النظري اولان التأدي والتخصيص
لا يعم ازالة الخفاء عند القوم والمهم وان كان عند الفاضل بغيرها **قوله**
وباجزاء النظر ولا يخفى ان الترتيب في اجزاء النظر واما حقه ما يتوقف عليه
التأدي والتصور لو توفرت عليه اعم مما يتفرع عليه تحقيق الخصوصات
ان المراد بالترتيب وبالملاحظة ما يكون مؤثرا في تفرع التأدي والمقصود
ويوزان يقال المراد من الترتيب ومن الملاحظة ما بالذات منهما وهذا يخص
بترتيب كباوى وبل حقه اذ ترتيب غير كباوى وملاحظة اما هو بالذات
فتأمل تعرف **قوله** ان اراد انه لا حاجة الى اثبات عدم الكمية المذكورة
ببريل اخر لعل هذا هو المراد وقسم كنهه عالم يذهب اليه وهم خلعت وكان
مردوه انه عالم يذهب اليه وهم من يمتد عليه فهذا ايضا خلعت فلم يجوز ان يكون

مراد انه في نفسه بحيث لم يذهب اليه وهم فاما ذهب اليه وهم بعض لا يلتفت
اليه فاما الانتفاة اليه ح قليل البدي **قوله** ما في ذلك المقدمة اي القائمة
بانه معرفة صور الفكر وموادها ليست بديهية غير تامة في حد ذاتها بناء على
ان المقدمة المسروقة لبيانها وهي والاما وقع الخطاء في العلوم ودودة وينكشف
قوله وهذا اي الاحتياج الى معرفة الافكار الجزئية ودمورها وموادها
المخصوصة ليس احتياجا الى كنه اذ هو احتياج الى جزئيات المنطق والاحتياج
الى جزئيات الشئ ليس عين الاحتياج الى ذلك الشئ فان الاحتياج الى
الحيوان الناطق موصل الى كنه الانسان ليس احتياجا الى ان كل صفة تام يحصل
الى الكنه ووجه ذلك الاحتياج الى ان الحيوان تقديم واجب وان الشارطة
تأثيره واجب ليس احتياجا الى ان كل ما هو جنس او في منزلة يجب تقديمه وان كل
ما هو يميز يجب تأثيره **قوله** وهو اي الاحتياج الى المنطق ليس بلان من ذلك
اي من وقوع الخطاء في الانكار فتلك المقدمة القائمة بانه معرفة صور الفكر
موادها ليست بديهية ليست مستدركة في البيان اذ يتوقف عليها احد
الطريقتين في اثبات الحاجة الى المنطق فلا تغفل **قوله** ان العلم بتلك الجزئيات
الظاهرة المراد بالجزئيات الافكار الجزئية فهي جزئيات بالنسبة الى مباحث
القول الثالث والاقبية فعمل كونها عمدة اقتصر عليها ويجوز ان يكون
المراد منها مطلق جزئيات المنطق ففعل فيها الصور المخصوصة ومواد كنهها
فلا تغفل ما قبله اذ وقع الخطاء في الفكر بحيث الاحتياج الى معرفة صور الافكار وموادها
التي هي جزئيات المنطق واذا احتيج الى تلك المعرفة احتيج الى المنطق لكن مقدم
الاستنباط هو بيان الكبرى انه اذا احتيج الى تلك المعرفة فهي اما ضرورة او نظرية
حاصلة من الكليات المشتملة على تلك الجزئيات لكنها ليست ضرورة والآلة
وقع الخطاء في الفكر واذا كانت نظرية كنهها احتيج الى المنطق فلهذا علمت ان
كل واحد من الطريقتين مسوي بيان الكبرى **قوله** ان العلم بالجزئيات

النظرية لا يحصل من الكليات بجعل الكليات كبريات في التأسيس على هيئة الشكر
 الاول لما عرفت من سبب من ان طريق النظر في تحليل معرفة الجزئيات النظرية التي
 تحت القوانين انما هو بجعل تلك القوانين كبريات للمصغرات التي موضوعاتها جزئيات
 موضوعات القوانين ومحمولاتها مفردات كبر الموضوحات وانما بقية العلم باليقيني
 اذ قواعد عدم الالبية يقينية كقوانين كل حتم موصول اليه وكذا علم مرفوع
 والصغرى المنقطة لا كبرياتها بديهية لما عرفت انها من محال المفردات ككل نظام هو جزئيات
قوله ولا يستدرك في شئ من الطريقين اما في الطريق الاول فمما عرفت
 من ان المقدمة التي حكم المفردات باستدراكها لانه يتوقف عليها واما في
 الطريق الثاني اذ لا يستدرك في شئ من المقدمات المذكورة فيه او فلان تلك المقدمة
 ليست موروثة فيه فيصح سلب الاستدراك عنها **قوله** فكان العدول
 عنه الى الطريق الثاني اولى يعني ان هذا وان لم يكن مذكورا في كلام الجيب ولكنه مراد
 لانه يتفرع منه واذا ادخل كلمة الفاء عليه اي لما كان الطريق الثاني وايضا بالمراد
 الاول كان الاول ليس كمالا بل هو في كماله وليس كذلك في قوله وفيه نظر ردة
 للاولوية بمنع المقدمة التي يتفرع هو عليها وهي كون الطريق الثاني وايضا بالمراد مستند
 بقوله **قوله** فانه انما يتم اه ويحتمل ان يكون المراد منه فانظر ان العدول عن الطريق
 الاول الى الثاني اولى عند الجيب وفي ذلك ولكنه منظوف فيه اذ يمنع كون الطريق الثاني
 وايضا بالمراد ايضا **قوله** فلهذا لم يكن لنا حل كون الطريق الثاني ايضا غير وان بالمراد
 افتراض الطريقين دورا وشرا وانما مراد هذا الاعتذار من قبل المحقق وفي قوله
 ويمكن اه اثارة لان الطريقين سياتيان في السلك وفي قوله فتفكر اشارة
 الى الرجوع الاول ومقصوده تشجيع الاذهان **قوله** ومن البين ان هذه
 مقدمة اثبات لا يحصل الا بمعرفة جميع الافكار الغير المحصورة في عدد ومعرفة جميع
 الافكار كذلك مما وجه التفصيل في معرفة او متفكر فلا بد من العلم بها على سبيل المثال
 وهو علم بالكلية شتمنا عليها بردها عليه دعوى بديهية في محل النزاع ليست

نظام ان هذه المقدمة لا يحصل الا بمعرفة جميع الافكار الجزئية على سبيل الامتداد
 لم لا يجوز ان يكون تلك الافكار بديهية فاصلة قبل الشروع في التأسيس النظرية
 في نفسه يحتاج الى المقدمة القائلة بان معرفة صور الافكار وموادها ليست
 بديهية فلم يكن الطريق الثاني وايضا بالمراد من حيث استتماله على تلك المقدمة
 الغير انتم بيانها فلهذا لم يكن **قوله** فتفكر فتفكر **قوله** يعني انه لو سلم
 في كون قوله ولا حاجة فيه لاثبات عدم كفاية الفطرة الاثباتية في التمييز
 بين الصواب والخطأ بين فطنة تقريرها اما لا في الاحتياج في بيان الحاجة
 الى المسئلة لاثبات عدم الكفاية المذكورة وانما الاحتياج اليه ان لم يكن وقوع
 الخطأ في الفكر مستلزما لعدم تلك الكفاية وهو لم كيف ان وقوع الخطأ
 في الفكر كاف في استلزام الاحتياج الى العلم وذلك انما هو لكون مستلزما
 لعدم كفاية الفطرة الانسانية ولو سلم انه لا يستلزم عدم كفاية الفطرة الى
 ثم فيه اعتراف بان سبب في ادراك الحقيقة التي تميز بين كماله وان اراد ان لا حاجة اه
 ترويه نبيح فانه الظاهر من هذه الحقيقة ان المحقق لا يقول انه لا حاجة الى اثبات
 عدمها اصلا فالمراد انه لا حاجة الى اثباته بديهية فثبت **قوله** مطلق
 وهو هنا تعميم للبديهية اي سواء كانت اولية او غير اولية وفي البحث الرابع
 تعميم للافكار اي ان المواد منها الافكار الجزئية غير مقيدة بوصف فمفهوم السلب
 هنا ينظر الى الوصف وهناك الى الافكار **قوله** فلهذا لم يكن لنا حل **قوله** يعني
 لاننا ان وقوع الخطأ بالعدم يستلزم ان لا يكون الطريق والمواد بديهية اولية
 لم لا يجوز ان يقع الخطأ في الاوليات التي هي عن عدم تصور العلم فيها على ما ينبغي
 ولا سلم ذلك نظام ثمانية التقريب **قوله** وانما اراد عدم بديهيته في الجملة
 هذا هو الظاهر من رفع التعجب الكلي وكذا من كون لفظ الجميع بمعنى الكل الخواص
 في قوله عليه ان لا يتم التقريب الى ولا يخص عنه لان قوله انه لم يثبت وقوع
 الخطأ بالعدم الا في الافكار المقيدة بديهية تام في جميع الالتماع قوله انما اثبات

اثبات الاحتياج الى الخط بقرينة مستندة يجوز كون المتي اثبات الحاجة اليه
 باقتضائه اعني الحاجة المستلقة بالموصل الى التصديق ولكن في برهانه اولى
 احدهما ان يكون تقسيم العلم الى المنصور والمنصوب في مقام بيان الحاجة الى الخط
 مستدركا والاخر ترك الاخير الملتزم في هذه الرسالة **اصلا في**
 وقوله مندرج الى ان وقوع الخط بالفعل يستلزم عدم بداهة صور التفكير
 وموادها جميعا وانما يكون كذا في وقوع الخط بالفعل في الصور والمواد جميعا
 وهو مما لا يمكن ان لم يثبت وقوع الخط بالفعل في التفكير باعتبار موادها
 وانما الثابت وقوعه فيها لنسب الصور **والسند** وهو ان لا يلزم
 ما وقع الخط بالفعل في بعضها فانكار عدم بداهة كلها بل انما يلزم عدم بداهة ذلك
 البعض **البعض** وان اراد انه يستلزم عدم بداهة جميعها اما بان يكون
 بعض انكار الجزئية التي تحتها في ان كانت المطالب النظرية نظرية اعلى
 ان يكون البعض المطالب النظرية افكار جزئية نظرية فقط فلا بد ان تحت
 المقدمة القائمة بان وقوع الخط بالفعل يستلزم عدم بداهة جميعها ثبتت الحاجة
 الى الخط في الجدل ولكن ثمانية تلك المقدمة محل تامل واما بان يوجب في تلك انكار
 الجزئية افكار نظرية في يتم تلك المقدمة ولكن لا يتم الترتيب اذ لا يلزم منه الى
 وانما نحن في البحث الابان بقا ان الخط للجميع في نفسه يستلزم عدم بداهة
 جميع تلك النظرية والمواد الخارجة لا حاجة الى افراد لانه بمعنى الكل المجموع وذلك ان
 قدس عدم بداهة جميعها في سلب جزئية فالعنى وقوع الخط بالفعل يستلزم
 انما يكون البعض المطالب النظرية افكار بديهية والكل انك قد عرفت انه قدس
 بداهة جميعها على تقدير ان الخط للجميع لا حاجة الى افراد مضمون قضيتهم قائمة
 بان كل انكار الجزئية التي تحتها في ان كانت المطالب النظرية بديهية سلب
 الجزئية عدم ما وقع الخط بالفعل هو ان يكون بعض الناقصة كمنحج اليه
 في ان كانت بعض المطالب بديهية او بقاء ان المتي اثبات الحاجة اليه في

معرفة جميع انكار الجزئية بحيث لا يشذ عنها شيء مطلق اي سواء احتيج اليها في
 الكتاب المطالب او لا وان تصور الاستدلال كذا اذا وقع الخط بالفعل في العلم لزوم
 الاحتياج الى الخط في معرفة انكار كلها مطلق لكن الملتزم هو لما نشأ هذه
 ومن غيرنا من الخط لولاه لما تفضلنا في الترتيب الذي اليها انكار واما الملتزم
 فانه اذا وقع الخط بالفعل في الفكر لزوم منه عدم بداهة جميع انكار اي معرفة كل حقيقة
 فلزم منه الاحتياج الى قانون في معرفة انكار كلها مطلق وهو الخط فيتم الترتيب
 على الترتيب برب على تقدير التزام المطالبين بيان الحاجة الى الخط اثبات الاحتياج
 اليه في الجملة وسيفسر الفاضل الثاني عند قوله وحمل الجواب الى كذا ينبغي ان ينهم
 المقام ولا يتبع فيه الى الاوهام **الاول** في شتمه عن قريب اي في كاشفة
 الثانية لهذه اما عن الاول في شتمه عند قوله ويلزم من وقوع الخط الى
 واما عن البواني الرابع ففهم قوله وحمل الجواب الى قيل ليس فيها شتمه جواب
 على ان ذكره يظهر عند الاصفاء اليه اقول وما يظهر عند الاصفاء الى ما يسمع
 ان كان الجواب عنه ايضا اذ ليس في لفظ السماع ما يدل على كون مجموع تاما محكي
 ففهم اما محمول على ان المراد من شتمه من كلامنا واما محمول على ان قوله فيلزم الى
 لا يصلح في نفسه ان يكون جوابا عن الاول في شتمه عن قريب **الثاني** ان لا تكون
 انه اراد به البديهية فهو غير مجموع يكون التام مقام النزاع فيطلب منه الدليل عليه
 وانه اراد عدم الشك في شتمه عن دليل فيطلب منه فك الدليل فيعلم او يكتم فيه ويرد عليه
 ايضا ان احدهما لا تفرقة بين تبينه وتبينه في ازالة الخفاء اذ كون تلك المقدمة
 كلب مشككا محل بحث والاخران العلم اليقيني بالجزئيات البديهية الاولى
 اصول للذهن عن الخط وسيفسر الفاضل الى بعضها عند قوله اقوله ولكن الجواب
 عن الاجابة انما يرد ان لو كانت لا اصول للذهن عن الخط من العلم اليقيني بالجزئيات
 من قبل الكليات بطريق النظر او التبيين وليس كذلك وفيه شيء ايضا ثم انه جواب
 عن النظر المذكور ثانياً ونهيه الجواب عن النظر المذكور اولا وقوله فيلزم ان انما تلت

ان العلم اليقيني بالجزئيات من قبل الكليات بطريق الفكر والقياس اصول للذهن عن
الخطا في الاستدلال فاعلم ان يلزم من وقوع الخطا في بعض الافكار عدم كون ذلك البعض
بديهيا اوليا فيكون اما نظريا او بديهيا حقيقيا والى ان العلم اليقيني بالجزئيات من
قبل الكليات اصول للذهن عن الخطا في الانكار فادعيت في كتاب المطالب النظرية
في انقضاء المتعلق بالفكر ليجعل اصولية الذهن عن الخطا فيه وهو المنطوق بان كل
ان المواد بالبداهة في فلسفة عدم براهنة جميع الافكار هي البهية الاولى وانه لما جاز
في المنطق ليس لان اصول الذهن عن الخطا لا يحصل الا به لما انه يجوز ان يحصل العلم
اليقيني بالجزئيات من قبل الكليات بل لانه لا اصولية للذهن لا يحصل الا به و
لبعض الناس هنا وعند الجواب عن البحث الرابع كلمات اخرى كما تفتيت عنه
بما ذكرناه في المقام **فصل** يجزئ بقية الاية اه مقصوده منه دفع
ما يتوهم وروده من دخول نوع موضوع العلم ونوع عرضه الذاتية المثبت
لها ما هو عرض ذاتي لموضوع العلم في التعريف مع انها ليسا من افراد معرفة
وذلك يتوهم ان ضمير اعراضه فيه لموضوع العلم وانما يعلم ان الفاد
لا يصلح قرينة فليس مراد المتوهم ان التعريف ينتهي طرذا بهما على تقدير
كون الضمير المذكور لموضوع العلم الا ان يقال انهما قرينة جزئية لهما
وهي ان يكون الضمير المذكور لموضوع العلم يستلزم بقاء الموضوع بل اعادة
وفيه ايضا ثبوت الدور وفيه لان ذلك لانه لا ينفك في الاول ان يقال ان الضمير للترتيب
فصل لكن يبقى اه استدراك على قوله يجزئ اه يعني بعد التوجيه بان فيه
ان الاية جارية على ادعاء المضاف الى الضمير ما سبق في الامور المذكورة على
التحقيق الذي سيذكره المحقق داخل في التعريف ومع قطع النظر عن ذلك
التحقيق يبقى انما داخل فيه بناء على ان العرض الذاتية للشيء عرض ذاتي
لعرضه الذاتية فلو كان في الحقيقة اه لما تعليل يكون هذه الامور الثلاثة داخله
في التعريف اي تميل لصدق التعريف على كل واحد منها فتكون كلمة على بان اية

او هو لدفع ما قصده تردد بان لا يلزم ورود التعريف بهذه الامور في مادة
التعريف يجب ان يكون لمحقق الوقوع ووقوعها للحكمة فلا تغفل ولا تله
مستبعد ان يبحث في العلم عن العوارض الذاتية لانواع موضوع العلم
ولا عارضه ولا انواع اعراضه ويجوز ان يكون المراد من التحقيق الذي سيذكره
ما نص عليه الشيخ في الشفاء من ان المسائل هي القضايا التي لم يزلها عوارضها
ذاتية لهذا الموضوع اول انواعه او اموره ثم هي امران اخران احدهما
العرض الذاتي النوع موضوع العلم او ثانيا بينهما نوع العرض الذاتي لنوع موضوع
العلم اثبت لهما ما هو عرض ذاتي لهما ولما لم ينص عليهما الشيخ في الشفاء
ولم يشر اليهما المحقق في تحقيقه لم يتوصل لهما لانه لا يتم التعريف بهما او لا
يورد عليه ان مادة التعريف يجب ان تكون لمحقق الوقوع ووقوعها للحكمة
وابدى الا فاضل في المقام تشبيها تشبيه على الاول **فصل**
فان شقق التعريف طرذا على التقديرين بقصوره على التقدير الثاني اه التعريف
على العرض الذاتي المثبت لهما ما هو عرض ذاتي له مع انه ليس موضوع العلم غير مطرد
وكل تعريف شانه هذا فاسد اما صدقه عليه فلانه اذا كان العرض الذاتي لموضوع
العلم عرضا ذاتيا لعرضه الذاتي بصدق التعريف عليه وللقدم في بالضرورة
واما الملازمة فلما وفتاء العرض الذاتي نوعان الثاني المحل الملاصق للشيء
لعينة ذاته والثاني المحل الملاصق له لعينة ما ياب فيه وموضوع العلم وما هو
عرض ذاتي له مساويا فيكون العرض الذاتي لموضوع العلم الملاصق له
الذات لعينة ما ياب فيه وهو موضوع العلم فلما بصدق التعريف عليه بصدق
على عرضه الذاتي وتصويره على الاول ان التعريف لصدق على الامور الثلاثة
المذكورة مع انها ليست موضوع العلم غير مطرد وكل تعريف شانه هذا فاسد
واما صدقه عليها فلما سيذكره من التحقيق **فصل** على التحقيق من شرط
بقائه ووجهه اي والى ان العلم اليقيني المبني على التحقيق ووقوعه

خلاصته وهو انه بعض ما نزل العلوم العقول التي لمولاهن هو اولى ذاتية
 لانواع موضوع العلم اولا واما انواع اعراضه او المراد ان الجواب المبني
 على الحقيقة وهو في ان محور العلم ما يجعل اليه محولات كما نرى على طريق الترتيب
 وهذا امتى فله وبما علم منه الجواب على الظاهر فيتم **استدلوا**
 على ذلك اني لما مد بها هم وهو ان الداعي للشيء بواسطة جزئية الاعم ليس من
 اعراضه الذاتية على ما هو الظاهر من اللفظ او المراد انه ليس من اعراضه الذاتية
 البحوث عنها في العلم على ما هو الظاهر المقام **ولا شك** ان مطالع
 تصويره كل اثر من الاستعداد الخفي بالشيء يجب ان يكون مختصا بذكر الشيء
 لا مشتركا بينه وبين غيره وكل ما يجب ان يكون مختصا به لا مشترك كما يحسن ان يكون
 هو فقط لا مع المشترك بمحمونا عنه في العلم فاذ كان له الاثر في المظهر للاستعداد
 المختصة بالشيء يحسن ان يكون هو فقط لا مع المشترك بمحمونا عنه في العلم
 كما ان الحسن ان يكون البحوث عنها في العلم هو الاثر في المظهر لموضوعاتها كمن تقدم
 صفا فاذ كان الحسن ان يكون ببحوث عنها في العلم هو الاثر في المظهر لموضوعاتها
 لا يحسن ان يجعل الامور اللاحقة للشيء بواسطة جزئية الاعم لكونه اعم من ذلك
 الشيء غير الخفي به من اعراضه الذاتية البحوث عنها في العلم كمن تقدم
 ثم قوله وهي الدوائر التي يطلبها الاستعدادات المختصة بتلك الموضوعات
 استرة لا تعريف الاثر في المظهر للبيان الملازمة المذكورة في القياس
 المذكور عقيب الاقران وقوله الداعي للشيء بواسطة جزئية الاعم
 لا يكون مقتضاها استرة لما اليه من الاثر فلا تنفرد **لا ثم ان**
 النفس ان علم من قبيل الاثر لا من قبيل اللفظ واليكون المنع وادعا على مقتضى
 غير المذكورة في الدليل ثم انه وادعا على مقتضى مدالة الا ان يقال برجوعه
 الى الكبرى وقوله ويكفي في النسبة اي كفي الاستعدادات التي في النسبة
 ان يكون البحوث عنها في العلم الامور المستندة لموضوعه وهذا مستدرك

في المنع

في المنع المذكور الا ان يقال مقصوده منه بحث اخر باه بمعنى ان الاستعدادات التي
 لكونه اشرف الاستعداد الخفي يكون مغيبا عن اعتبار ذلك استعدادا يستدل
 عليه ان الاستعدادات التي لكونه اشرف كافي في تلك النسبة وكل ما استدل به
 يكون مغيبا عن اعتبار ذلك الاستعداد الخفي في ان يمنع الصغرى مستند اياه
 اللازم من كونه الاستعدادات التي اشرف كثره المكنون في نفسى لا فلفظ ما نزل
 العلم الذي موضوعه اخص بذكر العلم الذي موضوعه اعم وهو قبيح
 ولا فائدة في اعتبار الاستعداد الخفي فتأمل **لا ثم ان** الاثر في المظهر
 للشيء لا بد ان يكون مختصا به هذه المقدمة ليست مذكورة في الدليل وانما المذكور
 فيه ان الاثر في المظهر للشيء المظهر للاستعداد الخفي بذكر الشيء لا بد ان يكون
 مختصا به الا ان يقال الظاهر قوله وهي الدوائر التي يطلبها الاستعداد
 الخفي بالموضوعات تعريف الاثر في المظهر لموضوعاتها جامع وما منع فبستناد
 منه انحصار الاثر في المظهر للشيء في الدوائر التي يطلبها الاستعداد الخفي
 فيكون المنع كما ينبغي **لما جاز ان** يكون الاخص من الشيء من
 الاثر في المظهر له بشرط ان لا يكون له اقرب لموضوع الاثر المظهر للشيء انما هو
 بعد ما تم استعداده الخفي به الذي يطلب ذلك الاثر ولكن ذلك قد يكون
 بعد شرط عدمي او وجودي بعدية ذاتية فكون الاخص من الشيء من الاثر
 المظهر للشيء انما هو لانها من الدوائر التي يطلبها الاستعداد الخفي
 بذكر الشيء الا اعم ان الاستعدادات المختصة من الافراد نوعية كما نرى في النسبة
 فابن هذا واقاسه عليه المانع من جواز ان يكون اعم من الشيء من الاثر
 المظهر له فانه بطا في الاستعداد الخفي بالافضل يستحيل ان يتحقق في مبادئه
 فانه قلت في هذا التوجيه نوع اضطرار قلت لما كان كونه الاستعدادات المختصة
 بالجسم مثلا انما هو بالنسبة لما ليس يجب كماله من فردة والصورة كذلك
 والسطح مثلا ووجوبه كونه انما هو بالنسبة لما حقه هذا **واما ان**

اقول اما اولاً فلان المقدمة الثالثة بان اللاحق للشيء بواسطة جزئية العلم
لا بد ان يكون اعم منه مدركة بان الاثر واللاحقة للشيء بواسطة جزئية العلم ليست
من الاثر والمطلوب ان ذلك الشيء لما انها ليست من اللاحق التي يعبرها العلم
المختص بذلك الشيء بل من اللاحق التي يعبرها الاستعداد المختص بالجزء الاعم
فلا بد ان يكون اعم منه ولما كان ذلك ما ذكره في مقام السند بطلانه اما
يستلزم تخلف معلوم عن علتة التامة ومن قال بان اللازم مشترك
فقد حكم بما هو عنه العقل من ذلك واما ما قيل من انك لا استعداد المختص الذي
يجلب الاثر المختص ثم اقول اذا قيل اللاحق للشيء لذاته معناه اهذاته
علة له واذا قيل مسبباً داخل كان اولى بها معناه ان مسبباً علة له
وكيف فيكون المسبب خارجاً فلا بد ان ينتهي سلسلة العلة الى الذات
اولى كذا في العلم والادنى واما اذا قيل اللاحق بواسطة فلا يلزم ان يكون اللاحق
علة بل العلة اما هي نفسها او مسبباً لها والادنى واللاحق بالواسطة
التي اعم يجب ان يكون اعم على كل تقدير نعم ان هناك اعتبار بعيد وهو ان
يكون اللاحق بواسطة اعم مشروط بوجود امر او بوجود امر ويكون المختص
الشرط او جوري في بعض المواد مانع يمنع لذاته او لغيره او يكون
الامر الذي عدمه شرط دائمة الوجود ويكون مراده باللاحق للشيء بواسطة امر
اخر ان المختص يكون بواسطة جامعة للشروط لا اعم لانتفاء الشرط فيها بعد
ذلك الشيء انتفاء دائماً فعمل الجميع ما ذكرنا امر بان كل فاعل لا ان
يكون مطلق وهذا لا يلزم من ذلك لجواز ان يكون من اللاحق الذاتية ولا يلزم
بمخونها عنه في العلم كذا ينبغي ان يفهم وقوله يخرج اه يخرج على السند ويخرج
انه من تحت وعنى ان ذكره قليل جداً ولا يبعد ان يجرد ان يكون باه
بانه يرد من تحت جعل اللاحق الذاتية محمولات العلم ومن اللاحق الذاتية مطلق
الاحق المختص بموضوع العلم حيث منها جري اولى من اللاحق المختص بالانواع كذا

ينبغي

ينبغي ان يفهم فيه انه يجوز ان يكون البحث اه اقول قوله
اذ لا ريب في تقليل ما يتضمنه الكلام من الدعوى وهو ان تأويل كلامهم بما
يرجع اليه في ذلك العلم لا اعراضه الذاتية وتفصيل بقولنا وذكر
البحث الحق هكذا اذا وقع البحث في العلم عن اللاحق المختص بالانواع موضوع
العلم كان تأويل كلامهم بذلك وتفصيل المذكور حقاً لكن المقدم في برده
ان العلم المقدم لم لا يجوز ان يكتب المتأخر من احد التأويلين ترجيحاً للضم
على المنفرد بها كون البحث في العلم عن اللاحق المختص بالانواع موضوع
العلم واقعاً على سبيل التفسير وكون ذلك البحث راجعاً الى البحث عن اللاحق
المشتركة التي هي اعراض ذاتية لموضوعاتها المتضمنة اباها فكانه قيل هذه
البراد ليس هو ادلان التفسير المذكور رب على ما نص عليه الشيخ في شفاة
وموجباً باثبات الجواب عنه بقوله ويمكن ان وقوله واعتبار ظاهر
الحال في باب العلم عطف على كذا من عطف العلة على معلول
يعني يمكن ان يقال ليس كذا من كلام الشيخ وهو ان من كذا العطف با
التي محمولاتها عوارض ذاتية لانواع موضوع العلم والانواع عوارض الذاتية
ما هو المتبادر بل فيه مسامحة اعتبار اللفظ الحاصل في كذا حيث المقوم فانها
الحال في ذلك القضايا بناء على احسينه فتم النشر اما بهي وقولها ان تظفر
او رجوعها الى البحث عن اللاحق المشتركة بين الانواع المختص لموضوعات
العلم وذلك المنع مقدمه مسلية عند العمل بالعلم
فتأمل لا شفاة لا احد في الجرد وهو محمولات التي ليست
اعراض ذاتية لنفس موضوع العلم وهي اق من ثلثة اقسامها الاعراض الذاتية
للانواع موضوع العلم وتأويلها الاعراض الذاتية لا اعراض الذاتية وتأويلها الاعراض
الذاتية لانواع اعراض الذاتية وابتداء الكلام في هذا المقام على الاول والى ان
منها فان قلت بل على الاول فقط قلت مقصود ان مراد العلم من قوله

بانواع موضوع العلم المعنى ان كل انواع موضوع العلم وانواع احوالها الذاتية
 وبغير ما قلنا جعل مادة نفق تعريف موضوع العلم للمقربين الذين
 الى كمالها من المعارف الذاتية لانواع الموضوع وانواع احوالها الذاتية على
 ما سيجي وذكر انواع الموضوع فقط في هذه المقالة فان ما وجه تخصيصه بالعلم
 والحق بالقبول قلت هو ما عرفت فيما سبق من ان العلم من الذات لا من عرض ذات
 لعرض الذات فالبحث عما لا عرض له الذاتية لا عرض له الذاتية للشيء بحثها لا عرض له الذاتية
 لذلك الشيء فيجوز ان يكون العلم من الذات ما ذكرناه فتدبر
 ان العلم على ما في نفق او في نظام المرام وهو نتيجة قول اذ لا ريب ان كماله
 المذكور من لوازمها فتتبع لازم المرام على تمام نظام المرام في سلك رباط احدها
 بالامر فيكون او في نظام المرام وبسبب الكلام وهو التاويل ويرجع اليه
 ايها ايضا لان مدار التاويل هو في تصديرها بقاء التفرع الذي لا يستلزم
 يكون او في مكانه من قبيل الاستدلال من المعلوم على العلم هذا هو الذي لا يخفى
 على ذوي الانهاج واما البناء على فرق المبني على قدر الاصطلاح في الجمل
 فلا ريب ان ما قبله فابقا مكان على مكان عليه او في مجال الكلام كما يخفى
 على ذوي الانهاج ولا يبعد ان يحمل قولهم ولو قال سبيل هذا التعريف اه على كونه
 التاويل الى ان يكون على معنى ان كل التوجيهين معا فلا تغفل
 ان لا وروده بمعنى قولهم اذ لا ريب تحقيق المرام ولكنه كونه متفقا
 لدفع هذا النقص بهذا الاعتبار فيه اشارة الى وروده او المراد ان في هذه المقدمة
 لما على التعريف من النقص لان المراد هذا النقص بقاء من قولهم اذ لا ريب فانه
 تعميم الحق وقولهم بناء على انهم انقصوا اذ بعد التاويل الى العلم التعميم للنقص
 عليه او نقول اذ بناء على باطنه العلم ان لا لا نفق عليه وما يقتضيه
 جميع الموضوعات المتضمنة للاحاطة الذاتية له والمتضمنة من تفتي الاحاطة
 للاحاطة له ليس المراد من الاحاطة المضافة الى غير ما في تعريف موضوع العلم

ان هذا هو الحق

الذي لا يخفى على المعنى المتبادر منها بل المراد بها المعنى ان كل ما يقتضيه العلم
 الذاتية المختصة بكل قسم من قسم الانواع المتضمنة للاحاطة الذاتية المختصة
 المشتركة التي هي احوالها ذاتية لموضوع العلم كقوة النفس في مسألة الحيوان
 له قوة النفس المختصة بالحيوان المتضمنة للقوة المشتركة بين انواع الجسم الطبيعي
 الذي موضوع العلم الطبيعي مثلا وكقوة الكون بين الكونين المستقيمين
 في مسألة كل فرق جوهري مستقيمين سكن بينهما الحق في هذه المسألة المتضمنة
 الكون المشترك بين انواع الجسم الطبيعي كقوة به مثلا الاول من المعنى الذاتية
 لنوع موضوع العلم والحق على المعنى الذاتية لنوع المعنى الذاتية لموضوع العلم
 وناذرة ذكرها في صريح المقام والتبني على ان القويته على المواد غير المحذورة فلا تغفل
 وايضا ليس ما موضوع اه هذا هو المحذور اما حاصله المعنى المذكور يستلزم
 ان يكون العلم الضمني من حيث هو على مطلقه ما يصدق عليه موضوع
 المنطوق ان يكون من جملة كمال المرام بطا اذ ليس اه ثم اعتمادا على التقابلية على
 نظيره لم يتفرع العلم المقصود من حيث هو على مطلقه تصديقي بالانه لا يلزم
 من المعنى المذكور ان يكون من موضوع المنطوق والانه موجود في موضوعه كالمقوله
 اللاحقة اذ الكلام في الموصل القريب ويدل عليه ما بينا من قولهم لانه من زعيمه
 ان يصح كونه بطريق النظر فلا تغفل لم يصح صرح موضوع مستفاد
 من تعريفه مستند بلام لحيث ان المعرفة بلام لحيث اذ جعل مستند انه مقصود
 المستند اليه ولكن ما نحن فيه من باب زيد الواجب الف درهم لانه من باب زيد
 الواجب على ان المعنى يتميز كل منها اي من المعرفة والحجة الى الحق بالذات
 من قولهم ليس معروفا ليس في بارجاع الضمير المرفوع الى موضوع المطلق
 يتميز كل منها عما لا امر او المراد ان ذلك مقصود في الجملة او المراد انه مقصود
 بالذات في المقام فلا تغفل لانه ان يكون عناه الى اقواله كمال كلام العلم
 في ان موضوع المنطوق هو المعرفة والحجة والاولى كعلم المقصود او المقصود من حيث هو

او ان على مستحسني الجميع ما يترقى عليه العلوب وتحصيل المحقق الاولين بالذكر
بناء على سهولة التفهيم والتفهيم فيها فانهم ذلك **وتحصيل الحاصل**
ان قيل ان العلم بالبرودة من العلم بالجماء البارد هو العلم بالبرودة القائمة بالثبوت
والعلم بها من العلم بالثلج هو العلم بما يقوم به تكون العلمان متمازيان اذ العلم
بشخص غير علم بشخص اخر قلت بناء البراد على ما هو العلم وهو الصورة
الحاصلة من الشيء عند العقل في هذا اضطر الجيب للجواب عنه بتقرير ان المراد
هو الالتفات والتوجه والعلم بالمعنى القائم بالشيء هو تصور الماهية المطلقة
لا ادراكها بشرط القيام به او نقول ان الشخص في رتبة عن حقيقة الشخص
عند المحقق او نقول لما كان الكلام في العلم يكون المراد تصور المعنى المطلق
في معنى القيد **اجيب عنه** بان المراد اه هذا الجواب لا يخفى عن نفسهم
انه كسرم مادة الاشكال وان الاحتمال كاف لموجه التعريف واما رده الآتي فلا
فائدة له فليبين يمين الالتفات اليه اذ الالتفات الى امر من معال يكون في الشارة
الاولى الى الذين لا يشغلهم شأن عن شأن وهم المخرطون في سلك الملائكة مع كونهم
من جلايب الابدان **علا ما لا يخفى** ان جواب وما لا يخفى ان هذا الجواب
ليس بحكم فانه لا يتخفى في التصديقات بناء على ان المتبادر من قوله بوجه ما
هو التصور وتحصيل العلم **الغير القياس** بقونية وقوع التعريف في اوانش
التصورات لا يناسب لنظر الفهم العام والقول بان القياس لا يطلق عليه
العلم **البعيد فليتأمل** **قالوا** ان ربه الله كما لا يوجب الجواب بما يرجع
على هذا بان يقال ان العلة في قوله على تقدير العلم بالعلاقة يراد بها العلة
المتحققة او هذا القيد منزهة عن كونها على تقدير العلم بالعلاقة **المتحققة**
بينها فليست كما ينبغي ان يكون التعقيب داخل في حكم التعقيب **واجب** ان يقال
ان لفظ تقدير مضاف الى العلم المقيد بالعلاقة لا الى القيد والمقيد جميعا
الاستغناء بالاشارة ودون الكلام او المقام على ما هو المختار وهو ان يكون

العبارة احتمالات يساعدها اللفظ وما يتوهم من الاضطراب على بعض احتمالات
اللفظ ناشئ من الغفلة عن تقييد الشهرة فيما سبق في هذا الباب فلا تغفل
او طبيعة اللفظ يريد ان طبيعة لفظ اح مثلا بحيث لا يختلف
تحققها عن تحقق العلة المحصورة وطا صله ان هذا اللفظ له طبيعة وماية
تتحقق تلك الماهية في الخارج لا يختلف عن تحقق تلك العلة المحصورة في سناد
احداث اللفظ لا طبيعة من قبيل اسناد المع الى المادة والصورة النوعية
لان قبيل اسناده الى المؤثر اما اولاً فلا ان طبيعة الممكن لا يمكن ان يقيده **ودوره**
واما ثانياً فلا ان ما هو بمنزلة الفاعل هو العلة المحصورة او يريد ان طبيعة
اللفظ مدخل في صدوره عن اللفظ فيكون اسناده الاحداث اليها من قبيل اسناد
المع الى المادة ثم صورة الانتماس على الاحتمال الاول مع ملاحظة او طبيعة
غيرها حقيقة وفي الاحتمال الثاني ما نسته الخلق فلا تغفل **او طبيعة**
المعنى لعل المراد بالمعنى الذي في الدلالة الطبيعية الغير المعقضية كالحركة فانتم بر
فيه كونه في نفسه طبيعة اللفظ ويجوز ان يراد به معنى اللفظ وهو المرض المحصور
ويجوز ان يراد به كونه المرض لا باعتبار كونه معنى اللفظ فان المرض يطلق عليه
المعنى ايضاً من المرين كما يطلق عليه العلة في عرف الطب فليست الاخيرين
لا يخفى بان في قوله احدث الطبيعة الا ان عند عروفي كدور من الركائز الا
ان يراد من طبيعة المدلول طبيعة النوعية ومن كدور الشخص باعتبار
تباينها بالشخص ويرجع الاول عبارة الشرح قدس في حاشية كطالع
وهو قوله مكرر اراد به طبع اللفظ فانه يقتضي التلوه بذكر اللفظ عند
عروفي كونه له ويجوز ان يراد طبع به اللفظ فانه يقتضي التلوه وان يراد
به طبع الاحكام فان طبعه يتبادر الى افهم ذلك المعنى عند سماع اللفظ انتهى
وذلك لانه من كونه منكر الدلالة الطبيعية الغير المعقضية على ما هو مقتضى
مخرج كلامه هناك لم يقل ويجوز ان يراد به طبع المعنى ثم المراد بقوله او طبيعة

غيرها طبيعة الساج وطبيعة الطبيب وطبيعة من ينظر الى وجه الخجل والوجه فقط
مقدمة وهي لا تخفى في اللفظ فان دلالة الحرة في اللفظ انه تعليل للمعارضة
مع دليل من يدعي حصر الطبيعية في اللفظ لان المقام مقام التحقيق لا مقام
التعريف واما الرد الصفي فلا يتعين لطريق المعارفة على انها لا اعتبار لها
في قولنا بان كلام المناقش لا يصلح ان يكون معارضة لانه قوله هو لا تخفى
وذلك طريق الاستدلال وليس من العبارة شئ يساوي عدم اللفظ النقض الاجمالي
فيكون معارضة والمعارضة لا تعارض في ضبط وتصويره ان الدلالة الطبيعية
لا تخفى في اللفظ فانها لو اخصرت فيه لزم ان لا يتحقق في غيره كمن الدارم مشتق
فان دلالة الحرة في والملازمة بينة وقولنا فان نوقش ان يحتمل المعارضة
والتفرض في اللفظ قوله بانها لا مستند وعلى الاداء اشارة الى دليل هكذا
ان الاشكالية المذكورة جامعة للعلاقة الذاتية لانها اما من دلالة الاثر على
المؤثر او من دلالة احد معلولى على واحدة على الاثر وكل دلالة منها هذا لا تكون
الا عقلية فلا تكون طبيعية وقوله يمكن اجرائها في اللفظ اما نقض اجمالي
بان دليلك خارج في اللفظ وحكم المدعى يتخلف عنه واما تعريفه هكذا ان ما اورده
من المنع بالسند المذكور وارد عليك في اللفظ مع ان دلالة علامه لوله طبيعية فقط
عندك وان اجبت بمنع الجريان او الورود مستند بالتميز في اثبات الاضطرار
الى اصدار هذه الآثار في هذه الصور ونفيه في اللفظ فنقول نفي الاضطرار في
صورة اللفظ لانه يكون دعوى في نفسه ثم ومطلوب بالبيان وقوله والتحقيق
اما حكاية او جواب عن المناقشة ايضا بتليم كون تلك الاشكالية من دلالة الاثر
على المؤثر او احد معلولى على واحدة على الاثر وبيان تحقيق الدلالة الطبيعية
فيها ايضا بوجوب علاقتها بنقض **مقدمة** اذا كان المراد بالخصوص اللفظ
فلا بد من جميع في ان العلاقة الذاتية هي الاستلزام العقلي ولكن الظاهر من اللفظ
انها استلزام المدعى بالادوية بحيث فان المدعى بالادوية يكون مستلزما لادوية

الاعم يقتضي هذا الكلام ان يكون اللازم النظم والا بالنسبة الى ملزومه وليس
كذلك قولنا يمكن ان يجاب عنه بان ليس في صدور ان العلاقة الذاتية ما هي
بل هو في صدور بيان جواز اجتماع الدلائل العقلية والطبيعية باعتبار
العلاقاتين والى باب عن المناقشة المستندة الى كون الدلالة في الصور
من دلالة احد الاثرين على الاخر فماده ان استلزام المدعى بالادوية في خصوص
هذه الصور كانه في الدلالة لانها على تقدير كونها من دلالة احد الاثرين على
الاخر في باب يكون اللازم من واما على تقدير كونها من دلالة الاثر على المؤثر
فكذلك اما ادعاء او يريد بقوله للصوت المعين واللون والحرارة المعينة
وقوع هذه الدلائل في خصوص وجه استلزام لتلك المعنويات ولا يتوقف بيان
جواز اجتماع الدلائل في الصور بخصوصية على بيان العلاقة الذاتية المطلقة
مع ان تلك العلاقة مستفادة من كفاية اللزوم من الطرفين في الدلالة ان
يستفاد منها وجوب كون الدلائل مستلزما للمدعى في الدلالة العقلية او ان
يجاب عنه بان المدعى ذكر ما يوجب العلاقة الذاتية من اقتضاء المؤثر للاثر
فانه يوجب استلزام الدلائل للمدعى سواء كان مؤثرا او اثر اذ اما الاول
فقط واما الثاني فلان معنى اثر على واحدة ان يكونا موجودين معا من جهة
تامة كانت او ناعدا مستحجما لجميع ما يتوقف عليه مع وذكر ان لوتاثر
وجود احدهما من الاثر ولو بان كان على ان غير على الاولياء على ان المعد
من جهة ما يتوقف عليه مع فلا تغفل **مقدمة** ينتقل اليها بجرادة
الطبيعة يعني ان من لا يعرف ذلك الارتباط لا الحالة يكون العلم بالمدور
كالخوف مثلا من العلم بالمدور كالبصر في حاصلة بجرادة الطبيعة
بانها تحتلله عند مدعى كمدور فان قلت ما فائدة الختام لفظ مجرد في قلت
يريد منه قطع النظر عن استلزام العلاقة الطبيعية للعلاقة الذاتية في نفس الامر
فان قلت لا حاجة في لقوله حتى لو فرضنا استثناء العقلية كانت الطبيعة

باقية على حالها قبل فرض انتفاء الشيء ليس على قطع النظر عن تحقق ذلك الشيء
وإن فرض الانتفاء أدخل في الحق وهذا هو بيان تحققه بلهية في غير اللفظ فانهم
ومن أمثلة ركض الدابة أه قبل ذكر هذا المثال من غير اللفظ بعد
ذكر الاشكال العديدة منه لأن انتفاء استلزام العقلي فيه لما يعلم بالحدس من قول
أما أولاً فلا يشترط انتفاء ذلك الاستلزام في تلك الصور فليس بالبرهان ولا يخفى في
دلائلنا لأن كل علاقة طبيعية تستلزم للعلاقة الذاتية لأن هذه هي الطبيعة
التي عند وفوقه ورسله العلاقة الطبيعية التي هو باعتبار استلزام تحققه في
الحدس على وجه كونها محدثاً للحدس فالأصواب أن يقول - أنا ذكره بعد ذكر تلك الصور
لأن تحقق الدلائل الطبيعية فيه لما يعلم بالحدس من قول - فانه لزوم في
والعلم أن كل من الاستلزام على حكم نظري قد يكون اثبات ذلك الحكم من غير قصد
دفع فصوص له وقد يكون اثباته مع دفع ذلك فهذا من التام وبؤيه جعل
المقدمة الباقية من طاقم مخصوصه القائلة بأن اللزوم شرط لتحقيق الترتيب
لأنه دخل في حقيقتها معنى الاستلزام وتصويره إذا كان اللزوم شرط لتحقيق الدلائل
الالتزامية خارجاً عن حقيقتها كان مصداقاً للدلائل الرئيسية في الفهم عقلياً لكن
المقدم على أما الدلائل لأن العقل يجزم بالاختصار بحكم ملاحظة مفهوم القسم
وليجوز تسميته وأما حقيقة التام لأن اللزوم ليس بمقتضى فهمه الذي هو دلالة
على الخارج عن موضوع له بل لا بد أن لا يكون له معنى فليجوز أن يكون هناك قسم
وهو دلالة اللفظ على الخارج عن موضوع له الدائم له ومقتضى الإرادة قول المصنف - ولابد
من اللزوم أو لفظ التزام فانه يوجب أن يكون حقيقتها دلالة اللفظ على الخارج الدائم
ودفعه الفهم إلى التام وجوز أن يكون من الأول باعتبار جهة نظرية الحكم
الذكر مخفية في التام ودفع اللزوم في حقيقة التزام بناء على أن الكلام في قسم
المتقدمين **قوله** أن المصنف غفر له هذا المصنف بالنظر إلى بعض آياته بيان غاية
تقديم مصداق الدلائل الرئيسية بالعقل في الأجزاء بعد العلم أو صان بالنظر إلى

بعضها

بعضها الآخر أو شاد بشيخه بناء على أنه تمهيد للأبحاث والنظر إلى بعض أم
استعداداً بقضاء معلومة قيل المراد من المقسم هو العلم الحقيقي وليس على عندي أن
كلام المصنف الحقيقي للجلي والاضافي والادعائي داخل في العقلي أو كاستقراءه فانه أن كان
مثلاً بالنسبة لما يضاف إليه لا يخرج عن أحدهما فتعطي **قوله** أو افترقة ناظر إلى
فهمهم ومنهم من قسم وتصويره في العلم أما بحيث يجزم العقل بحكم ملاحظة
مفهوم القسم مع قطع النظر عن الأمور التي رتبة عنه أولاً والاولى عقلياً
أما بحيث يجزم العقل بالبرهان والتبني أو لاد الأول فتعطي **قوله** استقراءه
كما عرفت فانك قد عرفت أن العلاقة المطلقة داخلية في حقيقة الدلائل المطلقة وأنه
قيد الذاتية فصل منجز لها بمقتضى العقلية به عما ثبت رتبته في المطلقة **قوله** در باب
بنواب حكما وان يرد من أن قوله - وأما مصداق الدلائل أه مضطرب مع ما شتهر من أنهم
الدلائل لا تلك التي هي من طرقي القسم الدائر بين النفي والاثبات وفي كل الباب
أن تلكه اقترانية صورة المصطلح العقل لا ضبط التام دعت إلى سردهم **قوله** المصنف
بتلك الصورة وتلك الصورة لا عبرة بها فان القسم العقلية والاستقراءية تدوران
على حقي في الأقسام لا على المفهومات التي رتبة على القسم وما يرى من ابتنائها
على تلك المفهومات في بعض النفي كما أنها تكون تلك المفهومات هناك صفات
الأقسام ومن أجل ذلك يكون القسم الأخير من الاستقراء الموردة صورة العقلي كما
غير مقتضوه الخارج عن القسم عليه شموله عليه وعلى قسم آخر جاز عند العقل
قوله قيد الحقيقة هي أي المفهومات التي رتبة على قسم الدلائل الوصفية
لأنه المطبقة والنفي والتزام بحسب التفسير أي اعتبار هذا القيد فيها أنها
بعد على أن الدلائل محلها بارتباط هذا القيد به فالأخ كونه تلك القسم عقلية
محلها أنه مرتبط بالوضع مع باقي العقول حيث قال في النور **قوله** لا يكون
لأنه كونه كذا بل كونه هكذا والجيب عنه محلها أنه مرتبط بالوضع فقط وأنت حين
بأن ليس في عبارته ما ينبغي أن يكون المجموع على مقتضىه أو يثبت كونه بالوضع فقط

علة مؤثرة وليس فيها ما يدل على ان باقية القبول ليس بالمتعين الوضع المعتبر
 وما يتبادر من عبارة المكلف لا يعيد الا اولوية ذلك وادنى الامور كما في المنع
 الا ان يقال مراد الفاضل ان بعد الادعاء بان المتبادر من تلك القسمة فلا يرد
 منع كونها عقلية نظر الى المتبادر لانه لا يرد قط واطن ان قوله وحال التعريفات
 دون ان يقول حاصل مفهومات الخارجية عن القسمة مع انه الصبي بالمقام
 للمتنبيه على كون الجواب المذكور تاما على الاطلاق على تقدير جعل السؤال نقضا بادعاء
 كون الوسائط المذكورة متحققة فلا تغفل **المستقل بنفس الوضع** **قوله**
 التعليل فقيه الحاشية مرتبط بالوضع وقوله **قوله** وباقية القبول صيغة الجمع
 باعتبار التعريفات **قوله** المعتبر وصف جار على الوضع والضمير مجرور له و
 متنا الذي عليه دلالة اللفظ على انه **قوله** وحال التعريفات الخ
 لا يخفى على المتأمل ان بعد تسليم عليه الوضع وكون باقية القبول لمتعين الوضع
 المحل هو هذا فلا وجه لما قيل ان هذا المعنى يعيد عن قيد الحاشية المذكورة فلا يلتفت
 اليه كسما في مقام توجيها التعريف انتهى وايضا ان المقام ليس مقام توجيها
 التعريف بل مقام تحرير المراد من المفهوم الخارجية عن التقييد ويؤيد هذا قول
 والوسائط المذكورة دون ان يقول مواد التفتيش المنقوض ثم انك قد علمت
 فيما سبق ان علة الدلالة الوضعية جعل اللفظ المعنى وهو الوضع فلا بد من
 تقييد الوضع في كل قسم بقيد يتنازه هو بذلك القيد من جهة فلذا قال في باقية
 القبول لمتعين الوضع وقيدته في المواضع بتلك القبول فلا وجه لما قيل ان المتبادر
 من تقريره في حال التعريفات ان كلام الدلالات الثلاث متعلق بوضع غير
 الوضع الذي اطلق به شيء من الدلائل الاضريفي وليس كذلك بل الكل متعلق
 بوضع واحد بل اقول ان ما قيل من جملة ما لا يبعد عن الحاقه فان قوله **قوله**
 الوضع الذي ذكر المعنى جنس الوضع هو ذلك الوضع في تعريف التعريف كذا اعيد له
 ان غير معنى في وضعية الوضع وان كون المراد من المتعين في ركن المعنى كونه القسمة

عقلية

عقلية تحصيل الاقام باعتبار كمال دلالات الثلاث فتدبر **قوله** والوسائط
 المذكورة مدرجة تحتها فان دلالة اللفظ مثل على ان موضوع له كونه لازما
 للامر كوضع له يصدر عليها حال تعريف المطابقة بخلاف حاصل تعريفها
 اذا كانت الحاشية العقلية مرتبطة بالوضع مع باقية القبول وهو دلالة اللفظ
 على معنى بواسطة كون ذلك المعنى تمام ما وضع له نفس عليه **قوله** وبهذا يتقرر
 وهو ان قيد الحاشية بمعنى التعليل المستقل بنفس الوضع وباقية القبول لمتعين
 الوضع المعتبر دلالة اللفظ على مدلوله **قوله** احدها انه يجوز انه مراده من
 الدوام مطلقة لانه ضمنى الزموم وهو قوله من قوله لازما له فهذه الوسائط
 ليست عين الوسائط التي احدى الوسائط السابقة لانه لا بد ان يكون هناك
 ما في ضمنى الزموم بقية قوله لا يكون لازما للوضع له وقوله بالذات
 تحت الالتزام دون هنا فتقطن **قوله** والقول باء الدوام اه كانه قيل
 ان ذلك الشكك من وضع بالمقدمة القائمة بان الدوام لا ينفك عن الزموم فلا حاجة
 الى اسناد دفعه الى شيء اخر من ذلك بطلان استلزامه تحصيل العمل او كون المع
 الواحد الشخصي مستلما بالعلمين المستقلين فاجاب عنه انا لانم انه فاع
 بتلك المقدمة وانما الاندفاع بها ان لو كانت تامة وهي لم تكن كذلك ولكن لانم
 كونها نافعة في توجيها النظر العقلي كيف انها لا تنفي جواز كون كمال الخارج
 عن موضوع له دائما وان نفى كونه لازما له ثم من هذا عرفت ان الاندفاع
 بتلك المقدمة ابطال السند كما ان الاندفاع بهذا التقدير ابطال له **قوله**
 لغوا غير محتاج اليه فان فائدة افواج بعض الخارج وهي حاصله يكون الزموم
 في مفهوم الالتزام **قوله** اذ لا وجه له يعني ان تعليل الدلالة يكون كمال
 خارجا عن موضوع له ليس يصحح اذ الخارج عن موضوع له على الاطلاق لا يتوقف
 عليه دلالة اللفظ على معنى حاصل فصل عن ان يكون علة مؤثرة لها والقول
 بان هذا الخارج علة دون ذلك تحكم محض ثم حاصل دفع الشكك ان استفاد

ما تقر به اثبات صحة قيد الجبسية باختيار الشيء التام من شقي الاشكال
 وتجوز ان القيد مرتبط بالوضع وقيد له والباع وهو كون المدلول رجلا نقيض
 الوضع لعل له دلالة اللفظ على ذلك كمدلول **الرجل** ولا حاجة اه كانه
 جواب عما يرد بانه يصلح الجواب عن الاشكال التام باختيار كل من شقيه
 فتخصيص الجواب عنه باختيار الشئ التام عنه ترجيح بلا مرجح وحاصله
 ان الجواب عنه بالقول ان الاعتبار بالكونه تكلفا مستغنى عنه لاحتياج اليه بل
 لا يتم الجواب عنه به بحسب اللفظ فماله منع الاحتياج اليه اولا ثم كونه تاما
 مع انه مطلق للزوم ايضا لا يصلح ان يعلل به الدلالة اذ الخارج عن موضوع
 اللازم له في الخارج لا يتوقف عليه الدلالة اذ لا يكون ذلك الخارج علة للزوم
 العلم به من العلم باللفظ وهو مظهر وتفصيل المقام ان الجواب عنه بالقول
 بان الاعتبار ليس بحكم وذلك لان الجواب عن الابرار المدور باختيار احد شقيه
 انما يتم اذا اندفع به كل من المحذورين والواردين على تقدير الشقيين احدهما باختيار
 احد الشقيين والاخر باقتضائه الجواب عنه وهو ليس كذلك اذ المحذوران الثاني
 وهو عدم صحة قيد الجبسية بان على حاله كي لا يخفى على اهله **فان** ايضا
 اى على تقدير كون اللزوم غير معتبر في مفهوم الالتزام لا يصلح **القول**
 ظاهر او باطل فيصح ان يعلل به الدلالة اذ يصلح ذلك باعتبار تحقق المطلق
 في معنى بعض انواعه وهو اللزوم الذاتي البين بالمعنى الاضيق اقوله هذا مظهر
 مع قوله مطلق للزوم الا ان يقال مراده من مطلق اللزوم هو اللزوم
 المطلق في برده عليه اشكال قوي ان العام لا يكون علة مقتضية ولا مؤثرة
 في وجوده لئلا يوجب ما لا يخفى على الخواص **فان** يمنع تحقق تلك الدلالات التي
 عبر عنها باللوب نظرا لهذا المنع بناء على ان اصل الاشكال انقضى ابتداء بعد
 اعتبار الجبسية بان يقال ان اندفع نقض كل تعريف بنفسه لآخرين بقيد
 الجبسية كى رد النقض اما يكره بان هذه القسمة فاسدة لاستلزامها فسادا

وهو كونها غير كاسم لجميع الاقسام فان دلالة اللفظ على جزء موضوع له
 لكونه لازما لجزء موضوع له مثلا قسم من المقسم ولا يشملها القسمة او
 ان تعريف المطابقة ينقضي بما يتعلق بنفس الموضوع له من تلك الوبسطة
 وتعريف النقيض بما يتعلق بجزئه منها وتعريف الالتزام بما يتعلق بالخارج
 عنه فلا يليق جعله جوابا عن منع كون الحكم عقليا ثم التعريف على الجيب
 بانه المنع لا يفيد في توجيه الحكم العقلي فان قيل جعله جوابا عنه بناء على
 صحة مقابلة الصورة بالصورة وليس معنى قوله ان المنع لا يفيد في توجيه
 الحكم العقلي انه خارج عن قانون التوجيه بل معناه ان توجيه الحكم العقلي
 انما يكون مفيدا بمجرد المواد من القيود كما فؤدة في مفهومها الخ رجة عن
 التقسيم وتعيينه سالما عن الجواز حتى يحزم العقل بالاختصاص مجرد ملاحظة
 مفهوم القسمة قلت اما اولا فلان عبارة الاشكال ليست في صورة
 الاستدلال ههنا حتى يقال ان ذلك المنع مقابلة الصورة بالصورة فان
 لفظ الجواز نص في تجوز العقل واما ثانيا فلان المراد انه على تقدير كون الاشكال
 نقضا لا يبيح القول بان المنع لا يفيد في توجيه الحكم العقلي فغاية
 ما يمكن ان يقال ان المقام لا يمكن ان يجاب ههنا بالمنع الذي اجاب
 به البعض عن اصل الاشكال اذ الجواز لا يفيد في توجيه الحكم العقلي
فان فيجوز ان لا يكون بضرورة مستلزما لمصو لانهما يخص وورد
 المنع بقوله سيد اللفظ على الخارج عما هو موضوع له لكونه لازما لجزء موضوع له
 او لكونه لازما للزوم موضوع له ولذا يقول مع ان السند انما لا يجري في
 جميع ما ذكر فلا ينبغي ان يقال لم يبق من المواد ما لا يجري فيه السند
 الا الدلالة على الخارج لاجل انه دائم وكفى ذلك زعم منه فانه جار فيها ايضا
 بناء على ان التحقيق ان الدوام لا ينفي عن اللزوم انتهى ايضا ان ^{المقدمة} _{لا يكون}
 ليست تامة عند هذا المفضل واما ما قيل لعدم البيان ظ من قوله فيجوز ان

تصورها مستلزما لتصور لازمها بمعنى انه اقتصر على جواز عدم استلزام تصور
الجزء واللازم لازمهما فقط فيفهم منه ان الجزء واللازم يستلزمان تصورهما تصور
جزئهما وان لم يستلزم تصور لازمهما وكذا يستلزم تصور موضوعه له تصور مادام
معنا السند كما غير جار في هذه المواد يمنع التصرف بها باق على حاله فيما ينبغي
باب ان السبب لا يثبت في وجود السبب مع وجود السبب الاقوى يعني
ان كل واحد منهما سبب مؤثر في وجود السبب ولكن تأثير ماسي الاضعف مشروط
بفقدان ماسي الاقوى مثلا ان كل واحد من كونه جزءا لكونه موضوعا له جزء منه وكونه
لازما لجزء منه سبب مؤثر في الدلالة اللفظية على ذلك الجزء ولكن تأثيرا لا يتوقف
على عدم الاول ويؤيد ما قلنا تنظيره بالشعاع فانه يؤثر في ضياء جزء من الارض
بشرط عدم الشمس وعند وجودها لا تأثير له والتفوق بينهما ان دينا محلي فيه يتبع
وجوده مع من الاضعف بناء على ان الاقوى دائم الوجود تأثيرا لا يتبع تنفيذه
عنه لكونه مستجما لجميع ما يتوقف عليه مع هذا مردد كما في ذلك قد علمت ان
السبب المؤثر هو الموضوع **باب** بالعكس الى كل من منع ومنع بحيث لا يشذ
واحد عما هو الا من اللفظ ففيه ان هذا لا يصح القسمة اذا نظر الى بعض الاوضاع
لا يوجد جميع التام الثلاثة اما لفقدان لازم كونه موضوعا له لزوما زائدا او لفقدان
جزءه لكونه بسيط فلهذا لا يثبت فيه فناء **باب** ومن البين ان هذه
التعريفات ان اقول اذا كان اللفظ موضوعا لللازم والكلودم والموضوعها يكون دلالة
على لازم من وجوه ثلثة فاذ لم يوجد التعريفات باعتبار قيد للشيئية فيها ولم يكن التقسيم
بالعكس الى كل من منع ومنع يرد النقص على تعريف الالتزام مثلا بانه غير مطرد لصدقه
على المقضي والمطابقة في هذه المادة واما اذا وقعت باحد ذين الاعتبارين تكون
التعاريف سائبة عن الاتفاق المذكور وكذا اعتبار كون التقسيم اول واسما
في زعم اوجب بهذا التوجيه لكونه سائبا عن ثبوت الدلالة في الخط العقلي **باب**
سواء كان لزوما لنفسه كونه موضوعا له او لجزءه فانه في جميع ما يكون له مدخل في

علاقة الالتزام به هو لزوم كونه موضوعا لنفسه كونه موضوعا له فلا يتركز له الاوسط لما
لزوم المدخل في هذه المقدمة غير لزومه في الصغرى المطلوبة ثم اصل العكس
من الشكل الى موضوعه **باب** الشكل اما بالرد اليه لينتفع - كل الاذهان على ما هو
واجب **باب** كما او تخلفه كانه قبل ما ادخله انما هو في سنده منع كونه الحظ عقليا
بكملة الوسط في جائزة الخلق وقوله ينتقص منها جميع في نفسى الحصر بانه
غير متم لاقام المقسم لموضوع تلك الدلالة الثانية عنها قلت لم لا يجوز ان يكون
المواد من النقص هو النقص التفصيلي وكو لم فكيف اده هو التبيين على
احكام تقرير ما ادخله نقضا اجماليا فيكون المراجع من الجواب المعروف **باب**
ماتسبى من قوله ومنهم من اجاب عن اصل الاشكال بمنع تحقق تلك الدلالة اه
فلا تغفل **باب** وبالجملة منع لما يدعيه المحقق فتمت من ثبوت الحاجة الى الجواب
الذي ذكره مستند البصيرة الجواب بمنع كونه تلك الدلالة الثانية من افراد الالتزام
مع كونه سائبا عن التكلف البعيد ثم يجوز ان يكون قوله وبالجملة ناظرا
الى قول المحقق ان المعنى ان الدلالة الى فان فيه تكلفا بعيدا وقوله
ينجبه ان الدلالة الى ناظر الى قوله ومنه يعلم اه فليتأمل **باب**
كما بين العمد البصر ان بعضه يعنى نظريا وهى ان لفظ العمد يعنى على البصر بالالتزام
فاسند عليها بقوله فان لفظ العمد موضوع للمعنى المقيد بالبصر والبصر
خارج عنه وكل من لفظه فانه لا يدرى على البصر بالالتزام ثم استدل على المقدمة التي تقدمت
بقوله في الصغرى وهى والبصر خارج عنه هكذا لو كان داخل فيه لم يصح اسناد
العمل اليه بدون قرينة مجازية لكن انما بطلان الملازمة دلالة ان الحكم المسند الى البصر
هو العمل بالبصر لم يصح اسناده الى البصر على تقدير دخوله في العمل لكن المقدم
واما بطلان كونه في قوله كما عمت ابصارهم مسند الى البصر بدون قرينة
مجازية وقوله والاصل الحقيقة ودخولهم جواز كون العمل في الية مستوعلا
في جزء معناه بطريق الجزية والبطان لهذا الجواز حاصل ان الحقيقة اصل العمل

منها بدون قرينة صارفة ثم اذا ثبت كون اللزوم بين مفهوم العمى والبصر هو
اللزوم عقلا فان قيل فيه بحث لم لا يجوز ان يكون ذلك اللزوم عرفا قلت
ليست هذه المادة على تقدير تحقق اللزوم من مواد تحققه في بعض الازمان
او في بعض الازمان كي لا يخفى على العظم والعلاوة ناطرة للمادة رده
في ضمن هذا الاستدلال ان لا صحة للقول بان بين العمى والبصر لزوم عقلا فان
دلالة العمى على البصر تفني اي لو سلم ذلك وكنته مورد بطريق التخييل والتمثيل
في المثال غير مفهومة ومدار التليم كون الاستدلال محل بحث بالمنقضي الجمالي
بحرمان الدليل في التقييد وبالمنقضي التفصيلي تارة ان الشبهة المسروقة
ببيان الملازمة ان اراد ان المسند لا البصر هو العدم المضاف لا البصر دون
البصر فاذن حقيقة المقدم بل هو بطل وان اراد ان المسند اليه هو العدم المطلق
فلازم صفرا حصل الدليل وهي العمى موضوع العدم المقيد فان ارادة استدعي
ان يكون حقيقة العمى هو العدم المطلق لا المقيد وتارة انالان ان العمى في الالة
لا البصر بدون قرينة مجازية اما مستند بان نقل سنده اليه قرينة صارفة
عن ارادة كتحقيقه العمى عن لفظه او مستند بان تقييد العدم بالبصر في شئ
بقتضي ان يكون العمى في الالة مستعلا في العدم المطلق الذي هو صفة معناه
اعني العدم المضاف لا البصر واما المقدمة الثالثة بان اصل القضية حقيقة
في نفسها وكنتها لا يجد كمنها بها **فلا يلزم** ادعاء ان حاصل الدليل
المذكور يقتضي من وجهين احدهما انه جاز في التقييد وحكم المدعي بتخلفه
لان قولنا لو كان في نفس في تصوير جوابا انه في ذلك في يكون المنقضي مع
دليل قاطع والبصر خارج عنه اذ ان دليل ان البصر خارج عن مفهوم العمى جاز
في التقييد خارج عنه وكنته متخلف في نائيهما انه مستلزم لف ذو هو كون
مفهوم العمى مطلق العدم ويكون سندا وذلك لان ذنبه قاطع فيلزم انه في نفسه
او لم ينفى في هذا فكانه قال لو لم يكن هناك يكون التقييد بالبصر خارجا

عن بعض

عن العمى وكونه خارجا عنه بطل لاستدلاله باطلاد هو كون مفهوم العمى العدم مطلقا
وان كان ماثلا الوجه الاول فقط يكون قاطع فيلزم انه مستدركا وان كان
مراده هو الوجه الثاني يكون قاطع ايضا وقاطع لانه لو كان مستدركا بل هو
خلاف المعنى ثم قال في تصوير النفس بمفهوم لو تم التبيين على القدر في بعض
فلا يتم اه اقول ان المتفرع في ما ذكره من قبل كلمة الفاء التفرعية
مجموع الحكمين بشهادة او الجمع لا كل واحد منهما على حدة فان قاطع لا يتم حكمهم
بتحقق هذا اللزوم في شئ من المواد المذكور قبل كلمة الفاء ثم هذا من تفرع
المنع على السند وسرده في هذا السلوب تيسرا على قوته واشعا في
اول البحث لوص اضطراره في الجواب عنه لا تحريص صنف **فلا**
في شئ في الموضوعين وربط بالتحقق باعتبار المنع لا المنع فيكون لم
ايضا با جزئيا لان المنع مع القيد سلب كلي يقتضي الحكم والا مركز ذلك
اذا لم يرد هم ان كل مادة يتحقق فيها المطابقة يتحقق فيها الالتزام
وقد عرفت ما في توجيه البعض من ان التقسيم بالعمى لكل وضع
وضع ما فيه **فلا يلزم** المنطوق استقاط مادة اللزوم للادعاء اطلاق
مادة اللزوم الجزئية عليه بناء على زعم الخصم او على توهم استحسان اللفظ في
معناه عند عدم قرينة معانية او على اطلاق مع قطع النظر عن الاستحسان والا
فاللزوم كلي لما عرفت ان ذلك اللازم اما معنى مجازي او كنوي ولا ثالث فلذا
يرد ما قيل من انهم لم يبقوا مادة اللزوم الكلية لا مادة اللزوم الجزئية فالعذر
ليس بشئ انتهى وان كان مراد القائل بمنع المحصر في قوله معنى مجازي
او كنوي وفيه ايضا فانه مع بعده عن اللفظ انه لا معنى للزوم عرفا فيما
نفي فيه الا ان يستعمل لفظ الموضوع للمزوم في اللازم او يستعمل للمزوم
ويقتصر منه اللازم ومن ادعى ثالثا فليس البيان **كما لا يخفى**
اقول ما لا يخفى ان هذا الكلام ليس بم في قرينة المجاز اللهم الا ان يحل

كلامه على اى الماصوليين فانهم قالوا ان اللفظ ان استعمل في غير ما وضع له
لعلاقة بينه وبين الموضوع له محجاز ثم اعترضوا عليهم بان تعريف المحجاز شامل
للكفاية فاجابوا عنه بالمقترنة بان اللفظ في الكفاية محتمل في الموضوع له كى
للاذات بل لا تشاد منه الملازمة فاما زعم المحجاز كما امتاز على الحقيقة **قوله**
واما ما اشتراه كانه جواب ما يرد من ان الباعث مستوجب لاعتبارهم الدلالة
اللفظية الوضعية (هو كون العادة والاستفادة في العادة مختصين فيها
وهذه العلة ليست بوجوده في الجواز ذلكية **قوله** شافعي ايضا
فيه اذ يجوز الشروع لا يستعمل العادة **قوله** الحكم ان كل كمال يجوز
ان يراد بالاعمال ما المركب من اللفظ والقوية ومن العمل كل واحد من اللفظ
والقوية اى دلالة كل واحد منهما ويجوز ان يراد به ما يشتمل للدلالة الغير اللفظية
الوضعية ولدلالة المركب فمراد من كل في يجوز ان يكون الكل مجموع ويجوز
ان يكون لكل الاخرى **قوله** فيرد عليه اى على المقام يفرع على قوله
ولا يبعد ان يكون مختارا لهم هرما وفيه اشارة لادفع ما يجتمع من ان الاراد
المذكور انما يراد على المقام ان لو كان الجواز المذكور مختار له وهو كمال تام والغير
المجوز انما في المستند والجواز وفيغير اليه في قوله كى ان رايه الذي اراد هذا
كلامه بناء على انه قد افترق بينه وبين الفاء واما على نسخة وقد بالوا وقالوا
في قوله فيرد مرتب بابا وادعى عليه في الموضوعين مطلق المستند والجواز
وفيغير اليه عاقل له واحد من استند والاراد **قوله** فاختار وقوة
دليل ينسب اليه ذهب الى استلزام المطابقة للالتزام ويجوز ان يكون
الضمير في قوله لا تقتضيه في قوة دليل بحث اذ لم يسرد حتى يعلم
انه قوى وضعيف ويجوز ان يكون لفظ دليل بقطع عن قلم كما قد
مزم يتفهمه ونحو ذلك المقام انتهى بذلك فيتمشى وحاشا
فلم يكن لا يكتفى به واعلم ان تسليمه ينظر الى المقدم والنوع

الشرطية وذلك لانه انما يستثنى بوضع المقدم هكذا اذ وقع ما تفعل
بعض السمي بكون ان يحظر بان غيره من كى المطابقة مستلزمة للالتزام كى
المقدم كى وما سار المنع ان لا لزم الملازمة وانما يقيم ان لو كفى عدم الاتفاقات
لا الغير واحظوا بالباب عند تفعل بعض السمي في عدم تحقق الالتزام **قوله**
م ايضا اذ يكفي فيه الخ وانما يتلوه المقدم **قوله** اذ يكفي فيه عدم الالتزام
تفصيل المقام ان الاتفاقات والافتقار بالباب سواء الصورة المحالة من الشيء
عند العقل ككل واحد منهما علة كابية في تحقق الالتزام فيحكم قاعدة ان علة
عدم مع عدم علة لابد في عدم تحققه ان لا يكون شئ منهما موجودا وانما عدم
الاتفاقات والافتقار بالباب فقط فلا يقتضى عدم الالتزام بناء على جواز
تحقق علة الاخرى الكافية في تحقق هذا ويؤيده قوله اذ يكفي فيه دون
اذ علة ومحل مطلقا على مطلق العلة لا على العلة المطلقة فيتم **قوله**
فاعلم ان ذلك قيل فاصلة اشارة الى الجواب وهو ان لزوم المعبر في الالتزام
على ما يفهم من كلام القوم هو اللزوم مستعملين لا المستعمل باللام حيث قالوا
ويشترط في الالتزام كون الخارج بحيث يلزم من تصور كسى تصور ه ومن
البيد ان العلم الضرورية المذكورة ليست لازمة من تحقق كمالها وهو
انهم خلاصته ان السند لا يصلح للسندية فيكون كماله على السند لا بالابطال فلا يفهم
اذ السند على كماله ويكن ان يكون حاصل اشارة الى الجواب عنه بان استدلال
بعض ان جميع بناء على ان المراد من العلم في تعريف الدلالة هو الاتفاقات
لا اعم منه ومن شئ اعلم في لا يراد الشئ كمالا قطعا واما الشئ الاول فكذلك
لان سند صبط اذ الكافي في الالتزام لزوم الاتفاقات الى الغير عند الاتفاقات
للمسمى عند استدلالهم في يجب ان يكون المراد من تصور اللزوم في تعريف
العقل هو الاتفاقات ايضا فيرد ان ظهور تحقق اللزوم العقلي في توقف على ان
يجوز كون اللزوم في جميع موله اللزوم العقلي هو تصور اللزوم مطلقا وهو

مستدرا قول انه ذلك لا يضره لانه ليس ملتبسا الصحة بجواب الكلام كما ينبغي
 اذا اعتبرنا هذا بناء على ان المواد من العلم في تقريرها للمواد العقلية
 المتعاقبة مستند كمنع اثباته ليس مبنيا على ذلك فتبصر **قوله** واجيب عنه بان
 انه جواب بالتحريم يعني ان المراد من الماهية في سلسلة الدليل الماهية المركبة
 من كاهية ولازمها وفيه بحث لانه على تقدير كونه مناهيا يلزم مقابلة المنع بالمنع
 وعلى تقدير كونه استدلالا يحتاج الى ابيات الا ان يقال مع صوره ان سلسلة
 واحدة يكفي في اثبات هذا الخط فنفر من مبدأها من جنس هذه الماهية وهكذا
 في كل مرتبة ويؤيد هذا ذكر لفظ ماهية واحدة بكل ماهية في تقرير المنع
 الاول فتأمل **قوله** يلزم ايضا اي كما يلزم ادراك امور غير متناهية
 على تقدير ان يكون بين كاهية ولازمها تلزم تماثلها على الوجه المذكور في الجواب
 يلزم على ذلك التقدير امتناع خلق النفس في اجواب بتغيير الدليل هكذا ادراك
 كاهية لازمة ذهني لزوما تماثلها من تصور كل ماهية بقولها ولازم
 لازمها الذي هو نفس كاهية فيلزم امتناع خلق النفس عن ادراك كاهية ولازمها
 واللازم بقاء البطلان مرد عليه ان اراد ادراكها معا فلان الملازمة المتأخر بها
 بقوله فيلزم وان اراد ادراكها على سبيل التعاقب فهي سلسلة ولكن لان
 بطلانها يلزم **قوله** كمال العلم مراده به امتنع بالغير لانه هو التركيب
 بين كاهية ولازمها واعتبار **قوله** بمعنى الامتناع العقلي وجودا وهو نفس
 الامتناع العقلي الصرف وما في حكمه اي الامكان للخاص وعدم ما هو الامكان في
 نفس الامر وقد سبق انه على الاول لا يفيد العلم بعدم الاستلزام وعلى الثاني
 يفيد ذلك على تقدير حقيقته ولكنه مطلوب ببيان **قوله** كما انه يجوز ان يكون
 معنى مطلقا لان زعمه عقلية فيه مشاركة لان قوله كما يجوز بسببه لا يلزم
 ليس على ما ينبغي انتهى وقد اشترطنا لا ما يتعلق به في الشرح فلا تنس **قوله**
 كما في لفظه انه قول لفظه الجلال علم لذات الواجب وجوده المعركة معلومة

بباطنه في الخارج قطعاً واماً بطلته العقلية ومنه ومن واجب الوجه
 فالاول ليس بمعلوم كما سبق والثاني مركب عقلي الا ان يقال بابتداء الكلام
 على القول بباطنه العقلية والتنبيه على مذهب المص على تقدير ان مذهب
 ذلك والقول بانه مورد لحد التنبيه لا يلزم اقواله لثبوت بسببه له
 لازم من في الجملة ثم دعوى ثبوتها اما بناء على حمل يجوز على الامكان في نفس الامر
 او للتنبيه على قوة المستند فان الامر كذلك عند من يقول بابطال العقلية
 انه هذا المنع اه اي لا يلزم صحة الاحالة الاولى كيف انه بناء على امكان
 ثبوت معنى مركب لا يكون له لازم عقلي وهو ايضا لم لا يجوز ان يكون لجميع
 المركبة لوازم عقلية وان كانت المطابقة لا تستلزم الاتزام لان
 هذا ليس معطلا بهذه ووجه الترتي كونه اعم من الوجود العلة بميزها بل هو محل
 بامكان ثبوت معنى مطلق لا يكون له لازم عقلي او بامكان ثبوت معنى
 بسيط كذلك وحاصله ان صحة الاحالة تتوقف على اتحاد العلة بين
 المقيس والمقيس عليه وليس كذلك فلا يصح المقابلة ولا الاحالة فلا تنفل
 بل هذا المنع وارد ترقا بقولية قوله ايضا وقوله بل يلزم
 عقلية فان قلت على عليه ان يقول بجواز ان يكون لجميع المركبة
 لوازم مطلقا اي اعم من العقلي والعرفي قلت هذا الاستلزام سرود
 للتنبيه على ان جواز كون لوازم الجميع عقلية كاف في سند منع الاحالة
 الاولى سواء اعتبر ابتنائها على امكان ثبوت معنى مركب لا يكون له لازم
 عقلي او على امكان ثبوت ذلك المعنى لمركب ليس له لازم عقلي ولا عرفي ووجه
 الترتي كونه اعم من الوجود ويجوز ان يكون انفرادا وعدمه ولا من مذهب المنطقي
 لا اختيار المص بخصوصه في لا يكون بل يلزم عقلية من تنبئة السند بل
 في سند برأسه وتركا فيه فلا تنفل **قوله** الا بمعنى كمن كان له دفع تمام
 فصروروده على الاحالة ويجوز ان يكون لفظ الكمية التنبيه بفتح الهوة والتخفيف

كما اورده المحشي بقوله نحتاج للبيان فانه حاصله ان لا يلزم
 بثبوت معنى لل لازم له عقلي ولا عرفي لجواز ان يكون لجميع المعاني لوازم عقلية
 او عرفية ومن هذا عرفت ان المراد من الاتحاد بالنوع هو الاتحاد في المستند
باب بالبرهان الاول وذلك لاجتاه هذا المنع على الاحالة الاولى مطلقا وعلى
 الاحالة الثانية على تقدير عدم الاكتفاء بالضرورة في الجملة ومن هذا عرفت وجه
 تخصيص اتجاه المنع المذكور على الاحالة الاولى بكون معنى تلك الحالة امكنا
 بثبوت معنى مركب لا يكون له لازم عقلي ووجودية فذلك في الورد على المحقق
 بانه لو كان الخ سؤالا كان قوله بل هذا المنع اضرا با او رتبيا فلا تغفل
 على هذا التقدير اي على تقدير ورود المنع على تفسيره المقيس عليه
 مطلقا اي سواء اكتفى بالضرورة في الجملة او لم يكتف به **باب** من اللزوم وعدم
 الاستلزام حيث قال ويلزمهما المطابقة ولا عكس **باب** بازاء المعنى اصل
 المراد بالمعنى هنا وفي غيره كمدلول او تقدير مطلق المعنى وباد به ذلك فلا ينظر
 بينه وبين قوله جعل الشيء ثم يحتاج الى القول بالاستخدام في ضمير عليه
 لادراج بعض الدلالات تامل **باب** وهو الشيء الموضوح شيئا اخر يوجب
 عام كاشتقاق الوضوح كاشتقاق الامر بان يلاحظ الواضع بان كل لفظ
 على صيغة اسم الفاعل فلان في هذا وجه عليه انه لا يلاحظ شيئا وهو
 مع اشياء اخرى المشتقات الامر التي هي مبيحة الفواعل لما في لم يلاحظ
 فصوصي صيغة الفاعل ثم عين الملاحظ بهذا الوجه بازاء مفهوم من يقوم
 به الحدث وقس عليه **باب** لكن يراد بالمعنى بمعنى على كمال التحليل والقصر
 على ان لا يتغير **باب** وفي اي حين ذيل والارادة المذكورة
 على ان معنى اي على وجه احد معانيه الحقيقية واللحازية وفي لفظ سبيل
 اشارة الى دفع ما يرد من انه لا حكم في التعاريف والايجاب والسلب وصف
 للنقطة واليد في **باب** من معانيه صيغة الجمع اما بان على افتعال اشترط

اربعة على افتعال بقدر المعنى المجازي اربعة على افتعال اعتبار المعنى والالتزام
 ايضا فلا تغفل **باب** وبالله السلب الجزئي اي يكون المراد بعدم دلالة
 عليه عدم دلالة على جهة احد معانيه الخاصة والحارس او المراد به عدم دلالة
 على جهة بعض تلك المعاني **باب** على ان يكون اي بانه على ان يكون التقابل
 بين المركب والمفرد مستفاد من قوله ان قصد مجزاهه والحق انه لو لم يعتبر
 فيه الجبسية لم يحصل التقابل لجواز ان يجتمع الافراد والتركيب في لفظ واحد
 باعتبار معنى يفتق ومعنى يمانه ولا دليل على بطلان هذا الجواز **باب** باعتبار
 فيه الجبسية في تعريف المركب والمفرد **باب** لفظ وفيه اذ لا يبعد فيه **باب**
 ومعنى وذلك انه يفرض للجمع بين النقص والمجاز واستعمال اللفظ المشترك في
 جميع معانيه معا وانما على تقدير بقدر المعنى الحقيقي او المجازي والكل على وجه
 ان رايه بقوله جدا **باب** اظهر اي لفظ او لى اي معنى اذ لا يحد وفيه فقط
 اقول الاولوية بالنسبة للجمع الاقوال **باب** والثالث لا بالنسبة الى
 الثالث فقط فلا تغفل **باب** واعرف على معنى المطلق في عمل المراد منه
 الغلبة ومن تاجه فلا تغفل **باب** المركب ما يراه في لا يقتضى استمرارية
 بخل عليه **باب** علما فانه في بدو في مفهوم المفرد ولا يبعد في عليه تعريف المركب في زعم
باب واجاب عنه الشيخ جواب الشيخ من لصق دليل النقص هكذا بان
 انما يكون تاما ان لو تحققت الدلالة بدون محتق القصد وهو لم كيف ان
 الدلالة تابعة للقصد هذه الدلالة متباعدة النقص واما في مقابلة زيادة فيه
 الجزئية فمنع للاحتياج اليها لاجل تميم التعريف مستندا بانه تام يكون
 الدلالة الماخوذة فيه تابعة للقصد **باب** كما يشهد به الوضوح السليم
 اقول وما يشهد به الوجهان السليم هو ان الاتفاق للشيء بدون معنى
 القصد سبقا ذاتيا غير متصور بالقصد متقدم على الدلالة فانقضاء الدلالة
 القصد من انقضاء المعنى لانه ففوقه لا يقتضي القصد ان ارادني كونه القصد

على كافيته في صحة الدلالة عما يشهد عليه قوله بل يكفي في تحققها بثبوت
 العلاقة في سؤال من هو مسمى كذا ما ثبت بطلان هذا الدليل من اذ الدلالة
 تابعة للقصد بتعبية المع لعلته الكافية في تحققه ليس بسند وما هو سندا
 بتعبية الدلالة لعلتها فلا يلزم بطلان منه اذ بطلان كذا هو لا يستلزم بطلان
 العام ان ان يقاب مراده ان الشئ اذ اراد بقوله ان الدلالة تابعة للقصد
 بتعبية المع لعلته العلة من ثبات وكنت لا يصلح للسند وان اراد بتعبية
 المع لعلته الكافية فيصالح لها ان حقا وكنت بطلان الدلالة في ثبوت
 واما اذا اريد به كذا ما له الجواب عنه بالحقه كذا ما لا يرد والنقص على ما
 وقع من المعلم الاول في التعليم الاول من تعريف المركب والمفرد لم لا يجوز
 ان يكون مراده من المعنى فيها كذا **بمثل** عبد الله علما واما الاشكال
 بثلث لبيان الناطق على الشخص في فوارد ولو كان المراد بالمعنى كذا
 واما اصل الاشكال وهو النقص على تعريف المركب والمفرد به
 زيادة قيد الجزئية وفرضه ما است رايه بقوله بل غير دافعة لكثرة الاشكال
 وان اريد صلاحية القصد عند النقص قيل ما حاصله ان لا يعود في له
 المراد من الاخيرين تعريف المركب والمفرد لما زاد قيد الجزئية او تعريفهما
 المعلم الاول وكذا كما زاد القصد ان يراد قيد الجزئية في جعل التعريفين
 ان المركب لفظ من شأنه ان يقتضيه من الدلالة على معنى يمكن ان يقصد
 به هو جزء معنى الكل والمفرد لفظ لا يكون كذلك فلا انتفاء في معنى تام فقام
 بحسب بطلان او لا يلزم بضم مفوله لما قبله ولما بحسب الباطن فيكون يستلزم
 الواو بمعنى او انما **فصل** **فصل** كان ذلك الاحتمال صائبا او لا فاما لا معنى له
 في فاء التبادر ان يكون دوا بين الاربعة والقواب المسألة فيه ما يستلزم
 معناه الغير المتبادر كالحل او لا تصاف ليس على ما ينبغي **فصل** في التباين بين ورد
 ذلك في انية ان لا فاء الاحتمال الصدى والكذب للمركب ان اراد به المفرد فيهم

مصدق

وما هيته فائدة وقع توهم ان يراد من مفهوم المركب التام تعريفه
 ال **ب** من اول الامر كخصوصية التام كذا لا يضار المقبول في سبيل حسن الظن
 وبه خلاف فيها الاصول الموصوفة التي من المبادئ العلمية **والدليل** كالمطلب
 العلمية والمبادئ النظرية والمصادرات المسجلة في الوقت والحال ان قوله
 والدليل ما ظهر في النظريات ما عدا المسئلة على سبيل حسن الظن وقوله بل على
 الظن ينظر في البديهيات وبه خلاف في العلوم المتعارفة التي من المبادئ العلمية
 اذ عانا ان قلت ان ليس من اجزاء القضية فذكر في ما هيته ليس على ما
 قلت ان التبيين على ان كون وقوع النسبة اول وقوعها جزء من القضية انما
 هو بشرط كونه متعلقا بالدعاء والقبول اي ان الوقوع والما وقوع اذ عانا
 جزء من القضية لا تصور فان شرط التعريف او شرطه ليس لا تصور كونه وقوع
 وتصوير كونه وقوع النسبة العلمية واما تصور وقوعها اول وقوعها فلا
 وقوع الاحتمال وعديله بناء على ان شرطيات العلوم تحليلات فتبين **وما هيته**
 الام عطف على قوله وقوع ثبوت الشيء للشيء في اصل قوله وهو محل
 الاحتمال على الجواز العقلي ان الاحتمال محمول على عليه وجودا وعدماه وذلك
 لان كلمة ما في ما يحتمل عبارة عن المركب التام ان بل الخبر والاثبات وقوله
 يحتمل الصدى والكذب فصل خبره **الاثبات** **لما هيته** المركب التام لا يفرد
 ثم الملازم ما بعده من ان يكون اضافة الماهية الى المركب التام لاهية
 او العام المقيد بجانب الوجود عطف على انه وهو **وما** العام المقيد
 بجانب العدم فلا يتم به التعريف لكونه محلا للانتقاض فلو ان شموله في الاشياء
 فلا لم يفتت اليه **فصل** ومن الجائز ان يكون كذا لان حوجه التعريف بان
 فيكفي الجواز والافعال ان وجوه الممكن وعدمه ليس كل واحد منهما مقتضى
 ذاته وكذا ليس وجوه وصف له وانتفاء منه مقتضى ذاته **فصل** ان يكون
 عدم الصدى في الاضمار الكاذبة او الاول ان يقول ان يكون الكذب في الاضمار

الكادبة ناسية عن امر خارج عن ذاتها وكذا الصدقة في الاحتمار العارضة
لشئ لا يرد عليه انه لا تأثير في الاعداد فتبصر **وامثال هذه التغييرات**
مقصودة تزييف لعبارة المصنفين ايضا والقبول بانه اعتذار من قبل المصنف
لا يلزم قبحه والظاهر ان تلك التغييرات لا تنافي اللغة الا ان يكون هذا
القبول رد على الاعتذار واما النسخة غير شائعة فتلك كيد لترتيب عبارة
ففيه اذ يجوز ان يعنى ان الالام انفقته اما تمام ادنا في تغيير لاسم
او ان الالام وقوع التغييرات في العبارة وانما يكون كذلك ان لو كان ذكر هذه الالفاظ
باعتبار معنوماتها الاسمية الاصطلاحية وهو لم ايضا لم لا يجوز ان يكون ذكرها
باعتبار معانيها الحقيقية اللغوية وقوله على انه لا اي ولو سلم انها مذكرة باعتبار
معنوماتها الاسمية الاصطلاحية ولكن لا يلزم ان وقوع التغييرات باعتبار تلك
المعنومات لم لا يجوز ان يكون من باب التصرف في الالام في باعتبار معانيها الحقيقية
كقولهم لا بفتح يا ابا النضر وللغني يا ثقيبي **وايضا** ما لم يكن اه هذا
هو القسم الثالث من الالام المشهورة الاربعة فانه القسم الثالث من هذه الثلاثة
لحق في ذلك وكنت سرده بهذا السلوب ليظهر في القسم الادب والاعمال الثلاثة
ولا يخفى عليك ان القسم الاول من الاربعة يتناول ما ايضا انما منها
ما ان رايها بقوله يتناول القسمين وثالثها كهيئة الاستفهام على اللفظة طية
ورابعها كهيئة الاستفهام على الشخص انسان وخامسها كلفظ على الشخص انسان
وفيه ما يجب التفتت عليه **على تقدير كونه مفردا** اذ لا تأثير في التركيب
وكما ان معنى كل واحد من البشر الانسان منفردا الحيوان الناطق وكذا معنى
البشر الانسان الناطق وذهب بعض الالام في هذا التركيب تأثير في الالام
مفردا بل وكما **فيه ايضا** ولو كان جنة لغناه غير معناه المعنى كما ان
اذ انظر لم كيف بقوله اه المعنى اه اشياء ودعيه ان الالام ان المعنى تفصيل
الالام ان جعله باعتبار القبول المعبرة في التعريف لم لا يجوز ان يكون المعنى تفصيل

الالام مطلق او تفصيل الالام ان جعله لا يترك الاعتبار فان قلت كون المعنى تفصيل
مدلول بقوله والالام ان كيف يمنع قلت انه لا بد من الالام ودعوى المظاهر المعنى لا يخفى
فيكون الترتيب اضافة اليه يفيد العموم ان الجمع المحلي باللام يفيد العموم
فالمراد للماصلة بحسب كل قيد قيد من القبول المعبرة فيه فيسبب عدم التفتت
بهذا وقع بمعنى في ضبط عظيم كى لا يخفى على من يعم **والالام**
بثلاثة اقسام اقوال القبول كقوله في حيزهم المركب بحسب الالام اربعة الخ
جزءه وجزئه دلالة ودلالتة على جزء المعنى وقصد الدلالة فينفي كل قيد يحصل
للمفرد قسم ولا يقيد جزءه بمرتبة في السمع فيحصل له قسم اخر يفيد والالام
المعنى بقصد يكون في نفي دلالتة على جزء المعنى ثلثة احتمالات احدها نفيها
لاجر كون المعنى بسيط وثانيها نفيها لاجل عدم كون مدلول الجزء جزء
لصاه وثالثها نفيها لاجل عدم كون مدلول الجزء جزء **المعنى** فالقابل
لما لم يعتبر في تفصيل الالام نفي تلك القبول حكم بان هذه الالام اقلية مندرجة
في قسمين من الاربعة وقد غفل عن انه على تقدير عدم اعتبار نفي القبول في تفصيل الالام
امكن الاكتفاء بثلاثة اقسام منها فانه انما من الاربعة مندرج فيما لم يكن له جزء
والمرتبة في السمع ايضا وقوله بل يقتضي بناء على ان الثالث مندرج فيما
كان له جزء مرتبة في السمع والاعلى جزء معناه المعنى لبيست دلالة مقصودة
لان عدم قصد دلالة الجزء على جزء المعنى المعنى يشمل ما لم يكن مدلول الجزء جزء
المعنى هذا ومن لم يسلك مسلك سواء ضبط في المقام ضبطا عشوائيا
كما هو المتبادر لدفع جواز كون المراد مطلق الدلالة او جواز كون المراد
مطلق الدلالة الوضعية واما قوله واعلم ان التثنية قد دفع ما يتجه ان
يزيد للقسم الثاني لا يطابق له فان كل جزء منه يدل على اللفظ وعلى العدد مع ان
ذلك القسم كما ان له جزءا لكن ليس له دلالة وحاصل الدفع جواب عنه بالتحذير
كان في معاني الحروف لعله ناظر لقوله والالام لتعرف ما له فقط ويحتمل

انه يكون ناظرا اليه ولما قبله جميعا في بره عليه ان الواسطة في العروص الصور
الذهبية على اللطاف مستقلة بما قبل ما حاصلة انه بره عليه ان ملاحظة الاداة
ليست مقصودة بل هي الى ملاحظة الغير وكون ملاحظتها الى ملاحظة الغير ليس
عيني الاضاف بملاحظتها مجازا ولا مستلزما ولا ينفى ما فيه فانهم ثم جعلناه
واله لتعرف حاله عطف تغير افعاله ان لا يكون ملاحظة تابعة لملاحظة
الغير واسطة في العروص لا يبعد الماهل **و** حاصلة انه لا يكون للثبوت
واسطة في العروص لفظ واسطة مرفوع على انه ناعا يكون او مستعمل على الخبرية
فاسم يكون في غير غائلا للغير فاقول ليس شي ان يكون ملاحظة معنى المفرد
صفة له حقيقة فيكون ذلك الشيء واسطة لانضاف اليه بتلك الملاحظة فان
الواسطة في العروص لانضاف اليه بملاحظة معنى المفرد هي ما ينصف بتلك
الملاحظة في الحقيقة اذ الواسطة في العروص ما يكون موحدا لما يوصى لذي
الواسطة في الحقيقة فليس مقام ما جعل الف وقوبته للتحري
وان كانت ملاحظة الغير واسطة في ثبوتها اي في ثبوت الملاحظة ليس المراد
انه لا بد لثبوت ملاحظة معنى المفرد من واسطة بل المراد انه لا مانع مما ان يكون
ملاحظة الغير واسطة في الثبوت لملاحظة **و** وليس المراد ان يستقل
المعنى في ملاحظة **و** في ملاحظتها التميز الجرد لمعنى المفرد والثابت لان
المعنى يؤمنه يترك **و** والاى ولو كان المراد باستقلال المعنى في الملاحظة
ان لا يكون ملاحظة الغير واسطة في الثبوت لملاحظة معنى المفرد لور والفقهي
على تعريف الاسم بانه ليس بشئ الخروج الاسماء التي مدلولاتها نظرية منه وعلى
تعريف الاداة بانه ليس بظن لعدده على كذا **و** فليس المراد ان الف المذكور
قربة على ان لا يستقل المعنى ان لا يكون ملاحظة الغير مدخل في ملاحظتها
في مقام انه لو كان المراد نفي الواسطة في الثبوت في الملاحظة لانتفى تعريف
الاسم كساح وتعريف الاداة لولا وان المراد نفي الواسطة في العروص وهو الظن

لما ان التعريفات سائلي عن الاتفاق المذكور وقد اشرفنا الى قربة اننا نفضل
الاسم الا ان يراد به معنى انه المراد بملاحظة هو الملاحظة بوجه ما لغناه
من حيث هو معناه وهذا بناء على ان المقصود بالوجه هو الوجه فيصح ان يكون
المراد باستقلال المعنى في الملاحظة في نفي الواسطة في الثبوت اذ لا يتوقف
الملاحظة ببعض الوجوه على ملاحظة الغير وذلك انك سماء اه **و**
و النسبة الى ان عمل المراد بالفاعل الفاعل المعين وان اراد به الفاعل الغير
المعين في عدم استقلال النسبة اليه تأمل **و** مر جبت عن تعريف الاداة
وهو المفرد الذي لم يستقل في الدلالة لعدم استقلال معناه في الملاحظة وقوع في
بعض النسخ الادوات فلامها بقوية اضافة التعريف اليها الجنس فيكون
معنى الجمية في مضمونها **و** الكلمات الوجودية اما كونها كلمات
فلتميزها عن سائر الادوات بدلالاتها على الزمان واما كونها وجودية فبلا لاتها
على وجود اعتبارها لاسماها فيل انما سميت وجودية اذ ليس مفهومها الوجود
نسبة في زمان والمال واحد واما التسميات افعالا فاقسمه فلاما لاتها على
الزمان مع عدم افادتها فائدة تامة مجرد مفعولها **و** الزمان وقد عرفت
ان معناه المطابق لثبوت نسبة في زمان **و** كما هو المشهور ذهب
بعض المتأخرين الى ان كل ما لا يصح معناه حقيقة بان خبر به ووجه فهو
اداة سوا كان عند النحاة فعلا كالانضاف النافعة او اسما كاذ او نظرا
و الخال انهم لما وجدوا تلك الانضافات معانيها توافق معاني الادوات
في عدم صلاحيتها نسبة الاحباء ربهما ووجهها ادرجوها في الادوات وان كانت
مماثلة عن سائر الادوات بالدلالة على الزمان فليكن الكلام بسبب على ان
الافعال فتا فلعل هذا اعتقده بكلمة بل الذي يدل على العدول سابقا **و**
بل ينفذ فعل على الامر اب وجوز قوله على الترتيب **و** هو المتعلق بالجماع فان
المراد من ضرورة معنى الاداة انما هو ذلك فاننا اذا تصورنا معنى لفظ لا وهو نفي شئ

يلزم منه تصور مستقلة اجمالاً فان تصور النسبة لا يتفكر عنه تصور المنسبين وكذا
اذا تصورنا معنى لفظ في وهو ظرفية شئ شئ واما المتعلق المنفصل في يلزم
من تصور معنى الاداة تفصيلاً بان تصور تبعاً والة لملاحظة الطرفين كما
اذا تصور معنى لفظ لا في قولك زيد لا حجر وهكذا فلا تغفل **بنا** على
ان المراد لا يحتمل ان يكون مراده ان لا استقلال المدلول في الملاحظة معنيين احدهما
مسبق من نفي الواسطة في العروبي او في الثبوت في الملاحظة وثانيهما حصل
لا يكون محذوفاً وبناء المنع المذكور على الثاني وايضا فيه خلص عن الدخلة
التي في نفي الواسطة في الثبوت وما فيه من التكلف وهو الايراد الذي اثرنا
اليه على تقدير نفي الواسطة في العروبي ويحتمل ان يكون مراده ان معنى استقلال
المدلول في الملاحظة احد ذينك المعنيين والاخر لانه فنيه ما فيه اذ لما ان
الادوات ايضاً مستقلة في الملاحظة بمعنى نفي الواسطة في العروبي **فلا تغفل**
مع انها لا تصلح للاخبار بها فتبصر **قوله** باعتبار هذه الدلالة بمعنى الدلالة
لانه استقلال فيها المفرد في الدلالة المحضصة بهذا القيد مطابقة كانت او
او التزاما والمراد باستقلالها فيها ان لا يكون للغير مدخل في نفي الدلالة
لا بمعنى انه لا يوقف على شرط ومن هذا عرفت فائدة قوله باستقلال الدلالة
فالقول بان الاول ان يقول بناء على ان المراد باستقلال المدلول في الملاحظة
حصولا حية باعتبار دلالة عليه لكونه محذوفاً تعميم نعم لوقاس ان المراد
باستقلال المدلول في الملاحظة صلاحية باعتبار الدلالة التي استقلال فيها
لكان اولي تمام **قوله** اي مستداً فكونه محذوفاً لكونه مستداً للثاني
يرد النقص على تعريفنا الكلمة بخروج الورد انتهى عنه وعلى تعريف الاداة به فاما
فيه وقد اورد بعض الحاشين صلاحية المدلول الاجبارية صلاحية لانه بالانواع
في لا يرد النقص **قوله** صالحين ذلك نقل عنه لان الكلمات الوجودية
انما هي الزمان من حيث انه ظرف النسبة والظرف من حيث هو ظرف لا يصلح

ان يكون مستداً وكذا المتعلق الجمالي انما يدور عليه الادوات من حيث انه مدرک
اجمالاً وتبعاً والمدرک كذلك غير صالح لذلك اقول هذا يحتاج للبيان ان
في دلالتها على الزمان مدخل من الغير حتى لا يكون الزمان مدلول مستقلاً في
الملاحظة لهما والى بيان انه المدلول التبعي للشيء بمدخل من الغير فليعمل بهذا
قال كي لا يخفى على المتأمل **قوله** مع ان دلالة الادوات لا اقول
المنع الاول منع يكون المتعلق الاجمالي مدلولاً التزامياً بالدلالة التي استقلال فيها
المفرد وهذا منع لكونه مدلولاً التزامياً على الاطلاق او بمدخل من الغير فالمقام
ليس من تقديم الجواب التسلبي على الجواب المنفي كي لا يخفى نقل عنه هذا مبني
على ان اللزوم الذي هو المتعبر به الدلالة التزامية ان يكون الملزوم بحيث
يلزم من تصور بطريق الاصل رباً بالباب تصور اللازم اقول ان الملزوم معنى
الاداة الذي هو النسبة وتصورها ولو بطريق الاصل رباً بالباب يدور المنسبين
كيف يتصور الا ان يراد من الملزوم نفس الاداة فانهم **قوله** كدلالتهما على
المتعلق التفصيلي فانه دلالة لفظ من في قولنا س ر من البصرة لكونه على
السير ومدور البصرة ليس في شئ من الدلالات اثنت **قوله** ان الدلالة
بالاستقلال **قوله** كغيرهم هيئة الفعل الماضي الاضافة ببيانته **قوله**
وصف شخصياً بمعنى وصفاً فاما الموضوع له الخاص كوضع فصوص فشب **قوله**
قوله كوضع المادة ليس ثمرها وضع مادة الفعل الماضي بل المراد وضع
مادة الفعل في المتبادر منه وضع المفهوم للحدث فلا تغفل **قوله** والاول اقول
بعد ان كان المراد استقلال الهيئة في الدلالة على الزمان فانما يتأتى ذلك اما
بان يكون الموضوع هو النوع كي قال به الحق او كل واحد من افراده كي كانت
هذا الفاضل وكما الاول هو الاول لانه امتى بتفصيل الاستقلال في الدلالة باستقلال
المدلول في الملاحظة فانه بتفصيل استقلال ذلك المدلول التي تكاد ان تكون غير
متناهية باستقلال مدلول واحد في الملاحظة ليس اولى من تفصيل استقلال دلالة

واحدة بذلك بل لا بد من هذا لعدم اشتغال الكلمة على الجواهر فانهم ذكروا
السلامة عن الانتفاء على الاطلاق فليس من شأن شيء من التقدير **قوله**
وصفا نوحيا لعله قيد المقيس فقط بان لو نظرت تلك الينيات الشبهية
في معنى المفهوم المشترك بينها وجعلت ملاذلة المفهوم مراتب الملاحظة فترسخ
كل منها باراء احد الزمنية دفعة واما القياس فيكون الموضوع متعدد
والموضوع له واحد فقط الا ان يقاس مراده بوضع تلك الملاحظة المترادفة
هو الوضع العام للموضوع له الثاني بان يكون مثلا كل واحد من لفظ **المتنفس**
والبيت موضوعا لافراد مفهوم الحيوان المختلف دفعة بواسطة ملاحظة تلك
في هذا المفهوم فبشر **قوله** سبى عما استشهد به بعضهم يجوز ان يكون
هنا على ما هو الظاهر لفظ المصنف حيث قال وهو ان استقر في الدلالة
بشيء فاختار له قبله الرتبة على السبب المستقل **قوله** وانت تعلم
بعد ان لم فيه انه ليس شرا عدلا ان اراد ان لا يفيد البقية فهو لم يمتد
واذا اراد ان يصح المادني لثبته باختلاف اشياء في الكلمات كطاب وانفس
وباختلاف المبني على عمل المبني للمفعول باختلاف الجرد والزيادة ولا
اختلاف في الزمان فقد اثبت المحقق لما جابه بان الموضوع للزمان هو نوع
الهيئة فكيف تحقق النوع الذي هو هيئة الفعل كما في في معنى اي شخص
كما تحقق مدلوله الذي هو الزمان المادي وكما تحقق النوع الذي هو هيئة النظر
المعنوي تحقق مدلوله الذي هو الحجاب او الاستقبال **قوله** الظاهر انك
ولم يحكم بان المراد ذلك بناء على ان قوله افرادهما ليس ينص في ذلك بل يحتمل
ان يكون المعنى نفى جهة استقلالهما في كونهما محمولا او موضوعا ثم انظر ان
مرادهم ان هذا ذلك باعتبار ملاحظة المرافقة للكاتب والاداء المتماثلين
سما نظر المانع في ذلك فلا يصح افرادهما لان يوضع او يحل بل الظاهر
نفى جهة الاستقلال فقط **قوله** كلامهم انتهى بان على توبيخ

الرازي والكلام اعم من اللفظ فانه يطلق على ما هو المراد من اللفظ وعلى خلافه
وذلك لاننا لم نجد نفى عبارة الكاتب هكذا في النسخة التي وصلت اليه ويجوز ان يكون
المراد به كلام في تاليفه غير العيين **قوله** وان لا يناسب الاستثناء فيه فان
الاستثناء المنقطع يناسبه ويستقيم فلم لا يجوز ان يكون المراد ذلك
لانها اه الى انه لو كان مناسبا له ليجب جعلها مخبرا عنها او بهما وصدما عند اقتراء
متعلقتهما بل ان كان بطل اما الملاحظة فلان الاستثناء المتعلق اخراج ما بعد الا
عن حكم ما قبلها لكونه داخل في ذلك الحكم لولا الاخراج وذلك للاخراج يستلزم جهة
جعلها مخبرا عنها او بهما عند الاقتراء واما بطلان الثاني بطلان عند اقتراء
متعلقتهما لا يصح **قوله** ويصلح ان من العلم بعدم استقامة المخرج عليه
يلزم العلم بعدم استقامة المخرج فانهم **قوله** بمنزلة المطفئ النقيض
روى عن جعل عطف تقييما وذلك لان ذلك يكون بالواو وقيل لا بالواو وقيل لا
المعطوف والمعطوف في يجب ان يكون باصطلاح واحد ومن امسك بكونه
وقوله مالا لا يدخل الكلمة مع فاعلها مضمرا او مظهرا كضرب في زيد يضرب
وضرب زيد بن ويدر زيد صارب او مضروب **قوله** وفيه اي في قوله لا يصح
افرادهما لان يوضع او يحل بناء على ان الضمير المجرى للفظ في وكان باعتبار
دلالتهما على نسبة متعلقة بعد تعقل ما هي نسبة بينهما بقونية فانه التخرج
او باعتبار ان يكون موضوعا او محمولا انما هو حال المدلول **قوله** على تعريف
الاداة بمفرد لم يصح لان اللفظ اوبه وصره طرا وتعرفت انهم بمفرد يصح لان خبر
عن اوبه وصره على وحاصله ان الالف في خبرها والواو في خبرها والياء في غلبي
واشارها لا يصح شئ منها لان خبر عن اوبه وصره مع انها اسما لا ادوات فلا
ينبغي تعريفها كما لا يضر تعريف الاداة ودجلا لانه في ان لفظ كل منهما باعتبار
معناه يصح لان خبر عن اوبه وصره **قوله** ولا طائفة في دونه لما ارتكاب
تكلف بان يقال ان المراد من عدم ملا حية المفرد لان خبر عن اوبه وصره

انه لا يصح ان يكون له معنى ولا ياراد منه ذلك الصغار المعقولة العارضة بفتح لان
 يجزى بها او عنه فان الالف في ضربا يردفه هما والياء في غلالي يردفه انا
 وهما يصحان لان يجزى عنهما او بهما وقس عليهما فان قلت هذا التاويل لا يتم
 على ان الضمير وودعت باراء معنومات كلية واستعملت في بنياتها واما على
 تقدير وضعها باراء المعنى الشخصية على ما ذهب اليه بعض فلا يتم قلت هذا
 لو اقتصرت في التعريف على الاخبار به كي اقتصرت عليه الكتابي فان للزوم الحقيقي
 لا يصح لان يجزى والافهين ليس كذا في ان الصيغة نغيا وانما تامر ودين الاخبار
 عنه ودين الاخبار فلا تنسب سبب وتدرج **فصل** واعلم ان ههنا في ما
 فيصح ان يجزى بها بحفا الفاء ان تقضى اجمالى شبيهة في دعوى صفة وهو لا
 ان يجعل معنى الاداة جنة المخبرية وحاصلا انه غير صحيح لاستلزامه فاداه
 اه لا يكون ما ذكره مخبرية مخبرية بناء على ان المركب من المستقل وغير المستقل
 غير مستقل هذا اذا كان معنى استقلال المدلول في الملاحظة فعلية لانه
 يجعل مخبرية واما اذا كان معناه في الوسط فالف واللازم في كون المركب
 المستقل وغير المستقل مستقلا فتوجه **فصل** وببعضه لم عطف تقريبي
 يعني ان المراد يكون عدم استقلال الغير المستقل باعتبار المستقل ان يكون
 كذلك بسبب تبعيته في الملاحظة والمعنى ان حلة عدم استقلال الغير مستقل
 وان دليل ذلك كونه تابعا للمستقل في الملاحظة ثم اعطى اوله قوله اذ لم يكن
 ليس الكلية وهو انه هو قضية جزئية وايضا قد سبقت الكثرة الى
 ان المراد من الدلالة هو ما يشمل التضمن والالتزام ومن المعنى المدلول الاعم
 فلا يرد ما قيل وفيه انه على هذا يلزم ان لا يكون معاني امثال المعنى مستقلة
 وهو بطلان الامتناع المعنى هي جناس هذا المعنى ليس عدم استقلالها
 باعتبار الجزاء الذي ينفذ وتسميتها في الملاحظة بل باعتبارها وخبرها فانها
 تابعة له ولغيره ايضا فانها خارج عن مفهوم المعنى شذكا كما ابرم المصنف اليه

وكذا ما قيل في مناف كما سبق منه عند قول المصنف ولو تقدير ما اذ دلالة الفعل
 على معناه المطابق لا يحتاج الى ذكر الفاعل على قول سوراي فانه ذكر القول
 يدل على ان معنى مستقل على هذا القول وقد بينه في الاخير بالقول بان
 الكلام على رأي اخر وهو ان المراد من الفاعل في قوله هم والنسبة الى الفاعل
 هو الفاعل المعين **فصل** فهوى المركب من المستقل وغير المستقل الذي
 عدم استقلاله مجرد اعتبار تبعيته في الملاحظة الجزء المستقل مستقل
 وذلك لانه اذا لم يكن الجزء الغير مستقل في الملاحظة تابعا لامر خارج ونفهم
 تبعيته فيها المستقل يكون بمنزلة الصورة النورية العرفية كالصورة
 السيرية المقومة للحقيقة السيرة والكل جوم وقد مر ما ينفع لهذا المقام
فصل ولعل في قوله وذلك لان المادة في نفسها ناقصة وانما تكون
 كاملة بالصورة النورية **فصل** اذ انظر الى الفاعل ليس باداة عند
 المنطقيين ايضا ولما الباطن فهو يجوز كونه اداة عندهم اذ لا دليل على ان
 الغير فيكون في عدم كونه اداة او هو ان الكلام في معنى الاداة يجوز ان يكون
 له معنيين فيكون باعتبار احد معانيه اداة او هو ان الجازية شبيهة بتقلب
 حقيقة عرفية **فصل** بحتم المصنف على قوله ان قصد فيكون في انفسها
 اخر المطلق الموضوع وحاد ملة ان لا لم عطفه على قوله ان استقلاله لا يجوز
 ان يكون عطفونا على قوله ان قصد ويجوز ان يكون معارضة **فصل**
 لقرب المعطوف عليه هذا ان قلنا لا فيه الا ظهور الاقرب لكل الاحتمالين تأييد
 فقرب المعطوف عليه يرفع احداهما والآخر ان ما ذكره في دليل قوله وبؤيده في
 الاحتمالين بقية الظن في فم قرب المعطوف عليه لانه ما تحصل اظهر به
 ثم مقصوده الاعتذار بقوله ان الظاهر ان تقسيم المطلق المفرد لم يرد عليه شيء
 فتبصر **فصل** جعل المقسم مطلق المفرد اي مفرد المطلق بناء على ان هذا
 التقسيم يتم فحقا الى مشترك والاقام الى رتبة منه معنومات كلية

والركب الموضوع لعني شخص كزيد الفاضل اسما لمراد معناه المعنى
فانه ضبط لخص بل المراد معناه التوضيحي وذلك لان معنى تشخيص المعنى امتناع
فمن صدق على كثيرين فمعنى زيد الفاضل كذا وان كان معنى الفاضل منفردا كليا
ومعنا لما جعل الفاضل قيدا وادعى المعنى جزئيا صار من دقة المودون فكما ان لفظ
زيد الفاضل موضوعا لجزئي حقيقي اذنا اعتبارا في لوضع لفظ الفاضل منفردا
لمعنوم كلى **والركبات** لا يسي حقاق وجازات باعتبار معانيها
الحقيقية والجازية فان لفظ لى بدر مثله معنى الجازى وهو نظير المشوق
ومعنى حقيقى وبهذه اعتبارا بهذين المصنفين لا يسي حقيقة وجزاءات
لفظ الاسم مستعمل في رجل شجاع فانه باعتبار معنوية الحقيقة والجازى
يسى حقيقة والجازى وهذا كما ينبغي فان لم نسمع في شئ من الكتب العربية
والادبية اطلاق الحقيقة والجازى على لفظ مركب والبعض الفاسد من كلمات
مؤلفه توثق صدق الطبع المستقيمة فان لم نسمع مستقيم وتامل
صاوى يعلم ان قوله باعتبار معانيها الحقيقية والجازية لا يبعد الا ما ذكرنا
على ما لا يخفى اقرب وما لا يخفى ان المراد ان جعل القسم
مطلقا كوضوح لجزء اللفظ المركب كوضوح لعني شخص والركب الذي له
معنى حقيقى والجازى من الاقسام لان الاول لا يسي علما والى لا يسي حقيقة
وبما زاع دخوله في القسم فلذلك التقدير فلا يكون التقسيم كما ينبغي
فاسد وفيه اما اوله فلا بد من الفساد قريته التوجيه ليس كى ينبغي واما
ثانيا فلانه لا يخلو عن اشياء هذا الايراد على تقدير جعل القسم مطلقا المفرد
وكونه منزها عن هذا التقدير دون على ذلك فلا بد من الا ان يقاد مراده
ان تسمية توجيهية للتوجيه ولا يبعد ان يقال ان قوله وبثوبه
موافقا من طرف الحق وقوله على ما لا يخفى ان رة الى ما ذكرنا من الايراد فلا
يخلو التقدير فيه رة يعنى فقول الله واهلها ان احدها كشو

للادارة

الى الرد المذكور سواء كان المراد مطلقا على قوله ان استقلال او على قوله
ان قصد لكان زعم المحقق ومن وافقه من قصر الورد على التقدير الاول فنبصر
فضعيف جدا وجه الضعف انه عدم استقلال معنى الكلمة والاداة
من حيث هو معناه بالمدحظة لا يستلزم عدم الانصاف بالكيفية والجزئية
فانه وجود مفهوم غير متصف باحد هما محل بحث فان قيل ليس مراده قدركى
ان معنى الكلمة والاداة على وجه لا يكون متصفا بالكيفية والجزئية حتى يتصور
الضعف المذكور بل مراده ان الكلمة والاداة لا توهمان بشئ منهما حتى
تفرعا على انصاف معانيهما او حتى تفرع انصاف معانيهما على وصفين هما
فلان ان ما ذكره من وجه التخصيص في دليل الجدى بل لا يجزى نقلا فيه
فلذا حكم هذا الفاضل بانه ضعيف جدا فان كنت في مرتبة فيما ذكرنا نابع
في كاشفة الشرف على شرح مطلق العيني للرائى عند قوله هذه اشارة
الى قسمه الاسم بالتقسيم معناه وتاملا بالصدق **والابعد** وجه
البعد كذا رايه كون القسمة اعتبارية في لا وجه للتخصيص بعد هذا الجواب
فان ما الجواب الاول الى اعتبار رقيه الحيثية ايضا فكانه تاسلا لانه معناه
واحد من حيث كونه محقق اليه فوجه البعد مشترك الا ان يقال ان قوله
في الا ان يكون التقسيم اعتباريا وقيده الحيثية معتبرة في التعريفات فربط
بالجزئية ومبني عليه ككل منهما وان وجه البعد هو كون المواد بكثير المعنى
ان يكون له معان كثيرة من حيث ان يكون له معان كثيرة وذلك ان لا حاجة
هناك الى هذا التقييد تأمل تبصر **سبحي** في كلامه ما يابى مع قوله
ولا يخفى عليك محله قوله هذا على الظاهر المتبادر وهو التعرُّج على التقسيم
وكفى اللفظ لاسباع التوجيه في لا يابى فانه نظر **وايضا** يلزمه اما
اللزوم فلهذا ان اصل المقسم ما هو واما انه ليس كذلك فلهذا ما ذهب اليه بعض
من المتأخرين والمتكلمين ان اقسام اللفظ باعتبار معناه الحقيقية فانه له

بناء على كون المراد من المعنى الموضوع له **قوله** وفيه ما فيه اثر لاجل الجواب
عن قوله يلزم ان يكون له معنى انه العلة المستويبة لانتفاء اللفظ بالتواطى
والتشكيل هو وحدة المعنى عند عدم المانع الذي هو الشخص فاذا ارتفع المانع
ووجدت العلة وجد عملها وما ان كان ذلك المعنى معنى جازيا مانعا اجماعا
فيحتاج الى البيان والبيان ان الكلام في كلام المصنف وقوله وبدونه مع كون المراد
من المعنى معنى جازيا مانعا هو المعنى الذي من اللفظ في ان المانع هو
الشخص فقط ولا يجب ان يكون اثره لاجل الجواب عن قوله جرح اللفظ
باعتبار مناه الجازي المشخص عن اللفظ ايضا بان المراد بقوله علم ١٢
جرحه عيني مائة لاما هو المتبادر المصطلح فيمنع به جرح ايضا ما اورده
المحقق بقوله فان قلت **قوله** مع فزوجه عن اثاره اما عن تسم الحقيقة
والجرح وتسم منقول فقط واما فزوجه عن قسم المشترك ففيه فناء تأمل
قوله او قوله في مشترك قيل ان هذا الترتيب اثر لاجل ما سبق
منه من ان الوضع قسما وضع بالمعنى الخاص وضع بالمعنى الكلي المتداول
لوضع الجازات فانه الاول مبني على ان الاعتبار في الاصطلاح الوضع الذي
في العلم والاشياء الكسبية على تجوز ان يكون الاعتبار فيها الوضع العام
وفيه فانه لا يرد في ما اني بهذا الترتيب وفلك لانه لا وجه في الترتيب بين المعنى
الحقيقي وبين المعاني في الجازي ولا وجه ايضا لبعض الارادات السابقة
وايضا ان كانت المقامات وكلها بما يطالب بها في جواز الترتيب في الترتيب
امثال المقامات لاسكتات لفهم بالكلية **قوله** وكذا الموصولات الى
يجوز ان يكون مقصوده تقريبا به قصر مادة النقص على الضمائر واسماء
الاشياء تفصيلا فبذلك عليه انه مشترك في الوجود ولما ان اختصار الالفاظ
المنوعة بالوضع العام الموضوع له الثاني في هذه الالفاظ المذكورة في بحث
ويجوز ان يكون مقصوده بيان المراد **قوله** داخل في تعريف العلم فيه اثر

لما مراده من القسم في قوله داخل في هذا القسم هو التعريف بناء
على ان اقسام الكلي هي اقسام كلية لا اعلام **قوله** لانها لو لم يكن له اثبات
المقدمة الى وهي دخول الضمائر ونظائرهما في تعريف العلم وقوله مع انها
ليست مشتركات بيان لمطلان التلوي وقوله لعدم تعدد الوضع بينها
فيه نظر فانه هذا خلاف الظاهر من كلام المصنف فان قوله فان وضع لكل مشترك
لا يدل على وجوب تعدد الوضع في المشترك وانما يدل على وجوب كونه اللفظ
موضوعا بآراء كل واحد من معانيه سواء كان بوضع واحد او با وضاع فاعمل
هذا هو مدار التسليم كنظم من قوله على انه لا بد له فتوجه **قوله** ولو قال
والصواب ان كان اصوب لعدم مراد ان كان صوابا فانه لا يخص عن ذلك النقص
بعد ان كان المراد من المعنى هو المعنى المقتضي اليه الالفاظ ككلام المصنف على رأيه في
هذا الباب الا ان يقال اراد به الاشارة الى امكان ادخال الضمائر ونظائرهما
في العلم مراد به الجازي الحقيقي او اعم من العلم الحقيقي والحكي مائة **قوله**
يرد باعتبار عدة عدة المعنى ان القسم وهو كثير المعنى شاملا لهذه الالفاظ
باعتبار عدة عدة من معانيها والقسمه غير شاملة لها لانها ليست مشتركة
ولا منقولة ولا حقيقة وجزا فذلك فاسدة **قوله** هو الجواب عن الاول
مراده من الاول النقص باللفظ المذكورة باعتبار واحد واحد من معانيها ومن
الجواب عنه هو بطريق آخر فلا وجه لان يراد منه ما ذكر من الجواب اولاً في
زعم بعض لانه مقدم وعند **قوله** ويمكن ان يجاب عنها ان النقص
هذه الالفاظ باعتبار واحد واحد من معانيه المشخصة على تعريف العلم
وعلى النقص بها باعتبار عدة عدة من معانيه كما ينبغي ان يفهم **قوله**
ويرد هذا بطريق الاثر وجهه ان قوله وجوباً حقيقياً بعد قوله على وعطفه
عليه صريح في ان مراده من قوله جنباً حقيقياً هو وصف اللفظ بالثبوت
الحقيقية حقيقة لانه الموصوف بالعلمية هو اللفظ ثم الاول في امثال هذا المقام

بمعنى الكون تروا في فيه احتمالات وهو ان يكون جهة قوة باعتبار انه لا يندفع
بجميع الابعوبة المندفع بها ما اتجه على قوته فكان ينبغي فيجوز ان يكون قوته
فليت ذلك رة الى ما ذكرنا **فصل** وعلى اثبات المقدمة المنة والمواد
بالجواز المكان النفس المرى وبؤديه قوته وامان اصطلاح باب الفاظ
فيكون ويجوز ان يكون منها من باب مقابلة الصورة بالصورة فان اتجه
المذكور ليس بصورة المنع ثم هذا الجواب مستقيم نظر الى كوردين جميعا والى باب
منه بقوته والمواد انما بيان الاطلاق الجازي انما يستقيم نظر الى كوردين
الذي ليس الاتجاه بطريق التواضع انما قوته يسمى على صريح وصف الفاظ
ويجوز ان يكون وجه التامل **فصل** جاز ان يكون او سعة المنع الذي ان
اليه بقوته فلا يفرق فزوج العلم الجسدي عن تقريب العلم فاعلم ان لا يتم
ورود النقص عكسا بالعلم الجسدي وانما يرد ان لو كان فزوج العلم الجسدي
الذي علميته لمجرد تقدير الخفاء لا جراه الاحكام العقلية مفر المنطقتين
الذين نظرهم الى كعانه وهو ثم ايضا لجواز ان يكون العلم عندهم مخصوصا
بالعلم الشخصي **فصل** بل يجب ان يخرج من العلم الجسدي عن تعريف
العلم لئلا يرد النقص على بناء على ان العلم عندهم مخصوص بالعلم
الشخصي وهذا ليس ترقيا من المنع الى كانه متدلا في مقابلة النقص عكسا على
يرد عليه بارتكاب الغصب بل هو اقرب وعدو من توجيه الحق كلام
المع الى توجيه امر بطريق كسندل يقع ما تذكورها المانع في مقام السند على انه
يجوز ان يكون معارضة ولا يبعد ان يكون قوته بل يجب عطف على قوته
جاز فانهم **فصل** اشارة الى ما سبق به معنى ان دفع النقص للتعريف العلم
على بالعلم الجسدي بناء على هذا التحقيق واما وروده بناء على تقدير علميته
على ما شبه عليه في تقريره قبل وروده بناء على انه موضوع للحقيقة الشخصية
بهذه المذاهب اقواسه الباطن لان كسومه على جنسية العلم الشخصي فيكون ذلك

في تعريف

في التعريف وانما بنى الدفع على التحقيق مع امكان الدفع بالقول يكون الشخصي
الذي جزم من كونه نوع له فيكون ماضى الدفع في كنه ان الاعلام الجنسية من افراد
المعرف كذلك انما من الافراد الداخلة في التعريف فيكون منفك لان راب
الحق ان لا يلتفت الى كونه يرد راب ان يتبع للمع ولان لا حاجة اليه لوجود
ما هو الاقرب منه في الدفع ولله هذا اثره بقوته ويزيد ان **فصل**
على ما لا ينبغي اقرب وما لا ينبغي ان لا ياتي على التي رجعونها الخفاء بالاعلام
الجنسية كلها متواضعة فلفظة او الداعية التنوع ليس على ما ينبغي ان لا يقال
مقصوده توسيع الدائرة **فصل** ان الموادبت والافراد هي تحقيق المقام
على وفق مرام المص وقوته لا تفقد توبية لترك الحق هذا الخبر بانه مبني
على ظهوره ويجوز ان يكون تعريضا عليه بانه قد خفي عليه ما ليس ثابتا ودينه به
فصل وان كان بينهما تناقض بوجوه اخر كالتفاوت بين افراد الان
في الانصاف بكالات القوت العلمية والعملية مثلا **فصل** والنقص تمثيل
للاضطرارة الموضوعة ببناء الكميات المختصرة في فرد وكنه قاصر ايضا لان تلك الكميات
قضايا احدها المختصرة في فرد مع امكان فرد اخر في نفس الامر وثانيها المختصر
في فرد مع امتناع فرد اخر في نفس الامر والتمثيل المذكور للتقسيم الاول **فصل**
مدخلات علمية قبل مدخلية صدق كوجوه على الواجب في علمية الممكن
خبركم اقرب ان الصدق كتمثيل جني بمعنى الجمل والمجمل وصف الموضوع
فالعلم بمعنى الانصاف وتأثير الواجب انما في وجود الممكن لا يكون الا لانصافه
بالوجود قبل وجود الممكن والمجمل ان مفيد الوجود للغير لا بد ان يكون موجودا
قبل وجود الغير وان لولا انصاف العالم بالوجود لم يتحقق تأثيره في وجود
المع فظهر مدخلية صدق كوجوه على الواجب في علمية الممكن **فصل** بالسي
المذكور وهو ان الصدق مفهوم كوجود على بعض الافراد مدخلات اولوية من بعض افراد كونه
اثارة بالنسبة اليه وهذا ليس حال مفهوم الابعاد **فصل** بقوله ان يتم

التفاوت باحد الوجود الاربع والرابع منها التفاوت بين الافراد بالكلمات والنفوس
 فان صدق الموجود على الكلى ليس بمثابة صدقة على الواجب فان وجود الواجب
 ذاته ووجود الكلى من غير احوال فيه نظر فان واجب التحقيق ان لا يثبت له
 المشهور ويتبع التي بل تحقيقه في التفاوت بالاولوية هو صدق المسنى الكلى على
 بعض الافراد بالكلمات وعلى بعض افراد بالنفوس فالوجود ثلثة لاربع
 كانه عليه ان يترك الاولوية اذ لا تفرقة بين مفهوم ومفهوم اشئ واحد في لزوم
 الاستغناء عند الاكتفاء بذكر اللازم انهم والقول بالتفرقة تحكم ولعل حاصل المقام
 ان قول المص باوالية او اولوية بتضمن احدى الدعويين مع الدليل احدهما انما
 ذكر الاولوية لان مفهوم الاولوية وهو الانسية في نظر العقل غير مفهوم
 الاولوية وهو العلية وثابتتهما انما ترك الاستدلال بذكر لازمها الا انهم
 وهو الاولوية ودليل كل واحد منهما جاز في الاخرى فالحكم باقدمهما النكاح
 عن دليل المذكور دون الاخرى او الاستدلال بذلك الدليل على احدهما تحكم
 تحت **قوله** لم يتخلل النقل بين استعمالها هذا انما يتصور في صورة
 لغو الوضوع كالمعنى ولا يتصور في صورة كون الوضوع واحد والمعنى متعدد
 لغو الثاني فرد وعند هذا الحاصل على ما سبق منه **قوله** لا يعتد بالان
 اما باعتبار تيد الخيرية مثلا ان مشترك هو اللفظ كوضوع بازاء معان
 متعددة لم يتخلل بينها النقل من حيث انه موضوع بازاء معان متعددة
 لم يتخلل بينها النقل وقس عليه **قوله** فلا شك ان يجعل ما ليس قايلا
 في استعماله فلا تفضل **قوله** واما المرجح لوجوب عما سوا مقدم
 وهو ان المرجح هو المنقول من المعنى الموضوع له لا معنى اخر بدونه
 رعاية المناسبة بين منقول من المنقول اليه منه بدو تحت القسم
 ولا يشمل الاقسام **قوله** اومن وجوه الاول منها استيفاء الاقسام
 الاربعة منقول من منقول ومن قد يعبر عنه بمراد لفظه وهو ما نقله

في ثلثة

طائفة من اهل اللغة من معناه المنفرد الاصل الذي يكون اللفظ بالنسبة
 اليه اصل اللفظ الى معنى اخر ومنقول عن في ومنقول اصطلاح في اللغة منها
 ذكر المنسوب اليه في القسم الاخير حيث قال واصطلاحا والثالث منها
 ذكر المنسوب اليه ايضا في القسم الثالث حيث الكفى بقوله **قوله**
 اي حصص بشرط استعماله اما تشييع على الكلام بمعنى انه قاصر على القاعدة
 العربية من ان الحقيقة وكذا شروطها بالاستساق في المعنى ولا يكفى في هذا القسم
 بعد ان كانه له معان يتخلل النقل بينها شرط عدم اشتراكها في المعنى الثاني
 بل يتوقف على شرط اخر وهو الاستصحاب الا ان يقال هذا القسم من كثير
 المعنى عند المنطقيين غير مشروط بذلك والتقسيم بناء على رأيهم واما
 تحقيق المقام على وفق الامام فالحق الصواب بقوله وعلى هذا يكون اللفظ
 ووفقا له معنى كون الكلام على اصطلاح المنطقيين بعد هذا وتصديره
 بل لا يبعد **قوله** في معنى يجوز ان يراد منه كوضوع له فقط ان قبل استعماله
 في معنى الحقيقي فلا يخفى في ما في ابتداء كلامه تشييعا وتحقيقا على هذه
 القاعدة ويجوز ان يراد منه معنى الحقيقي ويجازي جميعا فنية تأمل **قوله**
 قبل استعمالها فيها فانه نظر فان انصاف اللفظ بالكون له معنى مجازي بدو
 استعماله في المعنى مجازي على انما يبناء على ان المجاز عند اهل العربية لفظ
 مستعمل في غير ما وضع له الا ان يقال ففهم قبل استعماله فيها باعتبار
 عدم استعماله كوضوع له وذلك ان المجاز لا يستعمل في تحقيق الاستصحاب
 في كوضوع له بل انما يستعمل في وجود كوضوع له فعلى هذا لو وضع لفظ بازاء
 معنى او معان ولم يستعمل فيه واستعمل جازا في غيره لا يطلق على هذا اللفظ
 حقيقة وجازا ولا مشتركا ولا منقول فيكون واسطة بين اف ككثير المعنى
 فانه قيل يمكن ان يقال ان المجاز عند المص اللفظ منقول من كوضوع له
 لا غيره مع عدم كونه مشتهرا في ذلك الغير وهذا لا يقتضي الاستصحاب اولت انه

لا يناسب توجيه الفضل في قوله **ولا يبعد** ان يقال **وهو** ان يقول
بدله **وناسب** المقام ان يقال **ان** وذلك لان الظاهر ان المقام ان الجواز لفظ
منقول من الموضوع لا لا غير مع عدم اشتراطه في المنقول اليه وهذا التعريف
لا يناسب ما حاصل العربية فيكون مصطلح المنطقيين فلا تغفل **بمعنى**
وضع اللفظ اي بمعنى تعيينه بقويته المقام لان المراد الوضع المصطلح وكذا
عديله فتأمل **ولذلك** لا بد ان النقل قد يستعمل بالحق الا ان من الاول
وهو الوضع المذكور سواء كان مع جريان الاول او لا اول جمل غفوق لمعنى
قد مر ذكره بين المنقول والجواز صح قومه في المنقول منه والنقل اليه
منقوله واعلم انه في لدغ ما يتوهم من ان قومه المنقول منه والنقل اليه
في قسم الحقيقة والجواز ليس بصحيح لان النقل يستعمل في جريان المعنى الاول
وهذا ينافي في هذا القسم **هذا** فلا يناسب جعله في جعل ما ليس مقابلا
للقام الباقية فيها لها وقيل الاشكال في جواز ان يكون منقاد دعوى
جعل كل واحد من هذه الاقسام شيئا كذا مستندا بانتفاء التقابل بينها
وجوز ان يكون معارضة تقديرية مع الدعوى المذكور والحدال وسط هو انتفاء
التقابل بينها **وانت** اعلم ان تقريبي على الكلام بانه قاصر وجا بغيره
ان ذكر مشترك على سبيل التمثيل وقوله باعتبار شئنا لان الاول مما يجوز
وقوله باعتبار معنى الاول لان الثاني محتج الاجتماع معها **وهنا**
والقوله ان تقريبي على قوله **والاول** بان جعل التقسيم لا مشترك وغيره تقريبا
مستثنا عن غير غير من كونه اولي لان السؤال بعدم مناسبة جعله
قيا المبني على عدم التقابل بين الاقسام على ذلك التقدير باي حاله
جاء في تقسيم الفرد لا اعم والموافق والمشكل في تقسيمه لا مشترك
والمنقول والحقيقة والجواز فانه لا بد من التقابل بينه ان يقال ان هذا
التقسيم ويمكن ان يقال انه اولوية هو التقليل في الاشكال اذ لا تقدير

استنباط

الاستنباط لا يرد بانه لا تقابل بين المشترك وبين شئ من الاقسام الباقية
وقد عرفت ان ذكر المشترك على سبيل التمثيل ينص **المفهوم**
بمعنى ما حصل عند العقل بشرها في تقسيمه الى الكل والجزء هذا ينسب على
ما سبق من هذا المحقق في بحثنا العلم من انه لو قيل في العقل جميع العلم
بالجزئيات المادية وعلى ان صور تلك الجزئيات مرشحة في القوى ومركبة
العقل والخصوص عند العقل اعم من الخصوصانية في القوى وهذا لا يستقيم
على مذهب الاخرين وهو ان الصور كلها مرشحة في النفس لانها المدركة
للشياء **ان** ادراكها الجزئيات كالمادية بواسطة الالات لا بد ان ادراكها
الكلية وذلك لان النفس ما لم تنفج البصر لم تترك الجزئيات الجسدية في بصر
ولم يرسم فيها صورته فاذا فحتم ارسم فيها صورته فحتم الحاجة
لما ان يقال معنى المفهوم ما حصل في العقل فلهذا على هذا المذهب ولكن
ما سياتي من هذا المحقق من النقص بالصور الحسية لا يلزم بل عليه
والاول ان يفسر ما حصل في الذهن لينطبق على هذه المبادئ وبما ذكره احد
ما ترجح عنده وذلك لان الذهن قد يطلق ويراد منه النفس وقد يطلق
ويراد منه العلم الثالث للقوى الباطنة ايضا فتبصر في جواز ان يكون المراد
ما مرث ان يحصل فيه على ما ذهب اليه الشريفة في بعض تفاسيفه فيرد
في انه يجب ان يكون الجزئ والكل ايضا ما مرث ان يكون جزئيا وكلية
وهذا بعيد ويرد ايضا ان التحقيق ان الجزئية والكلية مع عوارضهما هي
الذهنية انهما عارضتان للماهية بشرط تحققها في الذهن فلهذا حكوا
بانها من معقولات الثابتة فلا تقدر كون المفهوم ما مرث ان يحصل فيه
يقضي ان يكون جزئيا والكلية مع عوارضها هي من حيث هي وهذا خلاف
ما عليه المحققون وجوز ان يكون المراد ما حصل عنده بالفعل فلا يرد في شئ
ما ذكرنا ويمكن توجيه ما ذهب اليه الشريفة بانه لا يرد على ان الجزئيات الكلية

بالمعنى المذكور وهو كون التصور نفسه سببا مستقلا للامتناع لغيره وانما هو
في نفس الامر فيجوز ان تكونا كالوجود والعدم من العوارض اللاحقة للحاوية من
حيث هي فالمحقق في نفس الامر الجزئية والكلية العارضان للحاوية
من حيث هي ويعرف ذلك بمعنى يعرف كون سبب الامتناع
مجرد تصور اي يعرف انه مستقل في السببية ولا يدخل فيه بان يخص العقل
النظر عن الخصوصيات وهي علم ان الابدل على دعوى انه تصور لمفهوم مستقل
في سببية الامتناع المذكور هو اننا اذا تصورنا شخصا معين تكون صورة
الحاصل سببا مستقلا لامتناع المذكور واذا تصورنا مثلا مفهوم الواجب
لذاته ولا حفظ معه بوجوه التوحيد يكون المجموع سببا مستقلا للامتناع
اذ لا شك ان التصور مدخل في ذلك الامتناع واذا قطعنا النظر عن خصوصية
البرهان المذكور لم يكن التصور ياتر في الامتناع مع ان له مدخل في معرف
منه انه السبب مستقل للامتناع مجرد تصوره هذا
وقد عرفت ان المراد به ما حصل في الذهن بالفعل فلا فائدة في وضع الظاهر موضع
المضمحل حيث قال في الصورة الحاصلة ولم يقل في الاان يقال معقوده
التبيين على ذلك فنقول انه الشرطية المذكورة هي بمعنى لا يتصور شرطية
فرض في معدها كون ذات شخص واحد متخذا مع الكثيرين فلم لا يجوز ان تكون
تلك الشرطية مجرد افتراضية فان قيل لا يجوز في التصور وهو ضروري
وضع الحقيقة الضرورية متخابة قلت دعوى الضرورة في مقام النزاع خبر حملة
فلا بد من ابطال الجواز المستند فعل هذا قال وفيه ما فيه
الصورة الحاصلة هي حاصل الوجود المتعريف لكل ليس بطرد او تعريف الجزئية ليس
بمتكسر لان لا وجه لصدق على ما ليس من افراد المعرفة كالبيضة المصنعة الشجرية
بيضا تافركا شجر الحسوس لضعف البصر وكسور الطفل وانما لا يصدق
على بعض افراده من النوع او انه صورة ومعه منطبق على كل واحد من البيضا والاشجار

اقول ان اراد بالانطباق انه تلك الصورة الحاصلة بوافق لكل واحد من تلك البيضا
وياسبه فلهذا الاشكال ليس بشيء اذ ينبغي فرض صدق المفهوم على كثيرين
امتناعا او امكانا في تقييده للجزئية والكلية ليس بالانطباق بهذا المعنى
فان الانطباق الذي ينبغي عليه ذلك بمعنى ان لا يحصل من تصور كل واحد من
الكثيرين مع تجرده عن الشخصيات اللاحقة له اثر مجدد مثلا اذ ارايت زيدا
وجردناه عن شخصياته حصل منه في اذهاننا الصورة الانبائية المعرات
عنه التوافق ثم اذا ارايت عمرا وجدنا ان ذلك لم يحصل منه صورة اخرى وهكذا
وان اراد به هذا المعنى فانه يحمل الاشكال على مذهب الشيخ وهو ان الصورة الذهنية
التي كانت هي ذات الصورة المتخيلة عند العقل بواسطة صورة الذهنية وضد
الصورة الحاصلة على كثيرين ثم انما اولا فلان تقييد الصورة بالحياوية
ينفي التجريد عن المواضع فلا انطباق ولا صدق وامانا فلان الصورة
الحياوية مرات الصورة التي رعية التي هي لمعلوم فلا يجوز العقل حمل المراد
على كمالات فافهم وامانا فلان لا يستحيل حمل العرض على المعلوم وذلك لان
الصورة العلمية على هذا المذهب كيفية حالته في الذهن سواء كان ذات الصورة
جوهر او عرضا كما اذا رايت هذا السواد وحصلت اذهانا صورة له ولذا تخيرنا
في اجراء دلائل اثبات الوجود الذي موافق لهذا المذهب بل انها بالاشية
اليه معذومة الالان وان حمل على المذهب المتصور وهو ان الصورة العلمية
انفس شياء فاصورة الحياوية البيضية انما يصدق على بيضا كثيرة
لولا ان حصل صورة حياوية اخرى من بيضة اخرى بواسطة مثلهما وليس
كذلك وان اشق على النفس ان تلك الصور تسمى الحياوية او ان تلك الصور
لها لية البيضية نفس تلك البيضة فكلما يتنع ان يجوز العقل كون احدى
الشخصيتين نفس الاخرى كذلك لا يجوز كون صورتها الحياوية نفس الاخرى
او ان الحياوية في الذهن ظل الحياوية في العين لما ان الوجود الذهني على هذا المذهب

فلا يجوز العقل كون ظل شيء شئخص ظلًا شئ اخر في سببي منه من قوسه
 لا يجوز العقل ان تكون تلك الصورة الخيالية بيضاء كثيرة في الخارج فيجمل
 لكل ما صورناه فنبصر
 لاننا نقول ليس في شئ من الصور الخيالية الخلية
 من البيضة المعينة ومن الام وغير الام ومن الشج وحاصل اننا لانم المكان ففرض
 صدق هذه الصور الخيالية على كثيرين كيف ان العقل لا يجوز ان يكون في جوابا
 عن الاسئلة الثلاثة قد تفعل
 فليسمه بتجوز صدقاه اقول طاقا
 الشئ بان الطفل يدرك ما اتمه وغيره شئنا ومكلم بان ذلك الشئ قد يتغير
 يستفاد منه ان تلك الصورة الشبيهة منطبقة على ذى الصورة وهو الام وغير الام
 على كسبيل المشترك والجمع او على كسبيل البدا والنها هو الظ فلهذا الضدى له الجواب
 عنه بانفراده وحاصل المقام ان النقص به يدفع بجمع الصغرى التي اشترتها اليها
 مستند اثاره بان المواد هو الشئ الثاني وهو ان تلك الصورة الخيالية منطبقة
 على كثيرين على كسبيل البدا وقد مر وتارة بآرى ههنا وتصويره اننا لانم المكان
 فرض صدق تلك الصورة الخيالية التي في ضلال الطفل على الكثيرين وانما يمكن
 ذلك ان لو كانت تلك الصورة من حيث هي تقبل التكرار عنده فهو م ايضا
 كيف ان الطفل لا يدرك التكرار فالفاء في قوله فليس للتفريق لكثرة
 طاقه هذا النوع ثم في هذا المقام شئ قابل لتأمل
 كون بيان النسب بحثا وهو في الاصطلاح كمثل شئ على اخر على كثرة فانه ذلك
 البيان من ثمة التعريف الذي من المقصورات قلت ثمة ما من المقصورات
 لا يلزم ان يكون منها بيان النسب من المقصورات لان المقام منه انما هو
 زيادة ايضا المفهومات بتخصيص معرفة نسبة بعضها الى بعض فتوجب
 على ان الظ ان مراده بالبحث هو ان يذكر من قوله والكليات في الاخر هذا الفصل
 لانه ليس كما سببا اولنا نفع له في الايضاح فان المقصد الاصل في بحث
 المقصورات ان يعرفات وبارها هي كليات ولا يكتبها نام في حوله

المعنى

الحواشي النظر والباطنة ليس لافهم يكن عرفا متعلق به في الشئ
 فيه بحث كيف ورجع التباين الكلي الى سببتيه كليتيه من الطرفين والبيان
 الحاصلة من الجزئيين شخصيتان ومن الجزئية والكل شئ شخصية وكلية
 الا ان يقاب مراده من التباين الكلي اعم من الحقيقي والتنزيهي وكذا الكلام
 في قوله او العموم المطلق فان مرجعه الى موجبة كلية من طرف الاخصى
 ويمكن ان يقاب ايضا ان الكلام على ادعاء بان راي المصالحان مرجع التباين
 الكلي الى سببتيه وان مرجع العموم المطلق الى موجبة من طرف الاخصى
 على الاطلاق والكلام اي كلام الحقيقة الزائفة وقوله كما هو الظ
 من العبارة برحيمه وكو سلم ذلك ولكن في حمل العبارة على الظ فلهذا وجو
 بطلان قصر المقصودين المذبح بجري النسب بينهما في التلغية فان النسب
 قد جرى في الكليتين المتغيرتين بالاختيار
 لزوم ان يكون يرد
 ان الملازمة ثمة لم لا يجوز ان يتوقف كون الجزئية الحقيقي على شرط
 وهو التعدد الحقيقي فلا بد ان يفي هذا الجواز من دليل في كونها
 احده كون هذا الضامك وهذا الكاتب وقوله كان الكليتين كما اضامك
 والكاتب فلا تفعل
 فلا وجه لتخصيص الجزئيين بالتباين
 بالذات من تفريق النوع على السند وهو يرجع الى منع قوله والكلام في
 الجزئيين المتغيرين بحسب الحقيقة وقوله وما ذكره من لزوم كون
 الجزئيات شكلية م كما قيل ان تخصيص الجزئيين بالتباين بالذات
 مدالة بالملازمة القائمة بانه لو عدل الى ما ياب عنه بان تلك الملازمة ثمة ايضا
 لا صدق مع مفهومات اخر على ذات واحدة وهو زيد ثم اشار الى
 لا صدق المادى الواحد في النفس وهو هذا الكاتب مثلا مع مفهومات اخر اي هذا
 الضامك وهذا الطويل وهذا القاصد على الجزئية الحقيقي فلا يخفى ان المقام
 لازم ما ذكره مستند هو صدق كل واحد منها على ما عده من الجزئيات المتكررة

الا التباين

وذلك فان هذا يرجع الى الخلق واحد منها على زيد فيلزمه حمل كل واحد منها مع
 منومات اخر على زيد ثم لا يخفى ان الكلام ان كان مبنيا على مذهب الشيخ
 فليس كل واحد من كلامي مستندا والمانع صحيحا اذ لا صدق بين الجوهر والعرض
 وان كان مبنيا على المذهب المنصور فغلب ان يقول لا صدق على ذات
 واحدة اذ ليس هناك الا نخل واحد لما هو واحد ثم يجوز تقدير الوجه اذ
 وجه واحد وما نحن فيه ليس من هذا الباب تأمل لا حصصها وهما
 الاشمى اعم من الاقل فان ارادة ضاكر زيد من هذا الضاكر مع الكثرة
 لا زيد كتحديد مفهوم الضاكر لا لا مفهوم المضاف لا زيد ثم السبب
 قرينة عادلة على ان المراد هو المخصص مأخوذة بالنسبة لا ذات واحدة
 وهو زيد ولا ينبغي ان يتردد في تقدير ضاكر زيد وكما ثبت زيد وقا
 زيد ولان كونها في حكم الذات المتضاربة والقواسم يكونها في حكم الذات
 الواحدة ليس على ما ينبغي ايضا وقد مر في موضع ما بان كل كلي بالقياس الى المخصص
 نفع فالخصص بهذا الاعتبار افراد سواء اخذت بالقياس الى ذات واحدة
 او لا وذات متعددة . واما امتناع حمل المولى اه جواب عما برز من
 ان جريان التباين بين الجزئيين على ما يدل عليه قوله لا يجري في الجزئيين
 الا التباين يتوقف على ان يكون الجزئي الحقيقي محمولا فهو كيف
 انه لا يمنع وقوله من الجانبين ليس لزوما في وجه اذ في اضطراب
 مع قوله ولذا اعطيت عليه بعد ذلك قوله او من جانب وذلك لان صريح
 في انه لو لم يقصد من التصادق عموم الجازم لم يكن قدس او من جانب واحد
 صحيحا ويمكن ان يقال مبنيا على ان يكون الجار والجرور قيدا لفظيا كليا
 وبني عليها على ان يكون قيدا للتصادق الكلي فانهم ولكن الاول في دفع الاضطراب
 ان يقال ان التخصيص بهذا المعنى نافي للتفريق الكلي با دى عناية الى ان
 من زيارته في شي ايضا فيكون ذكره في هذا النوع فيكون داء على ما قال

بان كلامهم بناء على الفرق بين التفريق الكلي والتصادق الكلي
 بان الاول لا بد ان يكون من الجانبين دون الثاني وفيه فان
 مراد القائل ان التفريق والتصادق هما لبيان حقيقة هي بقرينة
 لزوم المحذوران في القوة وعدم صحة قوله او من جانب واحد
 فيجب ان يصار الى الجازبان يقال ان المراد من التفريق الكلي
 هو التفرقة الكلية ومن المقصود الكلي التصديق الكلي ومعنى
 التفرقة الكلية من المصداق انتفاء الصدق كليا وانتفاء
 كليا ما يكون الا من الجانبين كما لا يخفى واما التصديق الكلي فيطلق
 فيجب في التاوي من قيد من الجانبين وفي عموم المطلق من
 قيد من جانب واما ارتكاب عموم الجازم بالقرينة المذكورة
 في التصادق فيجوز فلا يخفى عن ركائبه وارتكابه في التفريق ايضا
 ليس مما عارض اليه فينبصر والا اي وان لم يكن نقيصا
 انت وبين من وبين كذب نقيصا من على بعض ما صدق عليه
 نقيصا انه واذ كذب بعض احد على بعض ما صدق عليه نقيصا
 الاخر لصدق عليه ذلك النقيصا واما صدق عين ذلك النقيصا
 صدق احد المتبادرين به دون الآخر فينتج وان لم يكن نقيصا لمتاوي
 من وبين صدق احد المتبادرين به دون الآخر وانما ثبت
 ان التاوي هو التصادق كليا من الجانبين والنتيجة مشهور منع
 المشيئة التي وقعت كبرى الماترانية الاولى فان مقدمها سلبية
 معدولة في زعم الشاكر وتاليها موجبة محصلة
 لان كذب النقيصا محال وهو من اخذ النقيصا عدوليا فان
 الان والادان في وان استحباب ارتفاعها معا على موجود
 ولكن يجوز ارتفاعها على معدوم الان يقال بناء الاستدلال

على اخذ النقيض سلبيا ولكنه لا بد ان يكون قولهم وهو ان فنما
 فربما كان اه تغيل لقوله ان الالبته المعدولة لصدورها
 عند انتفاء الموضوع اعم من الموضوعية المحصلة وتأويله باعتبار
 كونه سندا بقية الفاء فاذا قيل فاذة بضمها اي انك اذا
 علمت ان من النفاضي مالا فذلك له بحسب نفس الامر فاعلم انه اذا قيل
 اي يرد ان لا لم الكبرى القائلة باذا كذب نقيض احد ما على بعض مصادق
 عليه نقيض الامر بصدق عليه عيني نقيض الامر في نفاضي كقولهم
 ان ملة كيف ان الكبرى في هذه المادة ملازمة مركبة من الالبته المعدولة
 ومن الموضوعية المحصلة كقولنا ان صدق بعض الكشي ليس بلا ملى
 عام يستلزم صدق بعض الكشي فكى عام والحال ان الاول
 لصدقه عند انتفاء الموضوع اعم من الكشي والكم لا يستلزم الاضنى
 فحاصل الشرح هو التردد في كليات الكبرى وقد روت ما في قوله
 لان كذب النقيضين لحال فلا وجه للقول بان المقدمة كدالة
 لا تمنع فلا تغفل ان بعض الدلائل ان ليس بلا ملى
 لا يستلزم بعض الدلائل ان ناطق قد علمت ان مقصود الشاك
 ليس منع كضوض هذه المقدمة وهو ظ بل انما سرده في هذا السلوب
 نظر لما بعض الاذهان فيقول ان يقول ان بعض الدلائل ان ليس
 بلا ملى الدلائل من فرض عدم الت وى بين نقيض كى وبين لا يستلزم
 بعض الدلائل ان ناطق اقوله هذه القيد وان كان على وفق سرود
 الدليل وكى ذكره في المنع يشعر كونه مستثنا والمنع وليس كذلك فتبصر
 فان نفاضي غيرها من تنمة الجواب وابيات الملازمة
 المنة بعد تخصيص الدعوى وتصويره اذا كان الدعوى لخصص بعض
 نفاضي غيرها من تنمة وان نفاضي غيرها محولة على شى ما يكون

لموضوع موجودا في الالبته المعدولة التي وقعت مقدما في الملازمة
 واذا كان الموضوع موجودا في تلك الالبته يتحقق الملازمة بين تلك
 الالبته والموضوعية المحصلة وبعد اخذ النتيجة والحكم بحقيقة المقدم
 ثبت الملازمة انه يجب عموم قواعد النفاضي كانه قيل
 تخصيص موضوع بعض قواعد النفاضي بان في نظره وما بين في نظره مردود
 فيجب عموم كل قواعد فاجاب عنه بما ترى وصحح ادخالها واحكامها
 وخبرها لنفاضي العهودات ان ملة وللاضنى ان كان
 قيل ان وجوب عموم قواعد النفاضي لا يقتضي ادخالها في القواعد
 بمعنى جعل بعض تلك القواعد ملة لها وما ذكرته من الدليل لا ينبغي
 الا الاطاقة بذلك الادخال للاطاقة على الاطلاق فلا وجه للاختال
 حال تلك النفاضي وانما لها بل يجب مراعاة لنظر النفاضي ان يجت
 عنها استقلالها جاب عنه بما ترى وقد يجاب باه القضية
 المذكورة والمواد بها ما يرجع اليه قوله بكذب نقيض احد ما على بعض
 ما صدق عليه بعض الامر من العصا ان ملة الجزئية الملازمة
 من عدم الت وى بين نقيض كى ومن بعض الكشي ليس بلا ملى
 عام وهذا انما يتم اذا اخذ النقيضان في الدعوى وهو
 وبعض المت ومن مت وبيان سببي ومن لا يكون الدليل تاما
 ايضا اما اوله فلا يرد النقيض الاجمالى بان جار في نقيض كقولهم
 المت ومن السببي كذا كالمشرب البار والدا اجتماع النقيضين
 وحكم المدعى متخلف عنه وفلك ان نقيضيهما وجوديان فصدقهما
 على شى نقيضى وجوه ذلك السى فلا تضاد بينهما فان قلت
 هذه العلة ان يكون وجوديا متحققة في هذين النقيضين ايضا
 على تقدير كون العينين عدوليين فلا وجه لتخصيص ورود النقيض

بكونها سببين قلت انه ليس ملة كافية بل لابد بعد ذلك من صدق
النسبة على الشيء ورفع ذلك الصدق ونقصي العدوى مجرد المفهوم
واما ثانيا فلانه يرد المنع على كبرى الافتراضات التي هي المقدمة القابلة
باذا صدق عيني النقصي الذي كذب على بعض ما صدق عليه نقصي
الآخر لصدق احد كمت ويدين بدون الاخر في نقصي الكشويك الباري
والدالاجتماع النقصي اما الدليل فكمي بقا - لو لم يكن نقصي اما
مت ويدين لصدق بعض شريك البار ليس هو اجتماع النقصين
واذا صدق هذه الالبته محصلة المحور صدق بعض شريك
البار ليس اجتماع النقصين واقا صدق هذه للموصية سالبه
المحور لزم ان يصدق احد كمت ويدين بدون الاخر واما المنع فلان
ان صدق هذه للموصية سالبه المحور يستلزم ان يصدق احد
المت ويدين بدون الاخر وانما يستلزم ذلك ان لو انكسرت للموصية
المحصلة المحور فليعلم من ذلك صدق احد من هذين الاجتماع النقصين
والكشويك الباري في فرد موضوع بدون الاخر وهو م ايضا لان للموصية
الجزئية الالبته المحور كالبته الجزئية لا تنكس في غير العربية
لخاصة وهي القضية التي حكم فيها بدوام ثبوت المحور الموضوع او عليه
عنه مادام ذات الموضوع مضاف بعنوانه مع الدادوام بحسب الفئات
وغير مشروطة لخاصة وهي القضية التي حكم فيها بضرورة ثبوت
المحور الموضوع او سلبه بشرط ان يكون ذات الموضوع مقصفا
بعنوانه مع الدادوام بحسب الذات وما يحق فيه ليس شيئا منها
وهو لا فان قلت اثبات هذه المقدمة لا يتوقف على انكسارها
فان المعدل ان يستدل عليها بدليل اخر وهو لان صدق تلك الموصية
الجزئية الالبته المحور يستلزم عدم صدق بعض شريك الباري هو

ليس شريك البار ليس وعدم صدق هذه القضية يستلزم ان يصدق احد
المت ويدين السببين اي الدالاجتماع المقصود بدون الاخر اي الكشويك
الباري قلبي يرد لم لا يجوز ان يكون صدق تلك الموصية الجزئية الالبته
المحور لاجل انتفاء الموضوع فلان عدم صدق بعض شريك البار
هو ليس شريك البار في محل المقام انه على تقدير اخذ النقصي سببا
لا يكون الدليل المذكور تاما ايضا لما لو كانت لا يخرج عن القدر
والموصية الالبته المحور في قوة الالبته بعضي
اذا حصل النقصي السببي تحول في يحصل فضية سالبه المحور
فان كانت موصية فصدقتها لا يتوقف على وجود الموضوع كونها
في قوة الالبته وان كانت سالبه فصدقتها يتوقف على ذلك كونها
في قوة الموصية فكون الالبته الالبته المحور في قوة
الموصية نتيجة عما قبلها يعني اذا كانت الموصية الالبته المحور
في قوة الالبته كانت صادقة عند انتفاء الموضوع ايضا كانت
الالبته الالبته المحور في قوة الموصية لكن المقدم هو فلا يعمل
ومستلزمة لها اثر في الاكبري العكس لاثبات المقدمة
الامة ونصوري ان الالبته الالبته المحور في قوة الموصية وكل من
هذا مستلزم للموصية ثبت المظ وهو ان الالبته الالبته المحور
مستلزمة للموصية المحصلة المحور فتكون بعض الكشويك ليس هو
لان كل عام يستلزم بعض الكشويك هو على كل عام
ايضا وقاكليا من احد جاسه يعني كل كليين ان تضاد قاكليا من
احد جانبيه ففيم جانبيه لكل كليين وقوله من احد جاسه يرتبط
بقوله كلي او يرتبط بقوله تضاد قاكليا عا تاول العموم الجاز
ويجوز ان يكون الصريح للتضاد والمقادير ما يتوهم من ظاهر العبارة

من الحكمة لا ينبغي والافضل اللاصوان ليس بل ان
 هذه المقدمة على تقدير اخذ النقيض عدولها ليست بمذكورة في الدليل
 ولا انها مطلوبة فيه اذ لا حاجة اليها بل هي مقدمة اجنبية وذلك لان
 على ذلك التقدير يكون كل واحد من اللان والان بالنسبة
 للآخر عين والآخر بالنسبة اليه نقيض فان النفي مع المفهوم نقيض
 المفهوم والمفهوم نقيض النفي مع المفهوم مفصل اللان لما
 هو الان لان لا ان نقيضه ليس لان وهذا انما يكون نقيض
 اللان على تقدير اخذ النقيض سلبا والان ما ولم يح
 تكون تلك المقدمة تحت جهة اليها ولكن لا وجه لقوله ان كانت سلبية
 معدولة فان المقدمة التي لم بان بعض اللاصوان ليس بل ان
 سلبية الال لية المحول في ليس الالفت دمل
 تحقيق المعنى العموم يعني ما ادعى بين الكليين عموم ومفصول
 فهو يدعى تحت هذه المقدمة التي لم بان بعض نقيض الالهي
 عين الال فيجعلها صغرى لكبرى بينة وهي ما ترى
 ثم يجعل النتيجة مقدمات والمطانيب
 وخكم بحقيقة المقدم فلا محل
 تمت الحاشية لولانا وكما دنا

محمد الامدري

١٥١

دانا العم
السنحة
النفي

م



Handwritten text in Arabic script, likely a religious or historical document. The text is arranged in approximately 15 horizontal lines. The ink is dark and the script is cursive. The document appears to be a page from a larger manuscript, with some visible wear and discoloration.

